جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية
دراسة حالة" مصر"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: أنظمة سياسية مقارنة والحوكمة.

إعداد الطالب(ة):

العمراوي فريدة

إشراف الأستاذ(ة):

زنودة منى

لجنة المناقشة

	رئيسا
زنودة منى	مشرفا ومقررا
	عضوا مناقشا
	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2013 – 2014

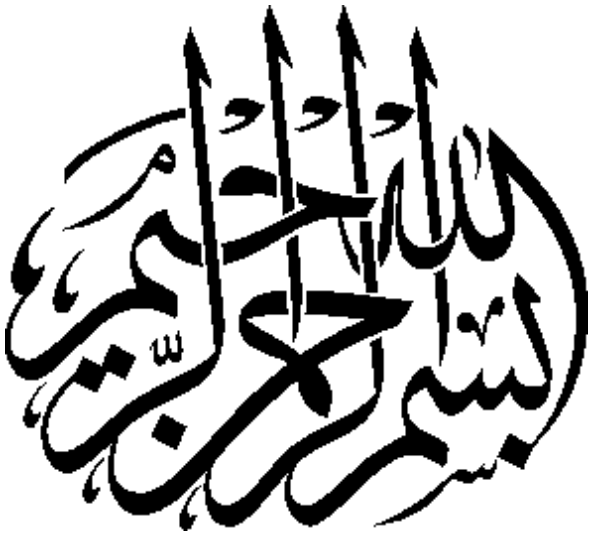
بسم الله الرحمن الرحيم

"وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ"

صدق الله العظيم

الآية 105 من سورة التوبة

شـــــــكر وعرفان

مصداقا لقوله صلى الله عليـــــــه وسلم:

"من لم يشـــكر الناس لـــم يشـــكر الله"

فالعرفان بالجميل يقضي وفاء أهل الفضـــــل وبه أتقدم بجزيل شكـــري وفائق تقديري واحترامي لأستاذتي المشرفة" زنودة منى" لقبولها الإشراف على إعداد هذا البحث ولما بذلته من جهد وصبر فـــي توجيهي فلها مني أسمـــى عبارات الشكر والعرفـان وأعمق معـــــــاني الامتنان، وكما أخص بالشكر للأستاذ "باهي سمير" الذي أعانني كثيرا فله أسمى معاني الاحترام والتقدير ، وعرفانا بالجميل أشكر الوالدين الكريمين الذين كانوا سندا لي طوال مشواري الدراسي فيا رب احفضهما لي، كما لاأنسى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذه المذكرة فبفضلهم واعترافا بجميلهم أوجه لهم خالص الشكر والامتنان.

مقـــــــدمـــــــــة

تعترض النظم السياسية على العموم العديد من المشاكل التي تحول دون تحقيق أمن واستقرار أنظمتها، و الأنظمة السياسية العربية على وجه الخصوص، إذ تواجه هي الأخرى جملة من الأزمات التي تشكل تحديات أمام استمرار واستقرار نظامها السياسي ،حيث شهدت الأنظمة السياسية العربية العديد من الأزمات متعددة الأبعاد والزوايا كالأزمات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية ومن بين أهم وأبرز الأزمات السياسية ، التي تعترض سير النظام السياسي هي أزمة الشرعية التي تعتبر مشكلة الحكم المركزية في الأنظمة السياسية العربية.

إذ يرجع أغلب الباحثين العرب أن سببها راجع إلى ضعف العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي القائم، وهذا الأخير والمجتمع المدني، وما يترتب عنه طغيان السلطة ونظامها، وتوغلها في ممارسة القهر والعنف حفاظا على بقاءها في الحكم، وكذلك المصادر التي تستمد منها السلطة شرعيتها في الأنظمة السياسية العربية، هي مصادر تقليدية لا تعكس حقيقة الدولة الديمقراطية، التي تبنى على أسس قانونية دستورية، و ربما هذا ما أدى في النهاية إلى هشاشة وعدم ثبات تلك المصادر.

وفي ظل ما تشهده المنطقة العربية من تغيرات وتطورات أو بما يعرف بموجة الربيع العربي، تجعل الأنظمة السياسية العربية تعيد النظر في العديد من المسائل السياسية ، ومن أهمها كيفية اكتساب شرعية السلطة، وفي هذه الحالة نجد أن مصر وما شهدته من تغيّرات عقب ثورة 25 يناير 2011 جعلت وخلقت أنماط أخرى تستمد منها الشرعية نوع من انجذابات حول من يحكم، ومن أين تستمد السلطة شرعيتها، في ظل كل الخلافات المجتمعية.

أسباب اختيار الموضوع:

أ/ الأسباب الذاتية:

- طبيعة التخصص تجعل الباحثة أكثر ميلا لدراسة المواضيع المتعلقة بالأنظمة السياسية على العموم.
- ميل الباحثة لهذا النوع من المواضيع خاصة التي تخص العالم العربي والأنظمة السياسية العربية على وجه التحديد.

ب/ الأسباب الموضوعية:

- قلة الدراسات التي اهتمت بموضوع الشرعية ودورها في الحفاظ على النظام السياسي، خاصة إذا تعلق الأمر بالأنظمة السياسية العربية.
- أهمية الشرعية للنظام السياسي من أجل المحافظة على بقاءه.
- أزمة الشرعية التي تواجهها الأنظمة السياسية العربية والتي تعتبر مشكلة الحكم المركزية.
- الربيع العربي وما فرضه من تحديات على شرعية الأنظمة السياسية العربية.
- الحالة المصرية التي تشهد إلى غاية تاريخ إعداد المذكرة تجاذبات خصوصا فيما يتعلق بمسألة الشرعية.

الدراسات السابقة للموضوع:

نال موضوع الشرعية حيّزا هاما من الدراسة بالنسبة للأكاديميين و الباحثين العرب من بينها: مؤلف (على الدين هلال، نيفين مسعد، بعنوان النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار و التغيير)، و الذي يتضمن 219 صفحة، و يتناول هذا الكتاب دراسة الأنظمة السياسية العربية و ما يميّزها من خصائص، و موضحا في ذلك أهم المعايير التي يتم تصنيف النظم السياسية العربية على أساسها.

- و فيما تعلق بموضوع الشرعية نجد مؤلف (خميس حزام والي، بعنوان إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية) والذي يتضمن 303 صفحة، ويتناول هذا المؤلف مفهوم الشرعية بصفة عامة، ويدرس الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، مركزا في دراسة حالة الجزائر وإشكالية الصراع والشرعية، وبعدها حاول إعطاء نظرة مستقبلية للشرعية في الأنظمة السياسية العربية.
- كما أن هناك بعض الدراسات التي حاولت أن تختص بمسألة الشرعية في دول معينة مثل كتاب (هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في دول معينة)، و يتضمن 359، وإذ يتناول هذا الكتاب موضوع الشرعية مفهومها وأساسها، ومصادر اكتسابها، موضحا كذلك الأسباب المؤدية لفقدان الشرعية، مركزا في ذلك دراسة النظام السياسي المغربي و شرعيته.
- مؤلف (محمود شريف بسيوني، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر)، ويتناول هذا الكتاب أهم الأسباب التي أدت لسقوط النظام السياسي المصري، وكذلك يبيّن تطور الدستوري في مصر خلال الجمهورية الأولى والثانية.

الإشكالية:

نظرا لأهمية موضوع الشرعية بالنسبة لأي نظام سياسي، فهي بمثابة أساس للحفاظ على استمرار النظام، خصوصا بالنسبة للدول العربية التي تشهد أزمة حقيقية فيما يتعلق بموضوع شرعية أنظمتها السياسية، وعليه تتمحور الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة حول الطرح التالي:

- ماهي أبرز العوامل التي أدت إلى انهيار شرعية الأنظمة السياسية العربية؟ وكيف انعكس ذلك على استقرارها وأمنها؟ وبناء عليه كيف يمكن تحديد أهم أسباب أزمة الشرعية في النظام السياسي المصري خاصة في حقبة مبارك وما بعدها؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما المقصود بالشرعية؟ وما هو أساسها ومن أين تستمد السلطة شرعيتها؟

2- ماهي الأسباب التي أدت إلى تآكل الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وعرقلة المسار الديمقراطي؟

3- ما هي مبررات ودواعي سقوط النظام السياسي المصري وفقدانه للشرعية والقبول المجتمعي؟

4- في ظل الحاجة الدائمة لشرعنة السلطة هل يمكن تصور النظام السياسي المصري بقبوله كسلطة ورفض القبول بتلك الشرعية؟ وما مدى تأثير ذلك في عملية إعادة بناء نظام سياسي جديد؟

الفرضيات: كمحاولة مؤقتة للإجابة على الإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

- كلما بنيت السلطة في الدول العربية على أسس سياسية وقانونية متينة كلما أدى ذلك إلى استقرارها واستمرارها.
- كلما توغلت الأنظمة السياسية العربية في الاستبداد وقمع المعارضة كلما أدى ذلك إلى انهيار شرعيتها وبالتالي سقوطها.
- الشرعية هي إحدى ركائز الاستقرار السياسي والضمانة الحقيقية لتحقيق التكامل الوطني والاندماج القومي، والقضاء على الخلافات بين أطراف المجتمع، أمر أساسي لبناء النظام السياسي المصري على أسس ديمقراطية فعلية لا شكلية.

ومن أجل الإجابة على الإشكال واثبات صحة أو خطأ الفرضيات فقسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول، و يتناول الفصل الأول التأصيل المفاهيمي للموضوع، وينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يعرف الشرعية، والمبحث الثاني يوضح مصادر وأنواع الشرعية، والمبحث الثالث فيتناول أسباب فقدان الشرعية.

أما الفصل الثاني يبين محددات أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، وينقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يبيّن خصائص الأنظمة السياسية العربية، والمبحث الثاني يوضح مصادر الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، والمبحث الثالث يحدد أسباب فقدان الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.

أما الفصل الثالث فيتناول الأزمة البنائية ومعضلة الشرعية في النظام السياسي مصر" نموذجا"، وينقسم إلى ثلاثة مباحث، الأول يتناول خلفية تاريخية للنظام السياسي المصري، والمبحث الثاني يتضمن أسباب سقوط النظام السياسي المصري، والمبحث الثالث يوضح لنا حالة مصر خلال المرحلة الانتقالية والمرحلة التأسيسية.

منهجية الدراسة:

إن كل دراسة تقتضي بالضرورة مناهج وأدوات عملية ومن هذه المناهج المتبعة في هذه الدراسة هي:

- المنهج الوصفي التحليلي: فيستخدم هذا المنهج لدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية وطرق تحليل، وتفسير الظواهر بشكل علمي منظّم، فيعتمد هذا المنهج على جمع معلومات حول الظاهرة محل الدراسة والبحث عن مفهومها ومستوياتها المختلفة، وعليه فموضوع الشرعية يستدعي شرح وتفسير، وتوضيح أهم المصادر التي تستمد منها الشرعية وشرح أهم العوامل التي قد تؤدي إلى تآكل شرعية النظام السياسي وبالأخص الأنظمة السياسية العربية.
- منهج دراسة الحالة: إذ يعتمد هذا المنهج على دراسة حالة واحدة والتعمق فيها ودراسة كل جوانبها، فدراسة تتطلب استخدام هذا المنهج وذلك من خلال الدراسة والتركيز على النظام السياسي المصري قبل الثورة 2011 و الأزمة التي لحقت به، وكيف أثّرت هذه الأزمة على شرعية النظام السياسي.

كما استعنّا في هذه الدراسة بجملة من الاقترابات لفهم وتحليل الظاهرة محل الدراسة وهي:

- الاقتراب القانوني المؤسساتي: إذ يوضح هذا الاقتراب مدى قانونية ودستورية المؤسسات والأنظمة السياسية، أما فيما يخص الموضوع المدروس فقد حاولنا أن نبيّن مدى قانونية المؤسسات السياسية في الأنظمة العربية، والتي من خلالها تبرز العلاقة بين الحاكم والمحكوم التي تكون مبنية على قيم وأسس قانونية تجعلها في النهاية أنظمة حكم أو سلطة شرعية.
- اقتراب النخبة: أي وجود نخبة معينة تسيطر على مقاليد الحكم والتي تسيّر النظام السياسي، فهذا الاقتراب ملائم لدراسة طبيعة النخب السياسية العربية الحاكمة، وكيف تحكم و هل هي فعلا تقوم بالدور المنوط بها، وكذلك إبراز دور المؤسسة العسكرية وحدود تدخلها في الحياة السياسية خاصة في النظام السياسي المصري، إذ برز دورها كثيرا في فترة الثورة.
- اقتراب الاتصالي: وهذا الاقتراب الذي يوضح لنا كيفية نقل المعلومة من البيئة المحيطة بالنظام، إلى داخل النظام أو النسق السياسي، بالتركيز على موضوع الدراسة فنحاول توضيح حالة الأنظمة السياسية العربية و كيف تتعامل مع المطالب الشعبية، وكذلك تحديد طبيعة العلاقة بين المواطن والسلطة.

صعوبات الدراسة:

اعترضت الباحثة أثناء القيام بالدراسة مجموعة من الصعوبات نذكر منها:

- حداثة الموضوع خاصة بالنسبة للحالة المصرية، حيث ركزت الدراسة على نهاية حقبة مبارك وما بعدها، والتي لم يمضي عليها إلى وقت اعداد الدراسة سوى حوالي 3 سنوات فقط.
- وقد أثرت كذلك حداثة الموضوع على طبيعة المراجع المتوافرة حيث تتسم غالبا بالقلة، خصوصا ما تعلق منها بالمراجع والكتب الأكاديمية حول النظام السياسي المصري، والنظم العربية عموما، في فترة ما بعد الربيع العربي.

أصبح مفهوم الشرعية من أهم المصطلحات والمفاهيم الشائعة في الفترة الراهنة خاصة في التحليل السياسي الحالي فقد زاد الاهتمام بهذا الموضوع كثيرا والسبب راجع لتلك الأحداث والتغيرات التي جاءت بها العولمة، وما خلقته من مفاهيم ومصطلحات جديدة، غيرت من خارطة النظم السياسية القائمة، وفرضت قيم و أساليب جديدة، تتماشى والتغيرات الحاصلة على مستوى الساحة السياسية والدولية وحتى الإقليمية داعية في ذلك الشعوب بالمطالبة بحقوقها، ورفع شعارات تنادي بالديمقراطية والمشاركة الشعبية، وصيانة كرامتهم، مؤكدة في ذلك أنه لا يتحقق ذلك إلا في ظل وجود نظام ديمقراطي خالص، فكل هذا انعكس وزاد من أهمية ومكانة الموضوع، وتكرر استخدامه بشكل لافت خاصة في دراسات النظم السياسية العربية، الأمر الذي يفرض ضرورة تحليلية إلى عناصره الأولية والأسس التي يستند إليها ونمط العلاقة بينهما.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

1- مفهوم الشرعية.

2- مصادر وأنواع الشرعية.

3- أسباب فقدان الشرعية.

المبحث الأول: مفهوم الشرعية.

إن مفهوم الشرعية مفهوم متشعب ومتعدد الأبعاد ومن أجل الإحاطة الشاملة بهذا المصطلح سنتطرق ضمن هذا المبحث إلى تعريف الشرعية من الناحية اللغوية والاصطلاحية ثم إلى العلاقة بين مفهومي الشرعية والمشروعية، ومؤشرات بناء الشرعية.

المطلب الأول: تعريف الشرعية.

أولا: من الناحية اللغوية.

تعرف الموسوعة السياسية مصطلح الشرعية على أنه مفهوم سياسي مركزي مستمد من كلمة شرع أي قانون أو عرف معتمد وراسخ، ويرمز إلى العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم المتضمنة توافق العمل أو النهج السياسي للحكم مع المصالح والقيم الاجتماعية للمواطنين، بما يؤدي إلى القبول الطوعي من قبل الشعب بقوانين وتشريعات النظام السياسي، وهكذا تكون الشرعية علاقة متبادلة بين الحاكم والمحكوم.[1]

وهناك من يعرف الشرعية " legitimacy" أنها سمة أو لممارسة السلطة السياسية عندما يعتقد أن تلك السلطة هي وفق مبادئ وممارسات معينة.

أما أصل كلمة شرعية "legitimacy" هو "legitimus" استخدمه الرومان بمعنى التطابق مع القانون وبعدها أصبح في عصر النهضة يعبر عن العقل الخلاق والوعي الجماعي،ويعتبر " جون لوك" أول من استخدم مفهوم الشرعية كأساس لتحليل ظاهرة السلطة، وبعدها تطور المفهوم في العصور

[1]عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، ط2، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993، ص: 451.

الحديثة، بحيث أصبح يعبر عن اختيار وتقبل المحكومين للحاكم والنظام السياسي، وعليه فقد برز عنصر الاختيار والرضا كعناصر أساسية لمفهوم الشرعية وقد طرحت ثلاثة اتجاهات للتعريف:[1]

1- **اتجاه قانوني:** يعرف الشرعية على أنها سيادة القانون، أي خضوع السلطات العامة للقانون والالتزام بحدوده، ويمتد القانون ليشمل القواعد القانونية المدونة والغير مدونة، أي نقصد بها الدساتير والأعراف. *

2- **اتجاه الديني:**(القانون الإلهي):ويعرف الشرعية على أنها تنفيذ أحكام الدين، وجوهره أن النظام الشرعي هو ذلك النظام الذي يعمل على التطبيق والالتزام بقواعد الدين أو القانون الإلهي، ويقصد بالدين الحقيقة المنزلة.

3- **اتجاه اجتماعي سياسي:** حيث يعرف الشرعية بأنها تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم لها طواعية، لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة، ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارستها.[2]

ولكن من جهة أخرى، فإن مفهوم الشرعية في اللغة العربية يختلف إلى حد ما عن المفهوم في الفكر الغربي، ففي اللغة العربية: الشرع والشريعة والشرعية،والتشريع والمشروع، كلها من جذر وأصل لغوي واحد هو الشرع، و الشرع لغة: يعني البيان والإظهار، ويقال شرع الله كذا أي: جعله طريقا ومذهبا، و الشرع

*العرف: وهو مجموعة القواعد التي درجت عليها الجماعة فترة طويلة وبلغت حد التواتر مع شعورهم بإلزام هذه القواعد.

[1]محمد عبد المحسن المقاطع، "الشرعية السياسية والشرعية الدستورية"، متحصل عليه من الموقع:http:www.alquaboa.com.kw/article by huthor/242/442893، بتاريخ: 06 ديسمبر 2013، على الساعة: 48 :15.

2 سيف الدين عبد الفتاح، "رؤية إسلامية لمفهوم الشرعية"، مجلة الديمقراطية: العدد: 03، يوليو 2013، ص:14.

مراد فللشريعة، وهي ما شرع الله لعباده من الأحكام، والشرعية كصفة للأفعال المطابقة للقانون أو المقيدة به، ويقصد بالقانون الأحكام المستندة للشريعة الإسلامية.[1]

ثانيا: من الناحية الاصطلاحية:

فلقد تناول الكثير والعديد من الباحثين وعلماء السياسة والاجتماع مفهوم الشرعية، محاولين في ذلك إعطاء تحليل شامل وكامل لهذا المفهوم، وعلى الرغم من وجود خلافات في وجهات النظر إلا أنهم يتفقون في نقطة أساسية في تحليلهم النهائي، هو أن الشرعية هي الأساس الذي يبنى عليها الحكم، الذي يتسم بالاستقرار والثبات، والقبول الطوعي بالحكومة، إذ هذا الأخير هو الذي يجعل الحكومة شرعية.

وبمعنى آخر أن جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة.

فمفهوم الشرعية بهذا المعنى هو المقابل المصطلحي لمفهوم البيعة في التراث الإسلامي العربي، إذ يقول "ابن خلدون" في هذا الصدد أن: أعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين، لا ينازعه في شيء من ذلك، ويطيعه فما يكلفه به من الأمر المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهد وجعلوا أيدهم في يده تأكيدا للعهد،فأشبه ذلك فعل البائع بالمشتري.[2]

ومن خلال هذا التعريف نلخص في أن الشرعية من المنظور الإسلامي ووفق وجهة نظر ابن خلدون ترتكز حول فكرة أساسية ومفادها هو الطاعة بالدرجة الأولى، إذ الأمير هو صاحب السلطة

---

[1] سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل. " مفهوم الشرعية"،متحصل عليه من الموقع: .http//Ashahed200.tripod.com/mfaheem/3/html بتاريخ 7 ديسمبر 2013، على الساعة: 25 :16.

[2] ناجي عبد النور، المدخل إلى علم السياسة، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007، ص: 87.

والسيادة وله كل الصلاحيات،وله الحق في الأمر والنهي، وما على المحكومين سوى الامتثال والطاعة، فهم الذين قاموا بمبايعته وإعطاءه مركز الأمير والحاكم الذي يتولى السلطة، والواجب عليهم هو الطاعة والامتثال لأوامر هو مطالبه.

وفي حين نجد أن المفكر وعالم الاجتماع الأمريكي: " تالكوث بارسونز" أن الشرعية هي الصلة الأولية بين القيم كعناصر داخلية لشخصية الفرد ونماذج العادات والتقاليد والنظم الاجتماعية، والتي توضح تركيب علاقات المجتمع، وكعملية فعالة في النظم الاجتماعية والشرعية في نظره وظيفة متعددة الأنواع:

- ✓ مضمون القيمة نفسها.
- ✓ طبيعة ورسوخ المبررات المطلوبة.
- ✓ النمط والترتيب الداخلي للقيم.
- ✓ طبيعة الحالة التي يمكن أن يقبل فيها الفعل بعض أنواع الالتزام التي يتعهد بتنفيذها، كقيم تشكل جزء من النظام الاجتماعي.[1]

ومن خلال ما تقدم نجد أن هذا التعريف يركز على نقطة أساسية ألا وهي أن الشرعية مرتبطة بالقيم الاجتماعية أي أن الشرعية ذات بعد قيمي،فان كانت النظم السياسية والاجتماعية تتوافق وقيم وعادات وتقاليد المجتمع في حد ذاته، نقول إننا أمام نظام يتسم بالشرعية، أي يربط بين الشرعية بالقيم والرضا والقبول المجتمعي.

ويعرف العالم السياسي الأمريكي: "كارل دويتش" على أن مقومات الشرعية تتضمن وعدا من الحاكم بأن لا يؤدي نحو قيمة من القيم إلى التناقض مع تحقيق القيم الأخرى أو الحيلولة دون تحقيقها،

[1] عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق، ص: 451.

ويرى بأن كيفية الوصول إلى السلطة أو الحكم تعالج المعنى الضيق للشرعية،بينما الأمر الجوهري والمهم في الشرعية هو الفعل السياسي وتوافقه مع حس الناس بالعدالة.

وعليه فإن هذا التعريف يرى بأن الشرعية تتحقق في ظل وجود نوع من الرضا الشعبي والمجتمعي، ويكون الحكم وأسلوب العمل والنشاط السياسي يتماشى واعتقادات وطبيعة الناس بصفة عامة، ويكون ينسجم والقيم التي تحكم المجتمع.[1]

وقد ذهب روبرت ماك إيفر (RobertMarclver) إلى القول: بأن الشرعية تتحقق حينما تكون ادراكات النخبة الحاكمة لنفسها، وتقدير غالبية المجتمع لها متطابقتين وفي توافق تام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع،وبما يحفظ للمجتمع تماسكه واستقراره.[2]

ومن خلال هذا التعريف نجد أن الشرعية تتحقق إذا كان كلا من الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة تتسم بالاتفاق والانسجام فيما بينها، وتضع هذه النخب الحاكمة ضمن أولوياتها المصلحة العامة والأساسية للمجتمع بالدرجة الأولى، وأن قراراتها لا تخرج عن نطاق القيم الاجتماعية، وهذا بالتأكيد ما ينعكس إيجابا على استقرار وثبات النظام السياسي القائم ويزيد من ثقة الطبقة المحكومة لهذا النظام ويعزز من مكانته.[3]

في حين نجد أن ماكس فيبر (Maxe Weber) يرى أن: النظام الحاكم يكون شرعيا عن الحد الذي يشعر مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة، والمواطنون يضفون الشرعية على

---

[1] بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2011، ص: 82.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، الأردن: دار المجدلاوي للنشر والتوزيع،2004، ص: 177

[3] علي عبود المحمداوي، حيدر ناظم محمد، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي، دمشق: دار الصفحات للدراسات والنشر، 2011، ص: 61.

نظام الحكم أي لا يقبلون بحقه في أن يمارس السلطة إلا لأسباب يقوم عليها هذا القبول سوءا كانت دينية أو دنيوية.[1]

وأكثر أنواع التأييد استقرارا هو ذلك النوع المستمد من إيمان الأفراد بأن من واجبهم قبول وطاعة الحاكم،والالتزام بأهداف النظام السياسي، كما لو كانت مطابقة لمبادئهم وقيمهم ولما هو صحيح في المجال السياسي، فالنظام السياسي أثناء محاولته لمواجهة تحديات الحكم، فإن هنا قدرته قد تختلف وكفاءته كذلك في حالة يكون الناس معه، وفي حالة يكون الناس ضده سواء كان بالفرض والاعتراض وعدم التفاعل مع النظام.[2]

ومن خلال ذلك نجد أن التأييد والرضا الجماهيري للنظام الحاكم يؤثر بشكل أو بآخر على فعالية وأداء النظام السياسي فإذا كان النظام يتسم بالقبول والرضا يكون أكثر كفاءة وفعالية، وعلى عكس النظام الذي يفتقد للرضا والقبول المجتمعي، فنجد أن مآله في النهاية هو الزوال والاندثار مهما طال الزمن.

كون أنها سلطة مستلهمة من تطلعات وإرادات وتقبل المواطنين، إذ نلمس هنا أن هناك تطابق وانسجام بين قيم النظام السياسي وقيم المجتمع، إذ أن جوهر الشرعية هو قبول الأغلبية العظمة من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم ويمارس السلطة،[3]ومن خلال ما تقدم نخلص إلى أن الشرعية تعكس رضا وقبول المحكومين فالحاكم له الحق في أن يحكم، إذ أن هذا الأخير يستمد شرعيته وثقته انطلاقا من القبول والتأييد الجمهوري،وعليه فإن مفهوم الشرعية يأخذ بعدين أساسيين هما:

---

[1] بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص: 92.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص: 177.

[3] عائشة عباش، "إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي"، مذكرة ماجستير: (جامعة الجزائر يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007-2008)، ص: 34.

1- بعد قانوني: أي أن السلطة الممارسة تكون وفق أطر قانونية وضعية، ومعايير دستورية.

2- بعد قيمي: وهنا يمكن أن نقول عن السلطة بأنها سلطة شرعية إذا قوبلت بالرضا والتأييد الشعبي، وتعكس مدى قبول الشعب لذلك الحاكم في أن يحكم، ويكون ذلك وفق ما لا يتعارض وقيمهم ومبادئهم، وهنا يتحقق الرضا الشعبي لتلك السلطة القائمة.

فالشرعية تعزز القيم السياسية وتدعم الحقوق والهوية المجتمعية، وأنها الشرعية تحلل العلاقة بين السلطة السياسية والجانب المعياري للقيم.[1]

المطلب الثاني: العلاقة بين مفهومي الشرعية والمشروعية.

كما سبق الذكر أن أساس شرعية السلطة كان دائما وعلى مر العصور هو رضا المحكومين بهذه السلطة والامتثال لها، فإن شرعيتها تكمن في التزامها في قيامها وبقائها انطلاقا من اكتسابها لهذا الرضا والقبول.

ولما كان القانون في العصر الحديث وفي ظل سيادة الشعب يمثل مظهرا من مظاهر هذه السيادة، ويعبر عن الإرادة العامة للشعب وعن رضاءه بالسلطة السياسية، وعليه فإن مشروعية السلطة تعني التزام هذه السلطة بالقانون.[2]

---

[1] Jean- marc coicaud, Legitimacy and politics,translate and edited by: David amescurtis,cambridjeUniversité presse: United King dom. 2002. P : 14.

[2] راغب جبريل خميس راغب سكران، الصراع بين حرية الفرد والسلطة الدولية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2009، ص ص: 259-260.

فبالنسبة للمشروعية "légalité" فهي الأساس الذي يجعل أمرا من الأمور مشروعا، أو يبين حكمه من حيث الإباحة أو الفرضية وتعني كذلك التزام السلطة بالنظام القانوني للدولة أي السيادة تكون للقانون، وخضوع كافة سلطات الدولة للقانون.[1]

وعليه فإن النظام القانوني القائم هو الذي يمثل المرجعية،والتقييد الشكلي بالقواعد النافذة هو وحده المعيار الذي يشكل الشرعية، وعليه فإن القانون الوضعي يصبح المرجعية الوحيدة لمشروعية ممارسة السلطة،وهذا ينتج عنه تطابق بين الشرعية والمشروعية.

وفي هذا الصدد نجد أن كلسن يقول إن أساس الشرعية السياسية هو القوة الإلزامية للنصوص القانونية والدستورية وذلك نظرا لأن الشرعية في ظل نظام ديمقراطي تتجسد فيه المشروعية، والخروج من المشروعية يؤدي إلى نظام لا شرعي، ومنه نجد أن هناك تطابق مع الشرعية والمشروعية من وجهة نظر دستورية.[2]

ومن خلال ماسبق نخلص إلى أن وجود اختلاف بين مفهوم الشرعية، والمشروعية، فالشرعية تبدو كمفهوم أوسع نطاقا من المشروعية، إذ تعني التزام النظام القانوني والقائمين على السلطة بأهداف والقيم الأساسية والمبادئ العليا للمجتمع أي بإيديولوجية المجتمع، أي أن كل ممارسة تقوم بها السلطة تكون في إطار وحدود لا تتعارض والقيم والمبادئ الأساسية التي تحكم المجتمع ولا تمس جوهره.[3]

---

[1] هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع، 2009، ص: 69.

[2] أحمد ناصوري،" النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، مجلة جامعة دمشق، المجلد: 24، العدد:02، 2008، ص: 357.

[3] ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000، ص:217.

أما المشروعية فإنها تقاس بمدى التزام السلطة السياسية بالنظام القانوني الذي يحكم شؤون ونشاط الدولة، أي سيادة القانون، وخضوع كافة سلطات الدولة للقانون، ومبدأ الالتزام بإيديولوجية المجتمع، بما تعنيه من الالتزام بأهداف وقيم ومبادئ عليا للمجتمع.

فمن واجب الحاكم والمحكومين سوى الالتزام واحترام أحكام القانون المنصوص عليها.[1]

ولكن من خلال ما تقدم من تعريفات وتوضيحات خاصة بكل من مصطلح الشرعية والمشروعية يتبادر لنا أن هناك اختلاف وتباين بين كلا منهما إلا أن في الحقيقة نجد هناك علاقة متداخلة، وتلازميه بين الشرعية والمشروعية ولا يمكن الفصل بين المصطلحين، ففي حالة وصف نظام معين على انه شرعي أو غير شرعي، لا بد أن نقيس مدى قانونية ودستورية تلك السلطة، فإذا كان نظام يسود فيه حكم القانون فأكيد يكون نظام شرعي يحظى برضا وقبول الشعب، والعكس صحيح. وإذا قلنا أن هناك نظام يحظى بالقبول والتأييد المجتمعي ونال شرعيته انطلاقا من ذلك الرضا، كان نتيجة مراعاة وتطبيقه للقانون بصفة جدية وهذا ما ينعكس على قدرة وكفاءة النظام السياسي.

أي هناك علاقة تكاملية بين المصطلحين إذ الشرعية تعد بمثابة مبدأ أو جوهر كل تنظيم سياسي حيث أنه لما كانت الخاصية الرئيسية للدولة هي تنظيم السلطة، أي بدون هذه الأخيرة فلا وجود لتنظيم قانوني مسبق ولا وجود للدولة، فشرعية السلطة القائمة كسلطة للأمر الذي يستوجب الطاعة.

وأن الشرعية لا تتحقق إلا إذا كان هناك احترام وامتثال لتلك الأطر القانونية والدستورية والتي تنظم عمل السلطة ، وباقي المؤسسات السياسية في النظام السياسي للدولة فالمشروعية وجه من أوجه الشرعية، فالسلطة التي تنال التأييد من طرف الرأي العام ويتجاوب هذا الأخير مع طبيعة وعمل تلك السلطة، وذلك انطلاقا من إقناعه أن ممارسات النظام قائمة على أطر وأسس قانونية لا سلطة تعسفية

[1] راغب جبريل خميس راغب سكران، مرجع سابق، ص ص: 242،243.

استبدادية، تمارس الإكراه والقوة من أجل بقائها و استمرارها في الحكم، وعليه فإذا كان النظام أكثر قانونية كلما أدى ذلك إلى زيادة الثقة بذلك النظام وبالتالي يتحقق الرضا والقبول بذلك الحاكم في أن يحكم ، ومنه يزيد ثبات واستقرار ذلك النظام.[1]

ورغم التداخل الحاصل بين المفهومين إلا إننا يمكننا التفرقة بين الشرعية والمشروعية في النقاط التالية:

- إن الشرعية مفهوم يدور حول فكرة الطاعة السياسية أي حول الأسس التي على أساسها يتقبل أفراد المجتمع النظام السياسي ويخضعون له طواعية.
- بينما المشروعيةlégalité بمعنى خضوع نشاط السلطات الإدارية ونشاط المواطنين للقانون الوضعي.
- أن الشرعية هو مصطلح سياسي بالدرجة الأولى.
- والمشروعية هو مصطلح قانوني وضعي.
- أن الشرعية تتحقق انطلاقا من إرادة الشعب في حد ذاته وهو المصدر الأساسي لنشأتها.
- أما المشروعية فإن مصدرها القوانين الوضعية والدساتير.
- أن الشرعية لها بعد قيمي أخلاقي أي أبعاد معنوية تتضمن وأبعاد قانونية أي شاملة على عكس المشروعية.
- أما المشروعية لها بعد قانوني وضعي مجرد أي أبعاد مادية فقط وتقتصر المشروعية على الجانب القانوني فقط.

[1] فيصل محمد الحمد، " الشرعية السياسية في حقيقة الثورة العربية أزمات وحلول" متحصل عليه من موقع: http//www. Ammahaparty.com، بتاريخ 7 ديسمبر 2013، على الساعة : 18:10.

المطلب الثالث: مؤشرات بناء الشرعية.

إن الشرعية تتحقق في ظل وجود جملة من المؤشرات التي من خلالها نستطيع الحكم على النظام القائم، إذا كان يتسم بالشرعية والقبول، أو أنه نظام غير شرعي، لا يستند إلى أدنى مؤشرات الشرعية، ولا بد من الإقرار في بادئ الأمر أن موضوع مؤشرات الشرعية موضوع في حقيقة الأمر موضوع مازال غامضا وغير مضبوط من الناحية الأكاديمية، والمؤشرات المذكورة ما هي إلا اجتهادات مقدمة وتحصيل حاصل،وعليه فإن من أهم مؤشرات بناء الشرعية هي:

أولا: المصادر القانونية: ويقصد بهذه المصادر التي يكتسب منها النظام أو السلطة السياسية الشرعية والمشروعية، للحفاظ على بقاءه واستقراره والمتمثلة في:

– الدستور: فتشير كلمة دستور* إلى مجموعة المبادئ الأساسية المنظمة لسلطات الدولة،والمبينة لحقوق كل من الحاكم والمحكومين فيها، والواضعة للأصول الرئيسية التي تنظم العلاقات بين مختلف سلطاتها العامة، أو هي مجمل الإطارات التي تعمل الدولة بمقتضاها في مختلف الأمور المرتبطة بالشؤون الداخلية والخارجية.[1]

ويعرف كذلك: انه هو مجموعة القواعد القانونية المكتوبة أو العرفية، التي تنظم عمل السلطات السياسية في الدولة، وتحدد شكلها، وشكل الحكم فيها سواء كان النظام ملكي أو جمهوري، وشكل النظام السياسي سواء كان نظاما رئاسيا أو برلمانيا... الخ، كما يحدد توزيع الاختصاصات بين السلطات وطرق الوصول إلى الحكم.[2]

---

*إن كلمة دستور ليست عربية ويرجح البعض أنها كلمة فارسية مركبة من (دست) بمعنى القاعدة و(ور) أي صاحب القاعدة، وقد دخلت إلى اللغة العربية عن طريق اللغة التركية ويقصد بها التأسيس أو النظام.

[1] مطيع مختار، القانون العام ومفاهيم ومؤسسات، الرباط: دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2007، ص: 66.

[2] سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج1،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص: 35.

وعليه فالدستور هو بمثابة الوثيقة الأسمى في الدولة، والتي تضم مجموعة من القوانين التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، ونجد في الغالب أن مجمل الدساتير تتضمن في محتواها ثلاث أجزاء رئيسية وتتمثل في:

- جزء يختص بالمقتضيات المتعلقة بنظام الحكم.
- جزء يتعلق بالحقوق والالتزامات والحريات.
- جزء يختص بالمقتضيات ذات الطابع الدستوري.

أي أن الدستور يختص بتنظيم الدولة، باعتبارها مؤسسة من المؤسسات السياسية داخل الدولة، وكذلك من حيث تكوينها واختصاصاتها، وكيفية مباشرتها لهذه الاختصاصات، وكذلك علاقة سلطات الدولة ببعضها البعض، وكذلك علاقتها بالمواطنين.[1]

ومن جهة أخرى لابد أن الدستور يعنى بحقوق المواطنين في مواجهة السلطات العامة للدولة وكيفية حماية تلك الحقوق من تعسف واستبداد السلطة، وهذا ما يحدد الإطار العام للدستور.

وانطلاقا مما سبق فإن الدستور هو الذي ينظم العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم، انطلاقا من القواعد القانونية المنصوص عليها في ذلك الدستور، فإذا كان النظام أكثر قانونية وأكثر التزاما بتلك القواعد القانونية، كلما انعكس ذلك إيجابا على استقرار وشرعية النظام السياسي القائم، وذلك انطلاقا من نقطة أساسية ألا وهي أن الحاكم يمارس الحكم وفق ما حدد وسطره الدستور والقانون دون تحريف، ودون خرق أية قاعدة من تلك القواعد القانونية، ومن خلال ذلك ينجم عنه رضا المحكومين لهذا النظام الحاكم لأنه يعمل وفق أطر دستورية، وهذا ما يزيد من ثقتهم، ويعزز من تأييدهم لذلك الحكم، وهذا ما يحقق

[1] نفس المرجع، ص: 36.

الشرعية للنظام السياسي، وهنا يوجد تداخل بين الشرعية والمشروعية أي كلما كان النظام أكثر مشروعية كلما زاد ذلك من شرعية النظام السياسي.

فالدستور والالتزام بالقوانين المنصوص عليها مؤشر من مؤشرات الشرعية، فالسلطة التي تستند في شرعيتها إلى دستور مسبق بالسلطة المنظمة،وهنا تنسلخ أو تتجرد السلطة عن الشخص الحاكم وتستند إلى الدولة، يصبح الحاكم مجرد عامل يمارس السلطة لحساب الدولة ومؤسساتها،ويتحكم الحاكم بالشرعية في هذا المقام، طالما اعتلى الحاكم السلطة استنادا إلى الدستور ولم يخرج في ممارساته عن نطاق ذلك

أي تكون الشرعية مصدرها الدستور والقوانين، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل وجود نظام ديمقراطي حقيقي وفعلي.[1]

ثانيا: المشاركة السياسية:

مما لا شك فيه أن المشاركة تمثل أحد مقومات الحداثة السياسية، ويشير البعض إلى أن المجتمع التقليدي يفتقر إلى المشاركة، بينما المجتمع الحديث يتمتع بذلك، وباعتبار المشاركة مؤشر لقياس مدى شرعية النظام من عدم شرعيته.

وعليه فإنه يتحدد مفهوم المشاركة السياسية لغة بأنها: مشتقة من الفعل شارك، يشارك، مشاركة، وتعني المساهمة المشتقة من الفعل ساهم،يساهم، مساهمة وهي بهذا المعنى، أن المشاركة في كل المكاسب الاجتماعية تعني ذلك الفعل الإنساني القائم على المساهمة والمقاسمة من أجل الحصول على جزء من شيء مادي أو معنوي، واللافت أن المشاركة مستمدة من مجالين هما:

1_**الاقتصاد:** أي على مستوى المؤسسة تحديدا فإنها تعني مشاركة العمال في الأرباح.

[1] أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية حديثة للواقع السياسي في العالم الثالث، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 2000، ص: 34.

2_ **السياسة:** وتعني حصة حزب سياسي، يقبل بالمشاركة في الحكومة عن طريق الانتخابات أو الائتلافات.[1]

وهناك من يعرفها من ناحية اصطلاحية بأنها: عملية طوعية رسمية تتم عن سلوك منظم مشروع ومتواصل، يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد ينبع عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها، من خلال ما يباشره المواطنون من أدوار فعالة ومؤثرة في الحياة سياسية.

وعليه فهذا المفهوم مقترن بمفهوم المواطنة وهي عبارة عن عملية تفاعلية بين الحاكم والمحكومين بغية التأثير في النظام السياسي وإضفاء طابع الديمقراطية والشرعية عليه.[2]

ويعرفها صامويل هنتجتون وجون نيلسون: بأنها النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، شرعيا أم غير شرعي، فعال أو غير فعال.

هذا التعريف يرى في أن المشاركة تضم مجموع الأفراد الذين يؤثرون في صناعة القرار الحكومي،وتكون المشاركة بكافة الطرق والوسائل.[3]

ويقسم عبد الهادي الجوهري المشاركة في النشاطات السياسية إلى:

---

[1] شريفة ماشطي، " المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي"، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة، العدد:10، سبتمبر 2010، ص: 146.

[2] محمد لمين لعجال أعجال، " إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم" مجلة العلوم الإنسانية، (جامعة محمد خيضر بسكرة)، العدد:12، نوفمبر 2007، ص: 244.

[3] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص: 181.

الجانب الإيجابي للمشاركة السياسية وهي:

1_المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة أو الأولية، ومن أمثلة ذلك: تقلد منصب، أو عضوية حزب، الترشح في الانتخابات، الاشتراك في المظاهرات العامة.

2_المشاركة في النشاطات السياسية غير المباشرة مثل: المعرفة، الوقوف على المسائل العامة، العضوية في هيئات التطوع، وبعض أشكال العمل في الهيئة التطوعية.[1]

الجانب السلبي للمشاركة السياسية وهي:

1_اللامبالاة Apathy أي أن الأفراد لا يهمهم الأمر إذا شاركوا في الحكم أولا.

2_الشك السياسي Political cynicismأي انعدام الثقة بالنظام السياسي الحاكم.

3_الإغتراب Aliénation أي العزلة السياسية ولا وجود لمشاركة سياسية للأفراد في الأنشطة السياسية.

باعتبار المشاركة السياسية أداة للتعبير عن ثقة المواطنين للنظام السياسي، فقد تحمل جانب إيجابي، وهذا مايعكس شرعية النظام، أما إذا مست جانب سلبي فإنها تعبر عن عدم وجود نظام سياسي شرعي.

ولكن نجد أن أغلب العلماء يعتبر أن هناك شكلين للمشاركة السياسية،[2] ويتضح ذلك من خلال دراسة (Berry Janda،Gold man) وهما:

[1] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص: 39.

[2] سامية خضر صالح، " المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة"، متحصل عليه من موقع: http//:www.kotobarabia.com، بتاريخ: 03 جانفي 2014، على الساعة: 17:00.

1_ **المشاركة التقليدية:** التي تمثل نظاما سلوكيا سياسيا نسبيا يستخدم القنوات الشرعية للحكومة والمتمثلة في: الانتخابات، ويشترك الأفراد في السلوك المدعم والذي يعبر عن الولاء للحكومة والدولة، فقد يسعى الناس لتحقيق منافع معينة، أو تعديل سياسات عامة للحكومة أي مشاركة سياسية بطريقة سلمية.

2_ **المشاركة الغير تقليدية:** وهي السلوك النسبي غير السائد والذي يهدد القنوات الحكومية الشرعية ويتفق كذلك ما أورده كونواي من أنه يمكن أن تكون الأنشطة الغير تقليدية والغير قانونية مثل: حرق اللافتات، تفجير المباني الحكومية، لها وقع على المسئولين في تغيير سياساتهم، ولسماع مطالبهم التي لم يكن أحد يعيرها اهتماما من قبل، أي أن المشاركة تأخذ طابع عنيف.

وانطلاقا من كل ما أوردناه حول مفهوم المشاركة السياسية إذ تعني هذه الأخيرة حق جميع أفراد المجتمع، سواء فرد أو جماعة في المشاركة في صنع وصياغة السياسات والقرارات داخل الحكومة، ولكن صور وأشكال المشاركة قد تختلف فقد تكون إيجابية وهذا ما يحقق لنا شرعية النظام السياسي وقانونيته،[1] وتعزز كذلك من الثقة إزاء النظام القائم، إذ تعتبر المشاركة السياسية من محددات قياس درجة الثقة السياسية، حيث توجد علاقة طردية بين ارتفاع نسبة المشاركة السياسية للمواطنين، وارتفاع درجة الثقة السياسية،[2] أو تكون مشاركة سلبية وعنيفة ما يعكس وجود نظام لا شرعي إذ المشاركة تعكس عدم قبول ورفض وعدم ثقة المواطنين إزاء السلطة القائمة وإذا قوبلت بالتأييد والدعم الشعبي فإن المشاركة تأخذ طابعا ديمقراطيا إيجابيا سلميا، وأما إذا كانت المشاركة تحمل طابع عنيف أو يكون مقاطعة أو تهرب من المشاركة في صنع أي قرار يخص الدولة، فهنا تأخذ منحى آخر، وهو ما ينعكس بالسلب على أداء وشرعية النظام السياسي.[3]

---

[1] نفس المرجع.

[2] وفاء علي داود، " حول معنى ومؤشرات الثقة السياسية"، مجلة الديمقراطية، العدد: 01، أكتوبر 2011.

[3] سامية خضر صالح، مرجع سابق.

ثالثا: الانتخابات ونزاهتها للوصول للسلطة.

الانتخابات تعد بمثابة أداة من أدوات ممارسة السلطة والمراقبة، التي يمارسها الشعب على مؤسسات الدولة لاسيما التداولية منها ومما لا شك فيه، أن هناك علاقة بين الأنظمة الانتخابية والأنظمة السياسية، إذ يتمثل في مدى ضمان الأولى للطابع الديمقراطي للثانية، أي أن النظام الانتخابي عنصر أساسي من عناصر النظام السياسي ككل.[1]

فالعملية الانتخابية هي عبارة عن مجموعة الإجراءات والأعمال القانونية والمادية التي تؤدي بصورة رئيسية إلى تعيين الحاكم من قبل أفراد الشعب، وهي بهذه الصفة حق من الحقوق السياسية للمواطنة، وتدخل في إطار القوانين السياسية.

أما النظام الانتخابي فهو الطريقة التي بمقتضاها يتم احتساب الأصوات المدلى بها في انتخاب عام من أجل تبيان المرشحين الفائزين بالمقاعد المتنافس عليها، سواء كان نظام أكثرية أو نسبية وعليه تعتبر العملية الانتخابية بأنها حصيلة سلسلة من التسويات بين القوى السياسية وبين الإيديولوجيات المتعارضة والتي تجتمع لأسباب آنية من أجل إعطاء العملية الانتخابية بعدا خاصا.[2]

ولكي يكون النظام الانتخابي حرا عادلا ينبغي توافر الشروط التالية:

* أن يتمتع جميع المواطنون بحق الاقتراع والمشاركة في الشؤون العامة سواء الانتخابات أو الترشح.
* أن تجري الانتخابات بصورة دورية تضمن احترام الحقوق الأساسية للمواطنين.
* أن تضمن إجراءات الاقتراع حرية الاختيار وسرية التصويت، وصحة فرز البطاقات.

---

[1] سعيد بوشعير، القانون الدستوري والنظم السياسية، ج2، ط: 8، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع،2007، ص ص:106 –107.

[2] عصام نعمة إسماعيل، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي دراسة مقارنة، ط 2، الأردن: مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2011، ص ص: 25– 25.

* أن تراقب العمليات الانتخابية هيئة انتخابية مستقلة عن بقية سلطات الدولة.

فهذه الشروط وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،وهي عبارة عن تجسيد الديمقراطية التي هي حكم الشعب بالشعب ولأجل الشعب، ولكي تكون الحاكمية للشعب حقيقة لا مجرد شكليات،وأن إرادة الشعب هي التي اختارت الهيئة التي ترعى شؤونه.

أي لا تدعي دولة أنها ديمقراطية ثم تزور إرادة هذا الشعب، أو تضع قانونا انتخابيا لا يعبر عن إرادته، أو تكرس الهيمنة الدائمة لفئة حاكمة واحدة مهيمنة على مقاليد الحكم، وهنا ما يشكل تهميشا لمنطق الديمقراطية التي من أسسها الحقيقية التداول السلمي على السلطة وبصفة دورية، فالنظام الذي يغيب منطق التداول على السلطة هو بالتأكيد نظام مشكوك بديمقراطيته، فأي دولة تدعي الديمقراطية حقا وصدقا لا بد أن تلتزم بالأسس التالية:

1- نظام انتخابي حقيقي.

2- الفصل بين السلطات.

3- وجود أحزاب متعددة وفاعلة.

4- تداول على السلطة.

5- حماية واحترام الحقوق والحريات وفي طليعتها الحقوق السياسية.[1]

فعند احترام هذه الأسس نستطيع بناء حضارة إنسانية،وأول خطوة في هذا البناء هو الاعتماد على نظام انتخابي يؤمن التمثيل العادل لجميع الفئات المجتمعية،لأن الانتخابات المدخل الصحيح نحو الديمقراطية، تطبيقا لمبدأ أن لا ديمقراطية بدون انتخابات.

[1] نفس المرجع، ص ص: 27-28.

فالانتخابات ليست إلا مفردا من مفردات النظام الديمقراطي وليس أكثر، وبهذا المعنى تمثل تتويجا لمسار مركب يطال بنية النظام السياسي وأسس الشرعية التي يقوم عليها، إذ تعتبر الانتخابات والاحتكام إلى صناديق الاقتراع هي إحدى تقنيات الديمقراطية، فكثيرا من النظم السياسية انتقلت من نظم تسلطية استبدادية إلى نظم ديمقراطية استنادا للآلية الانتخابية، التي تولي الأهمية القصوى للإرادة الشعبية، فالانتخابات تمثل جوهر الديمقراطية، وعلى أساسها يقاس مدى سلامة هذه العملية من عدمها والتي تقوم على الشروط السياسية و المؤسسية و القانونية التي تشتغل ضمنها آلية الانتخاب.[1]

فالانتخابات هي وسيلة للتعبير عن إرادة المواطنين ، وهي عبارة عن أداة للوصول إلى السلطة بطريقة سلمية و نزيهة، وذلك في ظل وجود قوانين انتخابية عادلة، تتيح مشاركة جميع الهيئات السياسية ومع وجود آليات رقابية تفرض نزاهة وشفافية العملية الانتخابية وخلوها من التزوير والتلاعب، وهنا تكون الانتخابات تعكس شرعية النظام السياسي في ظل نزاهة تلك العملية، ومن خلالها يتحقق مبدأ التداول على السلطة بطريقة سلسة وسلمية، وإذا أخذت الانتخابات اتجاه أخر وأصبح فيها تجاوزات وتزوير وغيرها من الممارسات الغير مشروعة، وهنا يكون اعتلاء السلطة ليس انطلاقا من رغبة الشعب في أن حق الحاكم أن يحكم، وإنما يصبح اعتلاء السلطة عن طريق معاملات غير شرعية، كالانقلابات والتي تأخذ طابع عنيف وحتى عسكري من أجل التوصل إلى الحكم، وهذا ما يتنافى والديمقراطية وتحقيق الشرعية والتقبل الاجتماعي.

رابعا: الكفاءة والفعالية:

فمن بين مؤشرات شرعية النظام هي الكفاءة والفعالية في إدارة شؤون المجتمع وفي تحقيق أهدافه وقيمه، فبحكم وجود الفعالية والكفاءة فإنها حتما توفر قدرا كافيا من الاستقرار السياسي والاجتماعي،

[1] رفيق عبد السلام، " الانتخابات العربية أولويات خاطئة"، مجلة الديمقراطية، العدد: 11، فيفري 2014، ص: 02.

والشرعية كذلك توفر قدرا كافيا من الاستقرار المجتمعي،وكلا منهما يؤثر على الآخر، سلبا أو إيجابا أي وجود متغيرين يحكمان مستوى الاستقرار في البداية بقدر عال من الفعالية، ولكن عدم شرعيته تؤدي إلى عدم الاستقرار وبهذا تتشكل علاقة متداخلة بين الشرعية والفعالية.

ومن هذا المنطلق فكفاءة الحكومة وفعاليتها في إدارة شؤون المجتمع وتحقيق أهدافه وتجسيد قيمه، إحدى وسائل بناء الشرعية وتكريسها.[1]

وقد تنبه العديد من المفكرين أمثال ليبست "Lipset" إلى ترابط عام بين الشرعية والفعالية بدرجتهما المختلفة، حيث عالج الرابطة المتداخلة في جدول ذي بعدين، كل بعد منهما يتكون من حالتين حديثتين وذلك في مؤلفه: الرجل السياسي"The Political man ".

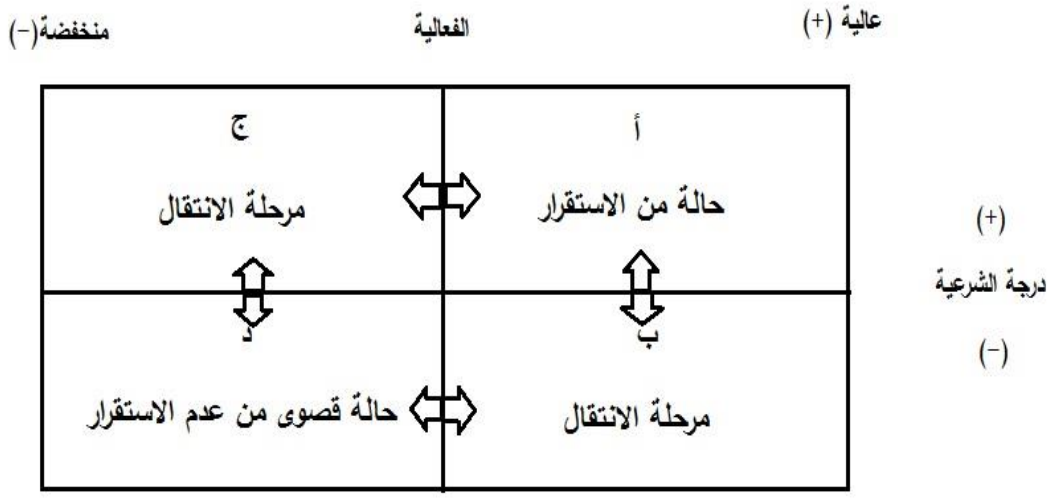

الشكل رقم 01: العلاقة بين الشرعية والفعالية.

[1] سعد الدين إبراهيم، على الدين هلال وآخرون، مرجع سابق، ص: 407.

فإن الحالة المثلى تتحقق حينما يكون النظام يرتكز بدرجة عالية من الشرعية ومتمتعا بالفعالية، وفي الحالة التي يكون فيها النظام غير مستقر، عندما يكون بلا شرعية ولا كفاءة مجتمعية وهذا ما هو موضح في الخانة (د)، أما ما يخص المرحلة الانتقالية أي أن النظام عندما يصبح في حالة مثلى من الاستقرار أو في حالة يعاني من عدم الاستقرار، فإنه لا بد له أن يمر بعملية أو مرحلة انتقالية.[1]

فاستقرار الديمقراطية لا يتعلق فقط بالتطور الاقتصادي فقط،وإنما يتعلق أيضا بالفعالية وشرعية النظام السياسي، فالفعالية تعني الانجاز الحالي، أي مدى تنفيذ النظام للمهام الأساسية للحكومة، والشرعية تشمل قدرة النظام على إحداث فكرة وجود مؤسسات سياسية مناسبة للمجتمع وقدرته على المحافظة على استقراره، فالنظم السياسية المعاصرة أصبحت تقاس شرعيتها انطلاقا من مدى قدرة النظام على حل القضايا المفتاحية التي تخص المجتمع.

وهناك جماعات يعتبرون النظام السياسي شرعي أو غير شرعي انطلاقا من طريقة توافق وتناسب قيم النظام السياسي مع قيمهم، فأزمات الشرعية مبدئيا هي أهم ظاهرة معاصرة تتبعها تزايد الانقسام الحاد في الجماعات التي لها القدرة على التنظيم حول مختلف القيم.

فيرى ليبست أن الفعالية تعني الفعل الحالي أي إلى أي مدى يلبي النظام السياسي الوظائف الأساسية للحكومة وأفراد المجتمع وتعتبر الفعالية كمعيار الذي نقيس به شرعية نظام سياسي معين من أجل إيجاد طرق وحلول للمشاكل التي تواجه النظام.[2]

[1]Seymour Lipset, Political man The social bases of politics, New York: Doubleday and company ink, 1960, pp: 81 -82.
[2]Seymour lipset , ibid,P : 77

المبحث الثاني: مصادر وأنواع الشرعية.

تتباين الأنظمة السياسية من حيث طبيعتها وتشكيلها ومن حيث مقارباتها، وكذلك من جانب مصادر التي تستلهم أو تستمد منها شرعيتها، فمنها ما تؤسس بناءها على قواعد الشرعية الحديثة تتمثل في الأساس على العقلانية والمؤسساتية والقانونية والإقناع، إذ هذا الأخير الذي يمثل الفاعل الأساسي في قبول الحاكم للحكم، أي يكون هناك قبول إرادي وحر للمحكوم في حق الحاكم أن يحكم، وهذا لا يتحقق إلا في ظل وجود نظام ديمقراطي منفتح، لا على نظام سياسي مغلق تكون الشرعية فيه تستند إلى مصادر تقليدية لا تتماشى و التطورات الحاصلة لا نظام مازال يولي السلطة، شخص صاحب تلك السلطة و هذا ما يطلق عليه شخصنة السلطة.

فسنتطرق ضمن هذا المبحث إلى النقاط التالية:

1- مصادر الشرعية:

- المصدر التقليدي.
- المصدر الكاريزمي.
- المصدر العقلاني القانوني.

2- أنواع الشرعية:

- الشرعية في الأنظمة المنفتحة(الديمقراطية).
- الشرعية في الأنظمة المنغلقة (التقليدية).

المطلب الأول: مصادر الشرعية.

فمصادر الشرعية وفقا لما حددها عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر في ثلاث مصادر أساسية وهي:

1_ **المصدر التقليدي:** والذي يقصد به إلى مجموعة التقاليد الدينية والأعراف التقليدية والعشائرية التي تعتمدها القيادة السياسية في تحقيق رضا المحكومين، وذلك انطلاقا من الدين والتقاليد، أي أن المحكومين قد يقتنعون بمصدر تقليدي للشرعية مثلا في مرحلة تاريخية معينة، ولكنهم في مرحلة تالية قد لا يقتنعون بهذا المصدر لأسباب عديدة، ومثلنا على ذلك الحق الإلهي في أوروبا في القرون الوسطى،[1]وهو مصدر تقليدي للشرعية تقبله المحكومين لقرون طويلة،ولكنه تعرض للتآكل ثم السقوط النهائي في قرون تالية،وحل محله مصدر أخر للشرعية لا يقبل المحكومين بغيره بديلا وهو العقلانية القانونية.[2]

2_ **المصدر الشخصية الكاريزمية أو التاريخية:** فيكون الحاكم نفسه هو مصدر الشرعية، والواقع أن شخصانية السلطة قد تبدو مفيدة في الواقع في مرحلة من مراحل التطور السياسي للدولة.

فظاهرة القيادات الكاريزمية* ربطت نفسها بالقضايا الوطنية، الأمر الذي قاد إلى أن تتمحور كافة القضايا والوطنية حول شخص الحاكم إذ أصبح هذا الأخير هو الذي يقرر كل شيء ومن يخالفه فهو خالف مصلحة البلاد.[3]

---

[1] خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص: 22.

[2] أحمد الأصغر اللحام،المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص ص: 130 -131.

*الكاريزما: مصطلح اغريقي الأصل يعني الترجمة الإلهية وأول من استخدمها أرنست ترولتش ثم ماكس فيبر للدلالة على فاعلية شخص للقيادة والإلهام بفضل قوة شخصيته وعبقريته.

[3] أمين محمد دبور، نظم سياسية مقارنة، غزة: الجامعة الإسلامية، 2013، ص: 3.

فالقيادات الكاريزمية سعت إلى تكريس حكمها وتقويته من خلال تقلدها المناصب السياسية وسيطرتها على كافة المراكز الدولية، إذ أصبحت قراراتها السياسية هي قرارات ذات صيغة فردية لا تخضع بالدرجة الأولى إلى الطرق المؤسسية القانونية في عملية صنع القرارات وإنما تعبر عن شخصه وفكره فقط الأمر الذي أفقد هذه القيادات شرعيتها في الاستمرار والبقاء.

ولكن هذا المصدر للشرعية هو مصدر غير دائم فيزول بزوال ذلك القائد وهذا ما لا يخدم النظام السياسي القائم فهو بمثابة مصدر شرعي مؤقت.[1]

3_ **المصدر العقلاني القانوني:** ويقصد به مجموعة المؤسسات والقواعد الإجرائية التي تتصل بتنظيم الخلافة السياسية وتضبط سير العملية السياسية.

فضمن هذه الشرعية تقوم السلطة على قوانين تعتمد على الدستور وترتبط به، مما يضفي عليها طابع المشروعية، كما أن السيطرة تكون عقلانية عندما لا تتأسس على سمو يتجاوز الواقع المادي أو التقاليد، أو على التعلق بشخص، وإنما على الطابع العقلاني والفعال للسلطة.[2]

وهكذا فإن السلطة المشروعة لا تبرر ذاتها بالاستناد إلى مبادئ سامية، وإنما يكفي أن تعطي المؤسسات خياراتها وتصرفاتها صيغة قانونية وتكتسب الطابع القانوني، وعليه فيوجد تطابق بين المبرر السياسي والمشروعية وبين الشرعية والقانون.

ويرى "ماكس فيبر" أن النظام الحاكم يكون شرعيا وصالحا، عند الحد الذي يشعر فيه المواطنين بالرضا عن هذا النظام، وينشأ عن هذه الشرعية استقرار الحالة أو العلاقة بين الحاكم والمحكوم.

---

[1] سعد الدين إبراهيم، علي الدين هلال وآخرون، مرجع سابق، ص: 406.

[2] عبد العالي عبد القادر، "محاضرات النظم السياسية المقارنة"، (جامعة سعيدة مولاي الطاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية 2007، 2008)، ص: 8.

وفي هذا الصدد يشير موريس دوفرجيه يشترط أن يتأثر الرضا عن القبول الاختياري والعميق، وليس ما يمكن تحقيقه عن طريق أداة خارجية أي لا يكون ذلك الرضا ناجم عن ضغط وإكراه وترهيب.[1]

ويؤكد دافيد إيستون أن اليقين والحق هما مهد الشرعية، وأن هذا اليقين لدى المواطنين يعكس بشكل ضمني أو تصريح، حقيقة إيمانه بأن أمور القبول والطاعة هي مطابقة لمبادئه وأخلاقه ولما هو صحيح ومحقق في المجال السياسي.

معناها أن يقين وإيمان الأفراد وقبولهم ورضاهم عن السلطة القائمة يتوافق وتطلعاتهم وخياراتهم اتجاه صاحب السلطة، فهذا بالتأكيد سينعكس على الواقع السياسي، وهكذا فإن الشرعية تشير بمدلولاتها إلى شرعية السلطة القائمة من حيث صلاحياتها كسلطة إلى الأمر الذي يستوجب التكليف بالطاعة.[2]

وبالتالي فإن النظام السياسي لا يغدو تنظيما تقنيا للسلطة فحسب وإنما يصبح توافقا بين المبادئ العامة والنظرية الإيديولوجية التي يتمسك بها من ناحية، وبين قناعات الأفراد والجماعات الذين يعيشون في كنفه من ناحية أخرى، وهذا التوافق هو الذي يضفي على النظام صفة شرعية، ويبني ما نسميه بالحكم الجيد الراشد.[3]

ومن خلال ما قدمه ماكس فيبر عن مصادر الشرعية والتي حصرها في النقاط التالية: المصدر التقليدي، والمصدر الكاريزمي، والمصدر القانوني العقلاني، فكلها أرجعها وأعتبرها بمثابة مرجعيات التي من خلالها تستمد السلطة شرعيتها.

ولكن في المقابل نجد أن هناك من يضيف مصادر أخرى لشرعية السلطة السياسية وهي:

---

[1] أمين عواد المساقية، المعتصم بالله علوي، الإصلاح السياسي والحكم الراشد إطار نظري، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص: 34.

[2] سعد الدين إبراهيم،علي الدين هلال وآخرون، مرجع سابق، ص: 409.

[3] أمين عواد المساقية، المعتصم بالله علوي، مرجع سابق، ص: 35.

1_ **الشرعية الديمقراطية:** بمعنى أن سلطة الحاكم لا تكون شرعية إلا إذا خولت لهم من قبل المحكومين، ويميز من جانبه بين أن تكون السلطة شرعية أو كونها مشروعة، وأن السلطة الشرعية إذا كانت تتطابق مع الفكرة السائدة لدى المواطنين عن شرعية السلطة تكون السلطة مشروعة، وإذا كانت خاضعة للقانون الوضعي وتتماشى مع ما ينص عليه الدستور.

2_ **الشرعية الثيوقراطية:** وهذا النوع من الشرعية المنطلقة من سيادة الاعتقاد في فترة من الفترات بأن الله هو مصدر السلطة ولذلك يجب طاعتها.

3_ **الشرعية الدستورية:** أي أن تكون مبادرات الحكم قابلة للتوقع لأنها مشروطة في أصولها ونتائجها، بشبكة وجملة من القوانين المتفق عليها، أي أن النظام السياسي يعتمد على الديمقراطية والمشاركة في طريقة الحكم، وهذا ما يؤدي إلى فعالية مؤسساته السياسية وهذا ما ينعكس كذلك على العملية السياسية في حد ذاتها.[1]

4_ **الشرعية الثورية:** ففي ظل التغيرات والتحولات التي يشهدها العالم بصفة عامة والمنطقة العربية، بصفة خاصة موجة من التغيير والثورة أو بما يسمى بالربيع العربي، والتحركات التي تشهدها المنطقة من أجل الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية، والانتقال إلى أنظمة حكم ديمقراطية، تراعي ضمن أولوياتها تطلعات الشعب وتحقيق اختياراته، فالثورة تعد من أبرز مظاهر التعبير عن الرأي العام الساخط للسلطة الحاكمة المستبدة وكذا مظهر أساسي من خلاله يمكن قياس قوة الرأي العام وقدرته على إحداث التغيير.

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سابق، ص: 178.

وعليه فإن مصطلح الثورة من **الناحية اللغوية** مشتق من الفعل الثلاثي ثار، وهو يأتي بمعنى ثارت فتنة ويأتي بمعنى ارتفع، كما أنه بمعنى ظهر، وعليه فإن الثورة لغة تعني الهيجان والوثب تعبيرا عن عدم الرضا.[1]

أما من **الناحية الاصطلاحية:** فلقد تعددت التعاريف، نذكر من بينها معجم العلوم الاجتماعية بأنها: الثورة تغيير جذري مفاجئ في الأوضاع السياسية والاجتماعية للدولة، بوسائل تخرج عن النظام المألوف، ولا تخلو عادة من العنف، إذ أن الثورة هي عملية مشاركة شعبية، تهدف إلى إجراء تحويل اجتماعي وتنتهي بتأسيس نظام سياسي جديد، نتيجة إثارة مقومات قوية جدا تتجاوز كثيرا الإطار الدقيق للشرعية.[2]

أي أن ما يميز الثورة عن باقي المصطلحات الأخرى في أنها حركة شعبية واسعة النطاق، الهدف منها هو الإطاحة الكاملة والتغيير الجذري للنظام القائم، وإقامة نظام جديد.

وعليه يمكن إجمال عدد من الخصائص للثورة أو العمل الثوري منها:

- ✓ الثورة تمثل قطاعا أكبر من المجتمع ضد فئة أصغر مستحوذة على القوة السياسية والاقتصادية.
- ✓ تقوم الثورة على الحلول الجذرية وترفض حلول الإصلاح لأنها في الأصل تغير راديكالي يقوم ويرتكز على راديكالية المطالب.
- ✓ التغيير الناجم عن الثورة يكون سريع ومفاجئ، أي سريع الانتشار بين مختلف الفئات المجتمعية.
- ✓ أن تغيير الثورة يشمل كذلك نسق القيم والمعتقدات بما يتلاءم والمرحلة الجديدة.
- ✓ الثورة تمثل عملية تغيير اجتماعي وسياسي.

[1] راغب جبريل خميس راغب سكران، مرجع سابق، ص ص: 541-542.

[2] وصال العزاوي،" الثورات العربية واستحقاقات التغيير"،مجلة الديمقراطية، العدد: 20 فيفري 2013، (د ص).

- ✓ الثورة ترتكز على أسس جديدة ومغايرة للنظام القديم لترسيم دعائم بناء جديد على قواعد جديدة.[1]
- ✓ أن الثورة تكرريه وسريعة الانتقال بين المجتمعات وعبر الدول وفي هذه النقطة بالذات، فإن واقع الثورات العربية يثبت ذلك فنجد أن الثورة بدأت في تونس ثم مصر ثم انتقلت إلى ليبيا وسوريا ورياح التغيير والمطالبة بإسقاط النظم القديمة والانتقال إلى نظم أكثر ديمقراطية مست العديد من الدول العربية، وهذا ما أطلق عليه "صامويل هنتجتون" بالعدوى والانتشار.

وفي إطار تحديدنا لمفهوم الثورة، لا بد الإشارة من الإشارة إلى أحد التقسيمات المهمة التي طرحها بعض المفكرين السياسيين لأنواع الثورات، حيث يرون أن هناك نوعين من الثورات:

1- **الثورات التأسيسية:** (Foundational Révolutions)

حيث أنه لا تمحى بنية سياسية واجتماعية واقتصادية قديمة فحسب، وإنما تضع الأساس لبنية جديدة لا يمكن محوها إلا بثورة جديدة أو بالأحرى أكثر قوة وتأثيرا مما سبقتها.

2- **الثورات التحويلية:** (.Transformationnel Révolutions)

وهي ثورات مهمة تقوم بتحويل المجتمع ونقله من وضع إلى وضع آخر، ولكنها لا تتمتع بالديمومة والاستمرار، لأسباب مختلفة بعضها إيديولوجي والبعض الأخر سياسي واستراتيجي.[2]

[1] وفاء على داود، "التأصيل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها"، مجلة الديمقراطية، العدد: 275، 31 جانفي 2013، ص: 7.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

وعليه فإن الثورات العربية الحالية، أثبتت من الناحية النظرية أن الثورات الشعبية مصدر جديد للشرعية، أو بما يسمى بالشرعية الثورية التي من خلالها يتحقق الرضا والقبول الشعبي، وهذا القبول يكون ناتج عن قناعة والإرادة الحرة التي يستمدها الأفراد انطلاقا من ثورتهم ضد النظام السياسي القائم.

وعليه فإن الثورة في جوهرها هي ضغط تقوم به طبقة اجتماعية، على تنظيم سياسي لا يعمل على إشباع حاجيات المواطنين، فهدف هذه الطبقة ليس الوصول إلى الحكم و تحقيق مطامح شخصية فحسب لأن الحكم يعتبر أداة لسن القوانين و التشريعات، والطبقة التي تملك مقاليد الحكم تعد ثورية إذا سعت إلى خلق قواعد قانونية، الهدف منها هو إشباع حاجيات الشعب وتحقيق المصلحة العامة، لأن العلاقة القانونية كما يمثلها التعدد الجماعي في زمن معين يعتبر القانون هو عبارة عن أداة تعبيرها، وعليه فإنما تضعه، وتؤسسه تلك الطبقة التي وصلت للحكم عن طريق الثورة ستتسم بطابع قانوني، ويحقق الرضا والتأييد والإرادة الشعبية للمجتمع، وهذا ما يزيد من ثقة المواطنين إزاء النظام السياسي القائم، ويعزز من شرعيته واستقراره و بقاءه، أي أن الثورة أصبحت بمثابة مصدر جديد لكسب الشرعية وهذا ما أثبتته الثورات العربية من ناحية واقعية على الأقل.

المطلب الثاني: أنواع الشرعية.

إن الشرعية تختلف باختلاف الأنظمة السياسية، فإن كان النظام ديمقراطي يولي الأولوية للشعب ويراعى خيارات هو يعطي له الحق في تقرير مصيره، ويمكنه من المشاركة في الحياة السياسية وبكل حرية ودون أية قيود، ويكون له الحق في التعبير والتغيير على عكس، الأنظمة المغلقة الذي يكون فيها الشعب هو أخر من يعلم بالقرارات، وحتى إن كان له دراية بتلك القرارات فلا مجال له في التدخل وإعطاء رأيه.

أولا: الشرعية في الأنظمة السياسية المنفتحة(الديمقراطية).

حيث الشعب هو مصدر كل السلطة، وأن هذه الأخيرة تكون منفتحة ومراقبة، والقبول بها طوعي وإرادي، إذ تتأسس الشرعية في هذه الحالة على العقلانية والمؤسساتية، والتنافسية من أجل بلوغ سدة

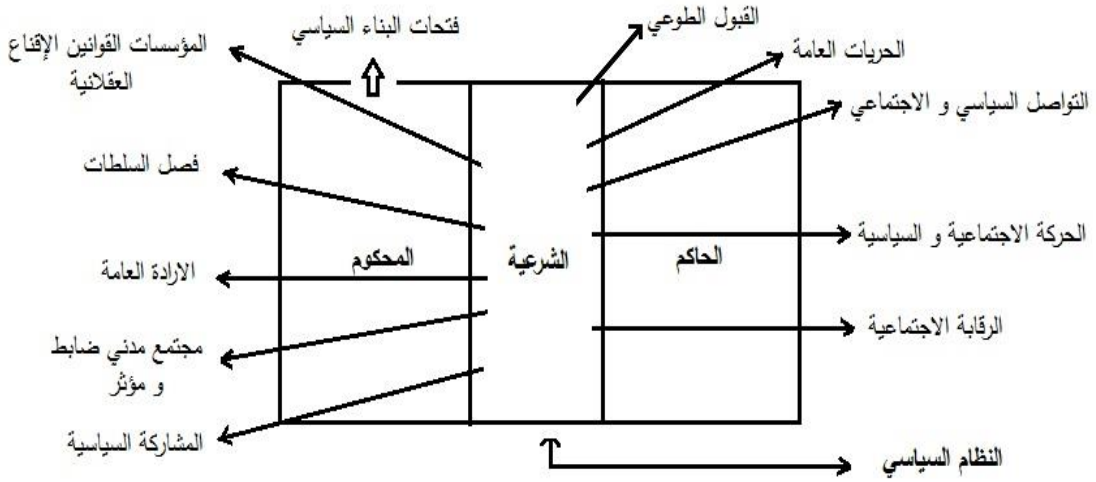

الحكم، ويكون فيها احترام الحريات وتواصل بين الحاكم والمحكوم وقدرة هذا الأخير على التعبير عن أرائه واتجاهاته دون وجود عوائق وحواجز، ومشاركته في الحكم لكونه آلية عاكسة للحركية والتماسك الاجتماعيين، وكذلك أداة ضغط في عملية اتخاذ القرار.

الشكل رقم 02: أسس الشرعية في الأنظمة السياسية المنفتحة (الديمقراطية)

المصدر: هند عروب، مرجع سابق، ص:45.

فالسلطة في النظام السياسي المفتوح تسمح بفتح المجال أمام القوى السياسية، وتأسس الآليات الدستورية داخل النظام القائم.

فالشرعية هنا تمنح من القوانين والمؤسسات والإرادة العامة وليس من الأشخاص، وهذا ما يفسر سمو المؤسسة في الأنظمة السياسية المنفتحة، واعتبارها علامة مميزة لشرعيتها فالمؤسسة تعد بمثابة جماعة اجتماعية منظمة، وفق قواعد منتقاة من إرادة الشعب.[1]

انطلاقا من الشكل الموضح أعلاه الذي يبين أسس التي تقوم عليها الشرعية في الأنظمة الديمقراطية، فإن الشرعية تتضمن وجود قبول طوعي من قبل المحكومين للنظام والحاكم، ولا يتحقق ذلك إلا في ظل وجود مشاركة فعالة للمواطنين ووجود قدر من الحريات والحقوق، ويكون هناك حقيقة تواصل سياسي واجتماعي بين الأفراد و النظام الحاكم، و ذلك لا يكون إلا في وجود مؤسسات سياسية فعالة وقوية ومجتمع مدني قوي وضاغط الذي يعد بمثابة حلقة الوصل بين الفرد والنظام والذي بدوره يؤثر على القرارات والسياسات ومخرجات النظام السياسي، وتصاغ السياسات بالشكل الذي تلاءم والتطلعات المجتمعية وتحقيق الرضا الجماهيري، إذ كلما كانت مؤسسات النظام السياسي خاصة القانونية منها فعالة كلما أدت إلى زيادة درجة الإقناع والقبول.

فالشرعية تتحقق في ظل وجود إرادة حرة عامة، لا عن طريق ممارسة القوة والقهر، وهذا ما يميز النظام الديمقراطي عن باقي الأنظمة الأخرى، إذ يضع هذا الأخير مجال واسع للتغيير وإشراك الفرد في جميع نواحي الحياة السياسية منها أو الاجتماعية أو الثقافية.

ثانيا: الشرعية في الأنظمة السياسية المنغلقة(التقليدية):

[1] نفس المرجع، ص ص: 44-45.

ففي الأنظمة التقليدية تكون فيها السلطة مطلقة وقهرية، ويكون الخضوع والولاء ليس على أساس إرادي وحر بل يكون الخضوع والامتثال للسلطة إكراهي، ونلمس ذلك خاصة في الأنظمة المتخلفة حيث يكون مصدر الشرعية هو مصدر إلهي أو بما يسمى بالحق الإلهي، فالحاكم يكون راعيا بتفويض إلهي، وأن كل ما يصدر عن تلك السلطة وعلى رأسها الملك أو الحاكم لا مجال له في المراقبة أو الاعتراض أو مجرد الانتقاد، فكل ما يصدر عنه هو أمر مقدس فعليا ولا مجال للشك.[1]

ويشير المفكر" Karl Wittfogel" أن الأنظمة الاستبدادية أو المغلقة، تتسم بالغياب الكلي لفعل الرقابة الفعالة، و لا وجود حتى لمركز قادر حقيقة على إخضاع السلطة المطلقة للرقابة أو تحجيمها، و حتى في حالة وجود دساتير فلا وجود لرقابة دستورية ولا التزام بمتضمنات الدستورية، و هذا ما يفسر أن السلطة مشخصنة في الأنظمة الاستبدادية التي تسعى لكسب شرعيتها انطلاقا من الشخص القائد، لا على أسس قانونية دستورية، و تعددية فعلية لا شكلية و هذا ما يعكس حقيقة النظام الديمقراطي عن غيره من الأنظمة التسلطية التقليدية، فالأنظمة المفتوحة تفتح المجال الواسع لجميع القوى السياسية في المنافسة و كل ذلك يكون قائم وفق آليات دستورية قانونية، فهنا تقديس الحريات العامة متحد بهذا النظام، فالشرعية تمنح من المؤسسات و القوانين و الإدارة العامة لا من الأشخاص كما هو الحال في الأنظمة التقليدية.[2]

[1] سعد الدين إبراهيم، علي الدين هلال وآخرون، ص ص: 407-408.

[2] نفس المرجع، ص ص: 48-49.

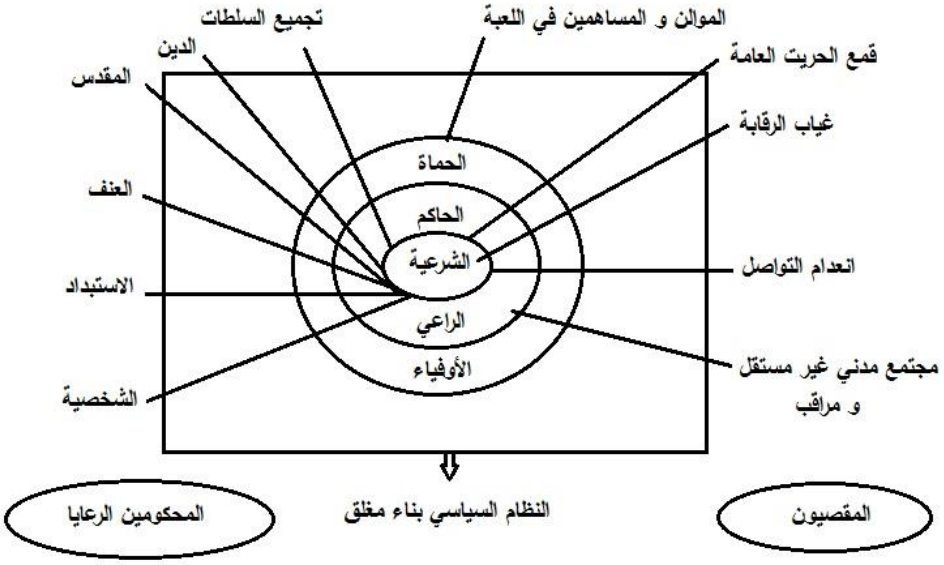

الشكل رقم 03: أسس الشرعية في الأنظمة السياسية المنغلقة (التقليدية).

المصدر: هند عروب، مرجع سابق، ص46.

ففي ظل وجود نظام سياسي تسلطي، نظام مغلق على البيئة المحيطة به، فلا مجال للتكلم عن الشرعية وقبول المحكومين بهذا النظام حيث تكون العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم مبنية على أسس تسلطية واستبدادية، فلا مجال للتعبير والمشاركة للأفراد ولا حرية ولا حتى تواصل، أي يكون هناك قمع وتعسف في استعمال السلطة و تنعدم فيه كذلك آليات الرقابة و القانونية، و لا وجود لأي تنظيمات مؤسسية غير رسمية، فالسلطة الأولى والأخيرة للحاكم والشرعية في هذا النوع من الأنظمة، تستمد مصدرها إما على أساس ديني أو حق إلهي، وتقديس الملك و الحاكم وما على الرعايا سوى الامتثال له وأن كل قراراته واجبة التطبيق والتنفيذ حتى ولو كانت على حساب حرية الأفراد، وتكون السلطة ملك للشخص الحاكم، وعليه فإن هذا النظام يتكون من الحاكم والمحكومين والأشخاص الأوفياء والموالين لهذا النظام إذ يقومون بمساندته، أما الطبقة الأخرى فهم مجرد رعايا محرومين من أدنى الحقوق وهم مقصيين عن نظام ككل.

فالولاء والتأييد التي يكتسبه النظام لا يكون انطلاقا من قانونية ودستورية النظام في حد ذاته، بل يكون مرهون وحبيس الشخص القائد في حد ذاته.

وعليه فإن ما يفسر سمو المؤسسة في الأنظمة المنفتحة باعتبارها مصدر أساسي لشرعيتها، فالمؤسسة تعد بمثابة جماعة اجتماعية منظمة.

تقوم وفق قواعد مستقلة عن إرادة أعضاءها، وهذا ما يزيد من مأسسة[1] النظام السياسي القائم، الذي لا يمكن أن يمارس إلا إذا احترم القواعد التي تستمد من قناعة ورغبة المحكومين من جهة وتكون مبنية وفق أطر قانونية ودستورية واضحة وجلية، فالنظام في الأخير يكون مستقرا إذا كان قوبل بتأييد وقبول المواطنين وكسب ثقتهم وقناعتهم وكسب رضاهم فكل هذا ينعكس إيجابا على طبقة النظام السياسي القائم.[2]

أي أن السلطة تمتاز بالطابع التحكمى، وأن يبقى ذلك في إطار وحدود التقاليد والعادات المقبولة، ويرجع ولاء الأفراد وطاعتهم لاحترامهم المكانة التقليدية وقبولهم وقناعتهم بشرعية الذين يمارسون السلطة التقليدية.[3]

ويندرج في هذا الإطار ثلاثة أنماط فرعية ألا وهي:

1_ **النمط الأبوي:** ويسود ذلك في:

- المجتمعات التقليدية البدائية.

---

[1] غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، (د س ن)، ص:14.

[2] سعد الدين إبراهيم، علي الدين هلال وآخرون، مرجع سابق، ص: 410.

[3] ناهد عز الدين،أزمة تجدد القيادة السياسية في مصر الأبعاد والنتائج، القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، 2004، ص: 391.

- سيادة منطق الأب في التعامل مع الأبناء أي تكون في هذه الحالة السلطة مطلقة.
- حق الأمر والنهي دون مراجع والطاعة والالتزام واجب.
- العلاقة القائمة بين القائد والمواطنين تكون علاقة شخصية مباشرة.
- لا وجود لأي أجهزة بيروقراطية أو تنفيذية.[1]

2_ النمط الرعوي القبلي العشائري:

- فتكون العلاقة بين القائد والمحكومين طابع شيخ القبيلة.
- احتكار الزعيم للثروة في المجتمع.
- يعتمد كذلك في تقديم حكمه على أسلوب توزيع الغنائم على الموالين له.
- وجود شبكة معقدة بين البيروقراطيين الموالين للقائد.

3_ النمط الإقطاعي:

- وهذا النمط التقليدي للسلطة الذي ساد في أوروبا في المرحلة الإقطاعية.[2]

المبحث الثالث: أسباب فقدان الشرعية.

يتعرض النظام السياسي لجملة من الأزمات التي تكون بمثابة المثبط لاستمرار النظام السياسي ومن أبرز الأزمات التي تلحق انهيار النظام السياسي، هي أزمة الشرعية ونقصد هنا بمصطلح الأزمة هو وجود خلل يؤثر على السير العادي للنظام السياسي ومؤسسات الدولة ، إذ في هذه الحالة نجد أن كل القوى السياسية الناشطة في حالة من الخلافات الحادة التي بدورها تهدد أمن واستقرار النظام، وتهدد استقرار كيان الدولة ككل، وهنا تلعب كذلك الأيديولوجيات المتعارضة دورا أساسيا في إحداث الخلافات

[1] نفس المرجع، ص: 393.

[2] خميس حزام والي، مرجع سابق، ص: 4.

السياسية بين مختلف القوى السياسية،[1]وعليه فسنتطرق في هذا المبحث إلى أهم الأسباب التي تؤدي إلى فقدان الشرعية ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

المطلب الأول: انهيار فعالية النظام السياسي.

يرى ليبست (Lipset) الفعالية كمصدر مهم للسلطة و شرعيتها، فالفعالية التي يتمتع بها نظام سياسي ما، لها دور مهم في بناء شرعيته، و يرى أن استقرار السلطة و ديمومتها و رسوخها، يرتبط بوجود عنصر أساسي في كيان السلطة ألا وهو الفاعلية، إذ هذا الأخير يحول النظام أو فاعلية النظام القوة من الكم إلى النوع و من ثم إلى الحق، و التبعية و الطاعة إلى واجب، فإن غاب عنصر الفاعلية تتوجب الطاعة للسلطة بالقوة، و في حالة توفر هذا العنصر تتوجب الطاعة للسلطة وجوبا و قناعة و قبولا، إذ يقول جون جاك روسو" الأقوى لا يبقى أبدا على جانب من القوة ليكون دائما هو السيد، إن لم يحول قوته إلى حق و طاعته إلى واجب."

يقرر ليبست أن استقرار النظام السياسي سيكون في خطر، إذا ما انهارت الفاعلية لمدة طويلة، ولمعرفة مدى استقرار المؤسسات السياسية التي تواجه الأزمات، لا بد من معرفة نسبة شرعيتها، ومدى علاقتها بالفعالية، وعليه يستنتج ليبست أنه لا يمكن لأي نظام سياسي أن يبقى شرعيا في ظل غياب الفاعلية، فهذه الأخيرة بمثابة معيار الوظيفي لعمل وديمومة شرعية النظام والسلطة السياسية.[2]

وضمن هذه الفكرة قدم ليبست أطروحته لأول مرة عام 1959 في مقالته الموسومة" بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية"، فيرى ليبست أن هناك ترابط بين الديمقراطية ومستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولإبراز هذه العلاقة قام بتصنيف البلدان

[1] نعيم إبراهيم، إدارة الأزمات، الأردن: عالم الكتب الحديث،2009، ص ص:4 -5.

[2] أمين محمد دبور، مرجع سابق ص ص: 6-7.

الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة و ديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات، ثم صنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات و دكتاتوريات غير مستقرة ودكتاتوريات مستقرة، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقا لثرواتها ودرجة التصنيع والحضرية ومستوى التعليم باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال المقارنة تبين أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلتا المجموعتين هي البلدان التي تتمتع بمستويات تنمية اقتصادية واجتماعية أعلى من البلدان الدكتاتورية، واستنادا إلى ذلك افترض ليبست وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية والنظام الديمقراطي وكان هذا التطابق نتاجا لعدة متغيرات اجتماعية.[1]

وعليه فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح متقاطعة، وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي، وعليه فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بنمو وحيوية الحياة الترابطية بين الحكومة والمجتمع المدني، وأن أي تراجع يحدث في مؤشرات التنمية أدى إلى تراجع في دور النظام السياسي في التنمية وتراجع أيضا في مستويات المشاركة للمواطنين وفقدان الثقة إزاء النظام وبالتالي تراجع وانهيار شرعيته.[2]

ويرى كذلك أليسون أن النظام الديمقراطي يلزم الحكام بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح أنانية، ويفرض عليهم وضع السياسات العامة التي تخدم المصلحة العامة، وذلك ضمانا للاستمرار والتأييد والقبول الشعبي لهم.

---

[1] يسرى العزباوي، "حول مفهوم الإصلاح"، مجلة الديمقراطية، العدد: 01، جانفي 2009، ص: 03.
[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

وفي نفس الفكرة قدم دان كورت روستو (Dankwart. Rostow) في مقالته عام 1970 "Transition to Democracy" حول ارتباطات بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و بين الاصلاح السياسي والديمقراطية[1] التي افترضها ليبست وغيره التي كانت مدفوعة أساسا باهتمامهم بالعوامل التي تؤدي إلى استمرارية وترسيخ الديمقراطية غير أن اهتمام روستو وغيرهم من الباحثين يتمحور حول : كيفية تحقيق الديمقراطية في المقام الأول ويقوم ذلك عبر أربع مراحل أساسية وهي :

1- مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية والتي تشكل خلفية الأوضاع ويعني روستو في هذه المرحلة هو توافر إجماع واتفاق عام بل مجرد بدء تشكل هوية سياسية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.

2- يمر المجتمع القومي بمرحلة إعدادية تتميز بصراعات سياسية طويلة وغير حاسمة وتكون على شاكلة صراعات ناجمة عن تزايد أهمية نخبة صناعية جديدة خلال عملية التصنيع تطالب بدور مؤثر في المجتمع السياسي في مواجهة النخب التقليدية المسيطرة التي تحاول حفاظ على الوضع القائم، رغم الاختلاف في التفاصيل التاريخية حالات الصراع من بلد لأخرى أي أن هناك صراع دائم.

أي أن الديمقراطية تنتج من رحم الصراعات وليست نتائج لتطور سلمي، وهذا ما يفسر إمكانية هشاشة الديمقراطية في البداية الأولى.

وفي ظل الترابط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية يشير صامويل هنتجتون (Samoel Huntington) أن أهم عامل للتحول الديمقراطي هو النمو الاقتصادي، وأن التحول الديمقراطي غير وارد في الدول الفقيرة، ويتطلب حد أدنى من النمو الاقتصادي، وأن احتمالات التحول الديمقراطي تزيد في الدول التي تقع في المستويات المتوسطة من النمو الاقتصادي.

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: التنمية السياسية وبناء الأمة، ط2، القاهرة: (د د ن)،2006، ص: 128.

ويحدد هنتنجتون محوران رئيسيان يمثلان أهمية في تعزيز التحول إلى الديمقراطية، ويمثلان أولوية كبرى في تلبية المتطلبات الأساسية لقيام ديمقراطية فعالة وهي:

- ✓ مستويات أعلى من النمو الاقتصادي ومعدلات التنمية الاقتصادية في المجتمع بما يوسع من الطبقة الوسطى ويعزز موقعها في المجتمع.
- ✓ العوامل القيمية أو الثقافية خصوصا العقدية منها، كما يسميه هنتنجتون بالتغيرات الدينية التي من شأنها إذا صاحبته معدلات تنمية اقتصادية أعلى، أن توطد وتعزز التحول اتجاه الديمقراطية.[1]

المطلب الثاني: المشاكل الدستورية المؤسسية.

هناك العديد من الأسباب التي تجعل النظام مهدد وعرضة للانهيار، ويقابل بالرفض من قبل المجتمع وجميع القوى السياسية، وهذا ما يؤثر على شرعيته، وانهيار البناء الدستوري.

فمن بين الأسباب تآكل واندثار الشرعية هو فقدانها التام للآليات الدستورية المؤسساتية، وبذلك يمكن أن تمس أزمة الشرعية بالمؤسسات السياسية، إذ تصبح هذه غير مقبولة لدى المواطنين،[2]

ويؤكد Joseph laPlombera أن السبب المؤسسي لفقدان الشرعية يتجلى خاصة في المجتمعات النامية، التي تضم مؤسسات مفتقرة للشرعية لكونها امتداد لمؤسسات قائمة في عهد الاستعمار، وحتى وإن كانت مؤسسات حديثة، فإنها تفتقد شرعيتها لوقوعها في أيدي حكام متسلطين، وهذا ما ينعكس على واقع ومخرجات السياسات العامة للنظام السياسي القائم، ولا تحظى بأي تأييد ولا قبول شعبي، وتكون غير قادرة على مواجهة المطالب والتكيف مع الظروف المتغيرة والمتطورة.

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة: مكتبة الآداب، 2004، ص ص: 19-21.

[2] بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص: 92.

وهذه الأخيرة تحلل أبنية الشرعية، خاصة إذا كانت السلطة ذات طابع تقليدي، الأمر الذي يخلق مستوى آخر من أسباب ضعف الشرعية وانهيارها.[1]

فالنظم السياسية تسعى لتدعيم شرعيتها قانونيا وسياسيا، من خلال كسب تأييد رضا وقبول الرأي العام وما يفرضه ويساير اتجاهاته قانونيا، ومؤسسات دستورية قانونية فعالة، تضمن مطالب وحاجيات الأفراد بطرق مشروعة.[2]

فالديمقراطية الحقيقية هي تلك التي تبنى على قواعد قانونية ودستورية راسخة، ومؤسسات سياسية فعالة وثابتة، التي من خلالها يكون التفاعل السياسي بين السلطة والفاعلين السياسيين، وبذلك نكون قد حققنا نوع من المشاركة للمواطنين في صنع القرارات، وتكون كل الأمور التي داخل النظام تحت متابعة ورقابة أفراد المجتمع.

فنجد هناك علاقة متلازمة بين الشرعية والنظام السياسي وعملية التحول الديمقراطي، وهذا ما أكده صامويل هنتنجتون (Samoel Huntington) في مؤلفه: الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن 20، الذي يشير في تحليله إلى أهمية الرابطة بين الشرعية وموجات التحول الديمقراطي في العالم، واعتبرت هذه التحليلات أن كافة النظم السياسية تهتم بقضية الشرعية التي ظلت مفهوما غامضا، بالرغم من تزايد أهميتها وهذا ما تعكسه في معناها السياسي من مطالب وتفضيلات للرأي العام.

ويشير هنتنجتون إلى أن افتقار النظم الشمولية إلى الشرعية يمثل أشد النقاط ضعفا، وأن الفساد والقمع يؤدي بهذه النظم وخصوصا إذا ما ضعف الأداء الاقتصادي للنظام، ويقول يصبح التركيز على

[1] خميس حزام والي، مرجع سابق، ص: 45.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، الرأي العام والتحول في عصر المعلومات الديمقراطي، مرجع سابق، ص: 115.

الافتقار إلى الشرعية أهم أداة لطردهم من السلطة.[1]

فالمؤسسية أمر أساسي لقيام الديمقراطية، فنجد أن أغلب الدول النامية لم تحقق المؤسسية من خلال الأداة الدستورية، ارتأت آليات أخرى التي وسعت مجال الهوة بين الدولة والمجتمع وهي الأجهزة البيروقراطية بما فيها المؤسسة العسكرية والأجهزة الإكراهية في الدولة.[2]

ولكن البيروقراطية وحدها لا تكفي لتحقيق المؤسسية، حيث تبرز أهمية عامل الشرعية السياسية في النظام بالدول النامية، فالأمر لا يقتصر على وجود أجهزة وإدارات تجسد القدرة على تنفيذ السياسات، وإنما يلزم توافر القدرة لدى هذه الأجهزة على إعطاء المصداقية والقبول كما يلزم تحقيق التوازن بين المؤسسات البيروقراطية و غيرها من المؤسسات، وإذا كانت المؤسسية توفر الرابطة البنائية بين الدولة و المجتمع، فإن الشرعية تربط بينهما بروابط بسيكولوجية ومعنوية، فالشرعية الشعبية تلعب دورا تكامليا في عملية التنمية السياسية من خلال هذه الروابط، وأن اكتساب الشرعية للمؤسسات يعد شرطا أساسي لاستمرارية النظام، كما يعزز من فعالية وكفاءة هذه المؤسسات في الدولة بما فيها المؤسسات الإكراهية – بمعنى الجيش، الشرطة–و يعزز مهمتها في دعم النظام و المؤسسات السياسية ذاتها.[3]

وفي هذا الصدد يحدد هنتنجتون شروط كعينة لنجاح المؤسسية التي تؤدي بدورها للديمقراطية ألا وهي:

- ✓ قضية الشرعية وترتكز على قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها وتمثل هذه القدرة أولى المتطلبات الأساسية لأي نظام سياسي.
- ✓ أن فن البناء العام الهندسي للدولة ينبغي أن يتم في إطار القيم التي يعتز بها المجتمع وتتغلغل بعمق في النسيج الاجتماعي، والتي يمكن أن تولد حركة إيجابية دافعة.

---

[1] نفس المرجع، ص: 19.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص: 124.

[3] نفس المرجع، ص: 125.

- ✓ رغم أن الدستور يمثل مصدر الشرعية لعملية البناء الشاملة في المجتمع ووسيلة لتحقيق الترابط في الدولة لما له من قوة نفاذ وتأثير إذ قد يتضمن مبادئ لعملية البناء في الدولة إلا أنه يمثل أحد المصادر فحسب للقيم التي يتمسك المجتمع بها.[1]
- ✓ إن الدول أو المجتمعات الآخذة في النمو تشهد عمليات ديناميكية للتحول في القيم بها، وفي ظل ذلك لابد أن تعمل على إرساء صيغة تعيد في إطارها إحياء التقاليد القديمة في إطار ملائم للأبنية والأفكار الحديثة والجديدة الوافدة.

وعليه فمن أهم الأسباب القانونية المؤسساتية التي تؤدي إلى انهيار واهتزاز شرعية النظام هي:

- ✓ عدم الرضا على المؤسسات السياسة القائمة مما يجعل أزمة الشرعية أساسا الدستور.
- ✓ وعدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع.
- ✓ كذلك ضعف دور ومكانة البرلمان باعتباره مؤسسة لها مكانة سامية داخل النظام السياسي، فعند ضعف مكانته أكيد سينجر عنه العديد من الأزمات والتي بدورها تؤدي لانهيار شرعية النظام القائم، ففعالية المؤسسات السياسية وقوتها وثباتها دليل على شرعية النظام.[2]

المطلب الثالث: الأزمة التغيرية.

فمن بين أسباب انهيار الشرعية كذلك وجود أزمة تغيرية والكشف عن حقيقة هذه الأخيرة، لا بد من التحري عن طبيعة التغيير الذي شهده المجتمع، وغالبا ما تحدث في مرحلة وفترات التحول في الكيان الاجتماعي ككل، وتعرض البنى التقليدية الرئيسة للتهديد في فترة التغيير، وفي هذا الصدد يرى ليبست

[1] نفس المرجع، ص: 152.

[2] على الدين هلال، المجتمع العربي والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد، الأردن: مؤسسة عبد الحميد نومان، 1999، ص: 56.

تأثير المرحلة التغيرية على البنى الشرعية، إذ ينجم عنها انقسامات داخل الجماعات التي تمكنت نتيجة للاتصال الجماهيري من الانتظام على أساس قيم جديدة غير تلك التي كانت مقبولة في الماضي.

ففي هذه الفترة شهدت المجتمعات الحديثة أزمة تغيير من منظور ليبست، إذ تحدث هذه الأزمة خلال فترات الانتقال من مرحلة إلى أخرى، وتعرض مكانة المؤسسات التقليدية للتهديد أثناء مرحلة التغيير.

فعندما تحدث تحولات اجتماعية عنيفة، تطالب بالتغيير والمشاركة في إدارة الحكم، وتلاقي ما يقابلها رفض الجماعات التقليدية في المشاركة في الحكم، بما يضطرها للجوء إلى العنف لمواجهة النظام القائم، وطرح إيديولوجيات بديلة تعبر فيها عن شرعيتها الجديدة.[1]

وأن أزمة الشرعية هي أزمة تغيرية إذ أن جذورها يجب أن يبحث عنها في صفة التغيير في المجتمع المعاصر، وأن هذه الأزمة تحدث أثناء الانتقال إلى بنية اجتماعية جديدة ، إذ كانت معظم المؤسسات السياسية المعارضة مهددة خلال فترة التغيير البنيوي، وأن أعظم الجماعات في المجتمع لن تدخل النظام السياسي خلال الفترة الانتقالية بعد تأسيس بنية جديدة للمجتمع قد يكون النظام غير قادر على دعم الجماعات بناءا على خلفيات واقعية، ولمدة كافية لتطوير الشرعية على أساس جديد، والسبب لفقدان الشرعية راجع أساسا إلى تحول بعض الدول من مملكات أرستقراطية إلى جمهوريات ديمقراطية، أي تحدث أزمة تغيرية عندما تتغير العادات وتحطم القيم الأخلاقية وتتزعزع العقائد الدينية وتكسر التقاليد.

[1] هند عروب، مرجع سابق، ص: 86.

وكذلك سبب آخر لفقدان الشرعية وهو الأمر المتعلق بالطرق التي يواجه بها مختلف المجتمعات الدخول في الأزمة السياسية، بمعنى متى على هذه الجماعات الدخول في العملية السياسية أي أن الانضمام إلى المؤسسات السياسية الشرعية يتطلب الظفر بالإخلاص من قبل الجماعات الحديثة للنظام.[1]

[1]Seymour Lipset,opcits, P : 78

خلاصة الفصل:

ومن خلال ما تقدم فإن مفهوم الشرعية ورغم تشعبه فإن هذا المفهوم لاقى عدة تعريفات وتفسيرات من قبل العديد من المفكرين بغية إزالة الغموض الذي يعتريه، وعليه فإن الشرعية تؤخذ بعدين أساسيين هما: بعد قانوني أي أن تكون كل الممارسات السياسية مطابقة للقوانين المنصوص عليها في الدستور، وبعد قيمي ونقصد به أن يكون الحكم يطابق توجهات وقيم المجتمع، مما يحقق ذلك الرضا والقبول المجتمعي لتلك السلطة وحصول النظام والحاكم على القبول والتأييد الشعبي.

وعلى اختلاف مصادر الشرعية فتبقى النظم السياسية الحديثة اليوم مطالبة، بإقامة نظام يضع ضمن أولوياته إرادة الشعب فوق كل شيء، لأن هذا الأخير مصدر كل سلطة ومن خلال تلك الثقة التي يستمدها النظام من الشعب تتحقق شرعية النظام السياسي، ويضمن أمنه واستقراره وتعزز شرعيته.

إن التغيرات التي عرفها العالم خاصة في الفترة الممتدة منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات خاصة في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان وأثره على طبيعة الأنظمة السياسية خاصة العربية منها، وما يميز هذه الدول أنها دول حديثة النشأة كونها أغلبها كانت تحت وطأة الاستعمار، فكانت في تلك الفترة الثقافة السائدة في المجتمعات العربية غائبة عن كل ما له علاقة بقضايا الدولة الديمقراطية ودولة القانون والتعددية السياسية، فكانت غائبة عن الأفق الفكري منذ الخمسينات، وحلت محلها الوحدة الوطنية القومية و ميزتها حركات التحرر.

ولكن بدأ الاهتمام بالديمقراطية إلا في مطلع التسعينات نتيجة لفشل ما يسمى بحركات الكفاح المسلح من أجل تحقيق الديمقراطية الشعبية، وحاولت النخب السياسية بناء نموذج فكري يمس جميع جوانب الحياة، بما يضمن وحدة وحرية الشعوب والهوية الوطنية، نموذج يسمح بالتعددية السياسية – ولو بشكل مقيد– وانفتاح سياسي، وذلك من أجل مواكبة التطورات الحاصلة خاصة في دور الدولة، فالدول العربية على اختلاف أنظمة الحكم فيها إلا أن هناك خصائص تشترك فيها، وهذا ما جعلها في النهاية تتسم بالاستقرار واللاثقة بالسلطة، ولأن غالبية الأنظمة العربية تستمد شرعيتها بالقوة وهو ما يتنافى والإرادة الحرة للمواطنين، وهذا ما خلق أزمة تمس امن واستقرار النظام السياسي ، وعليه فسنتطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

1- خصائص الأنظمة السياسية العربية.

2- مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية.

3- أسباب فقدان الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.

المبحث الأول: خصائص الأنظمة السياسية العربية.

على الرغم من الاختلاف في طبيعة الحكم في الأنظمة السياسية العربية سواء نظام حكم جمهوري أو ملكي،ولكن نجد في النهاية أن هناك نقاط اشتراك تجمع هذه الأنظمة، وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

1- الخصائص التاريخية للأنظمة السياسية العربية.

2- الخصائص الاقتصادية للأنظمة السياسية العربية.

3- الخصائص السياسية للأنظمة السياسية العربية.

المطلب الأول: الخصائص التاريخية للأنظمة السياسية العربية

فالدول العربية شهدت تقريبا نفس التطورات التاريخية، وكلها تعرضت للاستعمار، فهي تتسم من الناحية التاريخية ب:

أولا: الخبرة الاستعمارية: خضعت الدول العربية لمختلف أشكال السيطرة الاستعمارية وأساليبها، وكلها نالت استقلالها الرسمي في فترة حديثة،[1] ونعني بذلك أن العديد من تلك الدول تأثرت بعامل الاستعمار ومازالت تتأثر لحد الآن، الاستعمار الذي خضعت إليه.[2]

فتلك الخبرة تركت العديد من الآثار، أثرت بشكل أو بآخر على الصعيد السياسي والاقتصادي والثقافي، ويمكن رصد الآثار التي خلفتها تلك الخبرة وتصنيفها إلى مايلي:

---

[1] على الدين هلال، نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،2010، ص:16.

[2] عمر فرحاتي، " النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 02، جوان 2002، ص: 79.

1-آثار سلبية: فالاستعمار آثار بشكل كبير على ثقافة المجتمع العربي، ومن ذلك أن لغة المستعمر مازالت سائدة، ومعتمدة أحيانا كلغة رسمية في العديد من الدول، وأثر كذلك على ثقافة المواطن العربي، فنجد أن بعض الفئات والشرائح الاجتماعية تتكلم لغة المستعمر وتتقنها، فإن البعض الآخر لا يتقنها، وذلك هو أن أثر الخبر الاستعمارية تتباين من مجتمع لآخر، بحسب قوة المجتمعات المحلية.[1]

2-آثار ايجابية: فمقابل السلبيات التي خلفتها تلك الخبرة الاستعمارية فإن الأثر الإيجابي الأهم للخبرة الاستعمارية تتمثل في تعميق الوعي بالتناقض الأساسي مع المستعمر الأجنبي، والشعور بوحدة التحديات بين أبناء المجتمع الواحد، وهذا ما ساعد على تنمية الهوية المتمايزة ووضع أولى لبنات الدولة الوطنية.

ثانيا: التبعية الهيكلية للخارج: فالتبعية مفهوم ظهر بعد انقضاء العلاقة الاستعمارية في صورتها التقليدية، أي أنه مفهوم حديث ويرى بعض المحللين أنه يتكون من شقين هما:

- ✓ شق العلاقات حيث تصبح التبعية هي الموقف الذي تكون فيه اقتصاديات مجموعة معينة من الدول مشروطة بنمو وتوسع اقتصاد الآخر.
- ✓ شق المؤسسات حيث تصير التبعية إلى تكييف البناء الداخلي لمجتمع معين، أي يعاد تشكيله وفقا للإمكانات البنيوية لاقتصاديات قومية محددة أخرى.[2]

فمن المؤكد أن الدول العربية تعاني و بدرجات متفاوتة بأشكال مختلفة حالة تبعية للخارج، وهي واقع قائم بذاته له مظاهره وأبعاده الاقتصادية ة الغذائية والمالية....إلخ، و لكن هذه التبعية ليست نتاج العوامل الخارجية فحسب، وإنما وجود قوى سياسية واقتصادية في بعض الدول العربية تربط مصالحها علاقات تبعية، وكذلك ضعف النظام الإقليمي العربي، وتآكل شرعية النظم الحاكمة، وتعدد الصراعات العربية،

[1] على الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ص: 16-17.

[2] نفس المرجع، ص ص: 17-18.

وتضاؤل جهود التكامل والتعاون بين الدول العربية، كلها عوامل ساهمت بدفع الدول العربية للارتباط ببعض الدول الأجنبية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية كقوى عظمى[1] وعليه فالتبعية ظهرت بعد انقضاء العلاقة الاستعمارية،[2]تعتبر الأخيرة من العوامل التي تأثر في ديناميكيات العملية السياسية، وأنماط العلاقات والتوازنات داخل الدول العربية، فالدول التابعة لا يمكن أن تكون دولة حريات، والنخب في هذه الدول غالبا ما تعمل على تكريس علاقات التبعية، تستخدم القوة لمواجهة أية قوى داخلية ترفض هذا النوع من العلاقات وما يترتب عليها من آثار.[3]

وعليه فإن الدول العربية تعتبر دولا جديدة نسبيا ومن أبرز ملامح ذلك:

- ✓ ترافق بناء الدول العربية بمساعدة خارجية، اشترطها التوسع الرأسمالي المتسم بالمنافسة بين مراكزه الدولية، ولذلك فكان نشوء الدول العربية، لم يكن نتاجا لسيرورة تاريخية تابعة من تطور المصالح الاقتصادية، لمكوناتها الاجتماعية بل ترافق بنائها بمساعدة خارجية.[4]
- ✓ غياب الكتلة الاجتماعية القادرة على بسط هيمنتها السياسية والثقافية، وما نتج عنه من غياب المرجعية الوطنية.
- ✓ فشل العديد من الدول العربية عل اختلاف نظمها السياسية من بناء موازنة سياسية اجتماعية، بينها وبين تشكيلتها الاجتماعية وعن بناء مستلزمات وحدتها القومية.

---

[1] حسين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراساتها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص: 6.

[2] عمر فرحاتي، مرجع سابق، ص: 79.

[3] حسين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ص: 61-62.

[4] لطفي حاتم، " النظم السياسية العربية وانهيار شرعيتها السياسية"، جريدة الحوار المتمدن، العدد: 3277، 14 فيفري 2011.

- ✓ سماح العديد من الدول العربية، السماح للشركات الدولية بالمشاركة في الاقتصاد الوطني بعد اعتماد الاقتصاد الحر.[1]

المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية للأنظمة السياسية العربية.

تمتاز الأنظمة السياسية العربية، بمجموعة متعددة من الخصائص الاقتصادية، لعل أهمها انتماؤها للعالم والدول النامية، هذا إضافة للعديد من المميزات الأخرى المشتركة ونذكر منها:

أولا: غلبة الطابع الريعي والشبه ريعي على عدد من الدوال العربية:

فتمتاز الدول العربي، بأنها دول ريعية أي أن الاقتصاد السائد على المنطقة العربية، هو الاقتصاد الريعي حيث أن الدخل الذي تتحصل عليه الدولة، هو من عائدات النفط، ولذلك فإن التحدي المتعلق بالاقتصاد الوطني، ومسألة الدولة الريعية التي تعيش من عائدات البترول من الخارج، إما من بيع مادة خام أي دولة ريعية، أو خدمات إستراتيجية، أو من ضرائب تجبى على تحويلات من الخارج، من نوع عائدات قوى في الخارج أي دولة شبه ريعية.[2]

فيستخدم البعض مفهومي الدولة الريعية و الشبه ريعية لتوصيف عدد من الدول العربية، فمفهوم الدولة الريعية يشير إلى كل دولة تحصل على جزء كبير من إيراداتها أي 40 % فأكثر من مصادر خارجية في شكل ريع، و يشكل الإنفاق العام جزءا كبيرا من إنتاجها المحلي الإجمالي، وتعتبر الدول النفطية العربية التجسيد الأمثل لظاهرة الريعية، حيث تمثل عائدات النفط المصدر الرئيسي لإيرادات هذه

[1] وصال العزاوي، مرجع سابق، (د، ص).

[2] عزمي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص ص: 73-74.

الدول، إذ تقوم هذه الأخيرة بتوزيع الريع النفطي على المواطنين، في شكل سياسات و برامج اقتصادية و اجتماعية الهدف منها هو سد حاجيات المواطن ومن أمثلة ذلك الجزائر.[1]

أما الدول الشبه ريعية، فهي التي تعتمد في جانب من إيراداتها على مصادر خارجية أخرى غير العائدات النفطية، ومن هذه المصادر:

- ✓ العوائد التي تحصل عليها الدولة نتيجة لموقعها الاستراتيجي ودورها السياسي في المنطقة.
- ✓ إيرادات السياحة.
- ✓ المعونات الخارجية التي تحصل عليها سواء من دول أخرى أو من مؤسسات عربية أو أجنبية.
- ✓ التحويلات المالية لمواطنيها العاملين في الدول النفطية وتقع دول عربية عديدة مثل: مصر، سوريا، تونس واليمن ضمن هذه الفئة.

وعليه فهناك اختلاف بين الدول الريعية النفطية، والدول شبه ريعية غير النفطية، فهذه الأخيرة تضطر إلى فرض ضرائب على مواطنيها، وتبني سياسيات اقتصادية تقشفية والسماح لمواطنيها بهامش من المشاركة السياسية.[2]

ثانيا: محدودية الموارد:

ليس المقصود هنا انعدام الموارد، وإنما محدودية القدرة على توظيفها،[3] فالدول المصدرة للنفط هي دول يعتمد اقتصادها اعتمادا شبه كلي على مورد هو بطبيعته قابل للنفاذ الأمر الذي يجعلها عرضة لهزات عنيفة بتأثير التذبذب في الأسعار العالمية للمادة الخام، فسعر برميل النفط في عام 1998 وصل

[1] حسين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص: 63.

[2] نفس المرجع، ص: 64.

[3] السيد ياسين، " الشرعية السياسية على الطريقة العربية"، جريدة الأهرام اليومية، العدد: 21 مارس1994، ص:10.

12 دولار للبرميل الواحد، وهو سعر يقل عن نظيره قبل أكتوبر 1973، خاصة بعد فشل دول الأوبك في تنسيق بين سياساتها الإنتاجية مما أثر ذلك على اقتصاديات الدول النفطية، وأدى بالبعض منها لتقليص حجم موازنتها بحيث يواجه انكماش قيمة صادراته و من بين هذه الدول هي بلدان الخليج و ليبيا.[1]

في حين نجد مجموعة الدول متوسطة التطور، ومتنوعة الهياكل الإنتاجية والصادرات والمدنية في نفس الوقت، تتميز باعتمادها على القطاع الزراعي مع وجود قطاع صناعي يعتمد بالأساس على تصنيع المواد الغذائية والملابس، من دون المعدات وآلات النقل التي تعد مؤشر مهم لقياس التقدم الاقتصادي، ويمكن إجراء مقارنة بين تطور نسبة المواد الأولية المصنعة وتطور نسبة المعدات والآلات في صادرات واحدة من صادرات هذه المجموعة، وفي مجموعة الدول الصناعية الجديدة، فنجد بين عامي 1970 و 1992 ارتفعت نسبة صادرات تونس من المعدات وآلات النقل من0% إلى9% من إجمالي صادراتها، وعلى غرار ما تعانيه أيضا من مديونية خارجية وكذلك الدول العربية المنضوية في إطارها ففي عام 1990 بلغت مديونية مصر، الجزائر، المغرب على التوالي: 34,116 مليار دولار و32,610 مليار دولار 22,147 مليار دولار.[2]

المطلب الثالث: الخصائص السياسية للأنظمة السياسية العربية.

على الرغم من وجود تفاوت بين العديد من الدول العربية، إلا أن هناك قواسم مشتركة تتوافق فيما بينها الغالبية العظمى لهذه الدول ومن بين هذه الخصائص السياسية:

[1] على الدين هلال، نفين مسعد، مرجع سابق، ص: 18.

[2] نفس المرجع، ص ص: 18-19.

أولا: طابع التعددية السياسية المقيدة والتسلطية.

لما كانت الأنظمة السياسية العربية وبشكل عام أنظمة حكم عشائرية فردية ذات حزب واحد، وبالتالي لا تعكس إرادة الشعب والقاعدة الجماهيرية بل تعكس مصالح نخب معينة وفلسفتها، الأمر الذي يغلق المجال أمام أحزاب سياسية أخرى للمشاركة أو أي رأي أو فكر يعارض النظام.[1]

ومن أبرز ملامح التسلط:

- ✓ تسلط الدول القطرية العربية وهيمنتها على المجتمع وتغلغلها في مختلف جوانبه.[2]
- ✓ عدم السماح بقيام تنظيمات سياسية وسطية كالأحزاب، أو فرض قيود شديدة عليها في حالة السماح بقيامها.
- ✓ غلبة طابع المركزية على قرارات الدولة وسياساتها، وهذا ما يعكس شيوع ظاهرة التفرد بالسلطة واحتكارها وعدم توافر إمكانية تداولها سلميا.
- ✓ المبادرة إلى قمع أية مظاهر للمعارضة حتى وإن كانت بسيطة.
- ✓ شيوع مظاهر انتهاك حقوق الإنسان بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في الدول العربية، نظرا لغلبة الطابع التسلطي لبنية الدول العربية، فإنها تولي أهمية كبيرة لبناء مؤسسات القهر والقمع وتحديثها، وحتى إن ظهرت التعددية في هذه الأنظمة تكون مقيدة بقوانين كثيرة لا تجعلها تمارس العمل السياسي بسهولة.[3]

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله،آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1997 ص: 156.

[2] مها سامي فؤاد المصري، " دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء مجتمع معرفة عربي" مذكرة ماجستير، (كلية دراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين،2005)، ص: 97.

[3] عمر فرحاتي، مرجع سابق، ص: 79.

ويشير في هذا الصدد خلدون حسن النقيب أن التسلطية هي التعبير المعاصر للاستبداد، ويعتبر العديد من المفكرين التسلطية السياسية العربية، استفحلت بسبب تقاليد الطاعة للحاكم،واستغلت ذلك عن طريق مؤسساتها الدينية.[1]

فالاستبداد الذي ميّز النظم العربية كان سببه بروز ظاهرة الشخصانية والانفراد بالقرار السياسي وآلياته، مع الاحتفاظ بالشرعية القانونية المستندة على دساتير وضعية، لا تلبي الحاجة الحقيقية لطموحات شعوب دول المنطقة،وكذلك ضعف مستوى المؤسسية في تلك الدول.[2]

وبالمقابل تبقى الأحزاب السياسية في الدول العربية – باعتبارها أهم مؤسسات المجتمع المدني وتكريس مبدأ التعددية السياسية–أضعف من أن يكون لها، دور فاعل ومؤثر في الحياة السياسية كونها تعددية شكلية، فهي أقرب إلى نظام الحزب المهيمن والمسيطر منها، إلى التعدد الحزبي الحقيقي،والسبب المؤدي إلى ذلك يكمن في أمرين اللذان أدى إلى ضعف الأحزاب السياسية في الوطن العربي ألا وهما:

- ✓ أسباب خارجية المرتبطة بالبيئة السياسية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بالأحزاب السياسية،وما تفرضها عليها من قيود ذات طابع أمني وسياسي وإداري سواء تعلق الأمر بحرية تشكيل أو على نشاط الأحزاب.
- ✓ أسباب مرتبطة بالأحزاب ذاتها، حيث يعاني الكثير منها من مشكلات بنيوية تؤثر سلبا في فاعليتها وأداءها ومثال ذلك: ضعف التنظيم الحزبي، الانشقاقات الداخلية، تنامي تأثيرات التكوينات التقليدية والإرثية على الحياة الحزبية، محدودية قنوات الاتصال الحزبي...الخ.[3]

---

[1] خلدون حسن النقيب،الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1996، ص: 335.

[2] أمين المشاقبة،التربية الوطنية والنظام السياسي، ط8، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع،2010، ص:75.

[3] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ص: 169-170.

ثانيا: غياب المعارضة السياسية.

وهي خاصية ميزت الدول العربية، و أصبحت من أكبر المشكلات التي في الوطن العربي، وإذ نجد المعارضة في الدول العربية تعمل في مجال سياسي ضيق وغير فعال، حيث لا يقدم لها إمكانية حقيقية، لفرض مكانتها وقوتها كغيرها من القوى السياسية المؤثرة في النظام السياسي في الدولة، بل و حتى إن تؤدي دورها، فالغالب على البنى السياسية العربية هو غياب هذا المجال الذي يمثل الوسيط بين الدولة والمجتمع، ولا وجود حتى لفضاء عمومي للممارسة والمنافسة السياسية السلمية والصراع الديمقراطي، على كسب الرأي العام والمشاركة في صنع القرار السياسي.[1]

فغياب المعارضة السياسية القادرة على أداء الأدوار المنوطة بها في مجتمعاتنا العربية – بوصفها تجليا من تجليات التعبير عن الممارسة السياسية–هي أكثر من يتلقى نتائج الانسداد، مما يجعل مجال نشاطها محدود إن لم يكن معدوما.

بالمقابل لذلك تكون النخبة الحاكمة هي التي تسيطر على المجال السياسي ككل، وهي الوحيدة التي تمارس السلطة وتحتكرها مما يخدم مصالحها الخاصة ويكون بذلك المجال السياسي ملكية خاصة للسلطة وللنخبة الحاكمة،وليس ملكية عمومية لكافة القوى، وهذا ما يؤدي إلى حرمان قوى المعارضة من حقها المشروع في التعبير والعمل.[2]

---

[1] عبد الإله بلقزيز، نواف الموسوي وآخرون،المعارضة والسلطة في الوطن العربي أزمة المعارضة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص: 19.

[2] هشام سلمان حمد الخلايلة، "أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999، 2012"،مذكرة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2012)، ص: 42.

في حين نجد أن الحركات الإسلامية شكلت العصب الرئيسي للمعارضة في العديد من الدول العربية، منذ سبعينات القرن العشرين وتبنت هذه الحركات إستراتيجيتين في التعامل مع النظم الحاكمة وهما:

- ✓ الإستراتيجية الأولى: وجوهرها هو القبول بالنظام الحاكم والانخراط في ممارسة العمل السياسي بشكل سلمي، والمشاركة في الانتخابات،والعمل البرلماني فانخرطت تنظيمات مختلفة من بينها: جماعة الإخوان المسلمين في "مصر"،وحزب العمل الإسلامي " الأردن" والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر ،وحركة النهضة في "تونس"،وحزب الله في "لبنان".
- ✓ الإستراتيجية الثانية: وهنا انتهجت المعارضة والتنظيمات الإسلامية القوة والعنف، في التعامل مع الأنظمة الحاكمة من أجل إطاحتها على غرار ما قامت به الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر والجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد وطلائع الفتح في مصر،والأعمال التي انخرطت فيها من المعارضة الشيعية في البحرين.[1]

فما ميّز النخب العربية هو الانغلاق، وعدم التجدد باستمرار، مما يولد نوع من الرتابة في المشهد السياسي، ويكرس عزوف المواطنين عن السياسة، إذ يعمل هذا الأخير على تهديد كيان الدولة والمجتمع، وهكذا نجحت النخب السياسية في مختلف الأقطار العربية، إلى حد كبير في تدجين العديد من النخب المثقّفة التي عانت ويلات الظلم والتهميش على امتداد التاريخ على إثراء الفكر الإنساني،و حتى النخب العسكرية والدينية،[2] فلابد للنخب العربية أن تجعل ضمن أولوياتها الإصلاح والتغيير،سواء النخب

[1] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ص: 246-248.

[2] فوزية بريون، " في سيسيولوجيا الثقافة العربية حول أزمة الثقافة والمثقّفين العرب"،مجلة المنتدى الليبي، العدد: 02، 2008، ص ص: 48-49.

الحاكمة أو المعارضة، وأن تراهن على الجماهير وتستمد منها مشروعيتها وقوتها، وإيمانها بالديمقراطية كمبدأ، و منطلق لتحقيق تغيير حقيقي في المنطقة.[1]

ثالثا: طبيعة الدساتير العربية.

يمكن إجمال أبرز ما تتميز به الدساتير في الدول العربية في النقاط التالية:

- ✓ أن الغالبية الساحقة من الأقطار العربية، بفعل التقلّبات التي طرأت على نظامها السياسي، قد غيّرت دساتيرها منذ الاستقلال أكثر من مرة،باستثناء لبنان الذي حافظ على دستوره الذي وضعته سلطات الانتداب الفرنسي عام 1926.[2]
- ✓ أن جميع الدول العربية خضعت للاستعمار، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، نالت استقلالها، وصاغت دساتير عصرية[3] ففي الستينات كانت متأثرة بالنمط الغربي، فكان التركيز على المضمون السياسي، أما في الفترة ما بعد الستينات ونتيجة لتدهور العلاقات بين العرب والغرب، وقيام روابط وثيقة بين مختلف الأقطار العربية والدول الاشتراكية، فأخذت الدساتير تهتم بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والجوانب السياسية.[4]
- ✓ أن جميع الدساتير العربية تدعي الديمقراطية، ومبادئها وتجعلها شعارا لكل حكم، وهناك دول عربية أخرى لم تكتفي بذلك بل فضلت أن تقرن اسمها الرسمي، بالصفة الديمقراطية في صلب دساتيرها مثل: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

---

[1] يسرى العزباوي،مرجع سابق، ص: 114

[2] على الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص: 134.

[3] عبد القادر نعناع، " إشكالية الشرعية في الأنظمة العربية"،متحصل عليه من الموقع:http://www.dasha.com/viewartical-php?id=24106، بتاريخ: 28 فيفري 2014، على الساعة: 18:12.

[4] على الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ص: 134-135.

✓ أن غالبية الدساتير العربية الراهنة قد وضعها النظام الحاكم أو الشخص صاحب السلطة، دون اللجوء إلى الشعب باعتبار هذا الأخير هو مصدر كل سلطة وهو صاحب السيادة، ولجميع المواطنين الحق في المشاركة في الشؤون العامة للدولة.[1]

رابعا: شكل السلطات السياسية.

فسنتطرق أساسا إلى مبدأ الفصل بين السلطات، وتطبيقاته في الأنظمة العربية، من حيث شكل وصلاحيات المؤسسات السياسية والعلاقة بينهما، حيث نجد أن أغلب النظم العربية تحولت نظم الحكم فيها إلى نظم رئاسية،إذ ضخّمت من صلاحيات رئيس الدولة، على حساب السلطة التشريعية ودور البرلمان، فالمؤسسة التنفيذية هي المؤسسة المحورية التي تدور حولها الحياة السياسية والدستورية، إذ تتكون هذه المؤسسة من رئيس الدولة، الذي أسندت إليه دساتير هذه الدول العديد من الصلاحيات، وحكومة يرأسها وزير أول، إذ الحكومة تكون في وضعية تبعية دائمة.[2]

وعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد رئيس الدولة في النظام السياسي الجزائري وفقا لدستور 1997، يهيمن على السلطة التشريعية على الرغم من إقراره بمسؤولية الوزراء أمام البرلمان، و ليس أمام السلطة التنفيذية فمثال: أن الدستور المعدّل يعطي لرئيس الجمهورية الحق في التشريع بأوامر في ظل شغور المجلس الشعبي الوطني، أو بين دورتي انعقاده العادية أو الاستثنائية، بينما دستور 1989 الذي كان بمثابة الخطوة الأولى لتبني فكرة التعددية السياسية و الحزبية،و التحوّل الديمقراطي في الجزائر،

[1] محمد المجذوب،الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز منشورات عويدات،1980، ص ص: 52-52.

[2] فدوى مرابط،السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص ص: 9-31.

الذي لم يكن يثبت تلك الرخصة لرئيس الدولة، إلا في حالة الاستثناء فقط،[1] وتبدو هيمنة السلطة التنفيذية بصورة أوضح في النظم الملكية فدستور الأردن على سبيل المثال، قد كرّس دور الملك في العملية التشريعية من خلال عدد كبير من النصوص، فالبرلمان الأردني يتكون من مجلسين الأعيان والنواب، و الملك يتمتع بصلاحيات كبيرة مواجهة كلا المجلسين وإزاء البرلمان، فالملك له كل السلطات يعين أعضاء الأعيان، له الحق إجراء انتخابات مجلس النواب وحله، وهو الذي يدعو البرلمان للاجتماع وله حق الحل، وعلى الرغم من أن النظام الأردني، قد تخلى على القاعدة الأصلية في الملكية البرلمانية، التي تجعل الملك يملك ولا يحكم، فإنه تمسك بحقه الدستوري في أن يسمو فوق أي مساءلة. [2]

وعليه فالصفة التي ميّزت جميع أنظمة الحكم العربية، هي هيمنة وسمو المؤسسة التنفيذية، الأمر الذي ساهم في التقليل من مكانة البرلمان، وفعاليته في الأقطار العربية،وجعل المؤسسة التشريعية مؤسسة تابعة بشكل كلي للمؤسسة التنفيذية، الأمر الذي عزز من مكانة رئيس الدولة، باعتباره الشخصية السياسية التي تسمو على جميع الأجهزة الدستورية، وأصبحت الأجهزة الأخرى لا تتمتع بأية نوع من الاستقلالية السياسية،وفي تبعية دائمة لرئيس الدولة سواء كان الأمر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

خامسا: طبيعة أنماط الانتقال إلى السلطة.

فالانتقال إلى السلطة والتداول عليها هو الطريق المؤدي لاعتلاء الحكم، أو النمط المعمول به لانتقال السلطة، فنجد هذه المسألة ميّزتها خصائص معيّنة سواء في الأنظمة الجمهورية أو الأنظمة الملكية.

فهناك مؤشران للتعرف على طبيعة نمط الانتقال في أي نظام سياسي وهما:

[1] على الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص:142.

[2] نفس المرجع، ص:143.

- المؤشر الأول: وهو مظاهر هذا النمط والتي تتمثل بطريقة ترك السلطة وطريقة شغلها، كذلك تحديد مدة الحكم في السلطة.
- المؤشر الثاني: ويتعلق بخصائص هذا النمط أي تخص مدى قانونية ذلك النمط،ومدى مطابقة ذلك مع القوانين.[1]

أما فيما يتعلق بمظاهر انتقال السلطة في البلدان العربية من سنة (1950 إلى 2010)، كانت هناك "91" حالة لترك السلطة موزعة على النحو التالي:" 46" حالة عزل بالقوة، منها" 3" حالات فقط في النظم الوراثية و الباقي "43" حالة في النظم الجمهورية تلتها الوفاة الطبيعية 17 حالة منها 14 حالة في النظم الوراثية، و3 حالات في النظم الجمهورية، وتساوت حالات الإعفاء من المنصب "10" حالات مع حالات الاغتيال و القتل كذلك 10 حالات، وتركّزت حالات الإعفاء من المنصب في لبنان عرفت "6" حالات، مقابل حالة واحدة في الجزائر، و"3" في[2]النظم الوراثية (الأردن، الكويت، السعودية) وحالات الاغتيال في النظم الجمهورية "8" حالات، أما في النظم الوراثية كانت حالات تنازع منها حالتان في النظم الوراثية، و كانت في قطر و"3" حالات في النظم الجمهورية.

ومما سبق ذكره فإن مسألة الانتقال في الدول العربية أخذت طابع عنيف، وتترصد في ثلاث حالات لخروج الحكام من السلطة إما محمولين على الأكتاف، أو ضحايا تآمر، أو معزولين بثورة شعبية

[1]Phillip abbot. Lyke Thompson and Margonie Sarbaugh Thompson, “The social construction of a ligitimatepresiodency”, studies in American political development, vole, 16, n°: two, October 2002, P P: 208-210.

[2] صلاح سالم زرنوقة، أنماط السلطة في الوطن العربي منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص: 15.

وقد تأخذ هذه الحالات شكل متوالي، فإن لم يمت الحاكم يحاك ضده انقلاب وإن لم يكن كلاهما فتثار ضده الشعوب،واللجوء للثورة في حالة فشل كل البدائل الموجودة.[1]

فعادة ما تنتقل السلطة في النظم السياسية العربية وفق صيغتين أولهما سلمية والأخرى عنيفة،وكان من المفترض أن يتم الانتقال للسلطة دون إكراه أو إجبار، أما العنيفة فيتم فيها استخدام القوة.

ولو قارنا بين النظم الملكية والجمهورية، نجد أن النظم الملكية يصل الملك أو السلطان أو الأمير بأسلوب الذي ينص عليه نظام وراثة العرش، فهناك نظم ملكية عرفت خلافات داخل الأسر الحاكمة، ولكن تم حسمها دون إخلال بشرعية النظام، كما حدث في النظام السعودي عندما أطيح بالملك سعود لمصلحة أخيه الملك فيصل.

أما في النظم الجمهورية فقد تباينت أساليب انتقال السلطة بين السلمية والعنيفة، فلا وجود لديمقراطية حقيقية، فلحكم كان إما بالثورة أو الانقلابات أو المؤامرات، فقد فشلت معظم الانقلابات في إرساء شرعيته جديدة تسمح بالاستمرار فإنها قد نجحت قلة منها في مصر،ومن ثم تأسيس نظام جديد يتمتع بقدر من الشرعية.[2]

وكما نجد في الجزائر فلم يتم التوصل إلى آلية سلمية للانتقال إلى السلطة منذ الإطاحة بالرئيس بن بلة، ومرورا بومدين فالشاذلي بن جديد حتى أحداث 1990، أجبر الشاذلي بن جديد على الاستقالة ليخلفه المجلس الأعلى للدولة بشكل مؤقّت يرأسه محمد بوضياف الذي اغتيل لاحقا، ليخلفه على كافي

[1] نفس المرجع، ص ص: 15-16.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص ص: 152-153.

ثم انتخاب لمين زروال، ليستقيل قبل إكمال عهدته،وهذه المرة الأولى في تاريخ الجزائر والوطن العربي الذي يتخلى حاكم طواعية عن السلطة، ليخلفه الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة عام 1999.[1]

فإذا وقفنا على الواقع السياسي العربي، و طريقة تولي الحاكم لمقاليد الحكم، نجدها أغلبهم وصلوا بطريقة عنيفة للسلطة، فالمتتبّع للواقع العربي الحالي يجد أن معظم الرؤساء والملوك العرب ليسو على استعداد التخلي أو التنحي عن السلطة، بل وبعض الرؤساء يرفض حتى الانتخاب لتجديد الرئاسة ، ونجد من جهة أخرى أن بعض الدول مازالت لم تتوصل بعد لآلية لانتقال السلطة، كما في حالة ليبيا واختفاء القائد وبعضها يلجأ إلى تعديل الدستور بسرعة كلما دعت الحاجة وما اغلبها في الدول العربية، وهناك أنظمة ارتأت توريث المنصب في النظام الجمهوري أو كما يطلق عليه بالجمهوريات الملكية.[2]

فالبلدان العربية لا تمتلك لحد الآن آلية لتغيير الحاكم بصفة دورية ومنظمة أو بعضها يملك آلية لشغل الفراغ في السلطة حين يرحل شاغلها، وهذا ليس كاف، فسقوط النظم نتيجة للفشل في قضية نقل السلطة،ويفعل الثورات الشعبية ما هو إلا نتاج تراكمي لآلية انتقال السلطة حيث يتكرر فشلها.[3]

أما في النظم الوراثية فيتم نقل السلطة باتفاق الأسرة الحاكمة باعتبارها بمنزلة القانون وإن كان ذلك بالمعنى العرفي، أما في مسألة العزل فقد يكون من جانب الخلف وغالبا باتفاق مع الأسرة أو بتغاض منها، ولكن تبقى في الأخير الأنظمة الملكية تمثل نوع من الاستقرار بخلاف الأنظمة الجمهورية، وذلك راجع إما لكون طبيعة نظام الحكم في حد ذاته، كون النظام الملكي يأتي عن طريق توريث السلطة وتعيين من يحكم عن طريق الوراثة، مما يجعل مسألة الصراع حول السلطة قليلة نوعا ما و التضارب حول من يحكم لأن الأمر محسوم، على عكس النظام الجمهوري الذي يتم فيه انتخاب رئيس الدولة الذي

[1] على الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص: 61.
[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص: 155.
[3] صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص: 129.

يحكم ويكون المجال مفتوح أمام الشعب حول اختيار من يحكم ويكون هناك اختلافات في الرؤى والإيديولوجيات والاتجاهات مما يجعل حدّة الصراعات تزيد وتأخذ منحى عنيف.[1]

المبحث الثاني: مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية.

تتعدد مصادر الشرعية في الأنظمة السياسية العربية على العموم يمكن التطرّق إلى ثلاث منها ضمن هذا المبحث وهي:

- ✓ المصدر التقليدي.
- ✓ المصدر الشخصية الكاريزمية.
- ✓ المصدر العقلاني القانوني.

المطلب الأول: المصدر التقليدي.

طالما كانت الأقطار العربية ذات هياكل اجتماعية واقتصادية متشابهة على اختلاف أنظمة الحكم فيها، وفي هذا الصدد يمكن تقييم الأنظمة الحاكمة في الوطن العربي إلى فئتين:

أولا: الأنظمة الملكية: من الأنظمة الواحد و العشرين التي تحكم حاليا في الوطن العربي، توجد ثمانية أنظمة ملكية[2] بعد الاستقلال القطري و أهم ما يميّزها أن السلطة تتركّز بيد فرد، وهو الملك يمارس هذه السلطة بشكل انفرادي دون مشاركة الشعب، أما طريقة تولي الملك فتتم عن طريق الوراثة ولفترة غير محدودة، وذلك يعود إلى انتماءه إلى عائلة تعطيه هذا الشرف، ويعتبر هذا النوع من الأنظمة أقدمها، فشاع ظهورها قبل الثورة الفرنسية ولكن مع بداية ظهور المبادئ الديمقراطية بدأت هذه الأشكال بالتراجع،

[1] صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص ص: 236-237.

[2] سعد الدين إبراهيم، على الدين هلال، مرجع سابق، ص: 416.

واليوم لها دستور وليس نظام حكم مطلق كما كان عليه في السابق – رغم أن الحديث عن الدستور ليس بالضرورة تطبيقه على أرض الواقع– وهذه الدول التي تأخذ بهذا النظام هي: (الأردن، السعودية، المغرب، الإمارات، عمان، البحرين، الكويت، قطر).[1]

ثانيا: الأنظمة الجمهورية: بما أن الوضع الطبيعي الذي يأتي فيه رئيس الدولة هو الانتخاب من قبل الشعب، بالطريقة التي ينص عليها الدستور، سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق المجلس النيابي أو مزيجا من الوضعين، فالنظام الجمهوري تنتقل السلطة بالوفاة أو الانقلاب العسكري أو بصراع الأنظمة، أو الاغتيال وتعتبر لبنان وضعا استثنائيا في هذا المجال.[2]

فالأنظمة الملكية العربية، هي أساسا أنظمة أوتوقراطية تعتمد في تبرير الشرعية على المصدر التقليدي الذي ينطوي على بعدين هما:

- ✓ **شرعية دينية:** أي أن السلطة في الدول العربية تحاول شرعنة نفسها بالدين، على نحو يفهم منه أن مبدأ الحكم فيها هو تطبيق تعاليم الدين أو الإسلام لا يتعلق الأمر بنص دستوري، لأن الإسلام دين الدولة، ولكن في أغلب الدساتير العربية، لا نجد نص دستوري ينص على أن الشريعة الإسلامية مصدر من مصادر التشريع المدني، وكذلك في غير نص دستوري يتعلق بتبرير السلطة بأنها مستمدة من حق ديني، ومن خلال ذلك نقول أن بناء الشرعية على أساس الدين يضع المجال السياسي خارج أي نوع من أنواع التعاقد الذي يقوم عليه كيان الدولة الحديثة[3] فالنظامان الملكيان "الأردني و المغربي"

[1] مها سامي فؤاد المصري، مرجع سابق، ص: 72.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص: 133.

[3] عبد الإله بلقزيز،" الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوائق والممكنات" مجلة المستقبل العربي، العدد: 219، ماي 1997، ص ص: 22-23.

يستمدان شرعيتهما التقليدية من صفة نسبهما إلى أهل بيت رسول الله (صلى)[1] و نظامان آخران يستمدان شرعيتهما التقليدية من مذهبين دينيين هما " النظام السعودي و العماني" من " المذهب الحنبلي–الوهابي" و"المذهب الخارجي الإباضي"، أما الأنظمة الملكية الأربعة في أقطار الخليج فتستمد شرعيتها التقليدية تاريخيا من:

- ✓ **شرعية قبليّة (عصبية طائفية):** أي غلبة عشيرة أو قبيلة بعينها على غيرها من القبائل، أو تحالف قبلي بين عدد منها، إذ تمثّل العصبية الأهلية واحدة من أكثر المصادر في الدول العربية، و بها تقوم السلطة السياسية وتنحل،وتتزود من طاقتها الاجتماعية حركية الصراع السياسي الداخلية والذي تتحول معه العصبيات إلى بنى ومؤسسات سياسية مباشرة، أو مصدر لتوليد المنظمات والأحزاب الممثلة لعصبياتها، وحتى التمثيل المؤسساتي ذاته يخضع لهذا التكوين.[2]

أما في الأنظمة الجمهورية التي تخلّت بعد الاستقلال عن النظام الملكي كمصر والعراق وتونس وليبيا واليمن، وأصبحت نظم جمهورية باستثناء لبنان – تدّعي أنها تقدمية أو ثورية–وبالتالي فمن حيث المبدأ، لا تستمد شرعيتها من أي مصدر تقليدي سابق الذكر، فالصيغة الجمهورية تعني صراحة أو ضمنيا أن الشعب هو مصدر السلطة،وقد نصّت معظم دساتيرها ومواثيقها الوطنية هذا المعنى[3] أو على مصدر آخر وهو:

- ✓ **شرعية ثورية:** فتصبح الثورة كمصدر للشرعية، ففي محاولة التعويض عن الشرعية السياسية الديمقراطية المفتقدة، تلجأ بعض الدول العربية إلى تبرير شرعيتها باسم الوطنية والقومية العربية وبدعوى النهوض ببرنامج وطني سياسي و تنموي تحرري، برنامج قومي يواجه النفوذ الاجنبي والدفاع

---

[1] بسام محمد حسين،" حال الديمقراطية في البلدان العربية" شبكة الأنباء متحصّل عليه من الموقع:http:www.annaba.org/nbaaNeews/32/036/htm، في مارس 2014.

[2] عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص: 23.

[3] سعد الدين إبراهيم،على الدين هلال وآخرون، مرجع سابق، ص: 422.

عن الوحدة العربية، و ذلك عن طريق الشرعية الثورية كنمط بديل،[1] فأغلب نظم هذه الدول وصلت إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية لأن المنطقة العربية تجذّرت فيها الفكرة ورسخت في معتقداتهم، الإيديولوجيات الثورية والنزعة الانقلابية،[2] وعليه فاستندت هذه الأنظمة إلى الإيديولوجية الثورية[3] وقد تأثرت كل هذه الإيديولوجيات بتجربة مصر، وبتراث حزب البعث العربي الاشتراكي بدرجات مختلفة و أهم عناصر هذه الإيديولوجيات كانت:

1- الوحدة العربية.

2- الاشتراكية.

3- الحرية.

وحددت هذه الإيديولوجيات أعداء الأمة العربية في الاستعمار والصهيونية، وبالتالي رسمت سياساتها وبرامجها لمجابهة النفوذ الأجنبي وإنجاز الأهداف الكبرى للأمة العربية.[4]

وعليه فاعتمدت الدول العربية هذا النمط من الشرعية، نظرا للأوضاع التي كانت تعاني منها من الاضطهاد والغزو الأجنبي الأمر الذي جعلها تعيد النظر في تلك المصادر التقليدية التي تجعل من الدين والتوجه القبلي الطائفي كمصدر للحفاظ على شرعيتها، وإيجاد بديل آخر، فلجأت للشرعية الثورية

[1] عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص: 23-24.

[2] برهان غليون، جورج طرابيشي،الديمقراطية والأغراب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص: 25.

[3] إبراهيم أبرش، " الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق مقاربة للتجربة المغربية" مجلة المستقبل العربي، العدد: 249، نوفمبر 1999، ص: 51.

[4] سعد الدين إبراهيم،على الدين هلال وآخرون، مرجع سابق، ص: 423.

كبديل التيمن خلاله تحقق وحدة القومية العربية، ولتكريس بناء الدولة القطرية وتحقيق العدالة والمساواة، والقضاء على الرجعية، وذلك عم طريق حركات التحرر والإصلاح.[1]

المطلب الثاني: مصدر الشخصية الكاريزمية.

شخصية القائم على السلطة أو، الشخصية الملهمة هي في الغالب شخصية تتمتع بإحساس عميق بآلام الجماعة وآمالها،وتمثل في سلوكها روح الجماعة، كما تعمل كقوة ثورية تطرح قيما وسلوكيات جديدة غير تقليدية، خاصة في أوقات الأزمات، وهذا ما يميّز كذلك مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، إذ نجد أن الجماهير العربية أرجعت وربطت السلطة بالشخص أو القائد السياسي.

- ✓ **فالكاريزمية أو الشخصية التاريخية:** يكون فيها الحاكم نفسه هو مصدر لشرعية بسبب قصور المصادر الأخرى للشرعية،[2]أو كما يطلق عليها بشخصنة السلطة،وفي هذا الصدد حدد عالم الاجتماع الفرنسي روجيه كايوا خصائص السلطة الشخصية كالآتي:

1- تكون السلطة وثيقة الارتباط بشخص القائد أو الزعيم.

2- تكون قوة القائد غير خاضعة لأي ضابط أو رقيب.

3- تكون سلطة الزعيم صادرة عن التأييد الشعبي لكنها ترتكز أيضا على التأثير الذي يمارسه الزعيم على جماهيره.

4- يأمر القائد اعتباطيا ويتصرّف كأنه وحده القادر على تحديد مصير الجماعة وتجسيدها.[3]

---

[1] يوسف الصواني،القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003، ص: 184.

[2] على الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص: 62.

[3] نادر السيلسيلي، " مستقبل القيادة في فلسطين"،من مؤلف: صلاح سالم زرنوقة، عبد العزيز شادي،تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي، القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، 2004، ص: 332.

فاعتمد الحاكم في النظام السياسي العربي على شخصه كمصدر للشرعية سواء في الدول المحافظة كالمغرب والأردن، بل شملت الدول الثورية مثل: مصر في عهد الرئيس " جمال عبد الناصر" رئيس مصر الأسبق[1] خاصة بعد تأميم قناة السويس وبناءه للسد العالي، إذا كان تأييد هذا الزعيم نتيجة الإعجاب بإنجازاته و صفاته، وقيامه على مشاريع الوحدة العربية، حيث تم إطلاق شعارات تعزّز القومية العربية[2] و كذلك الجزائر والشخصية الكاريزمية الذي تميّز بها الرئيس الراحل" هواري بومدين"،ولكن أن شخصانية السلطة قد تبدو مفيدة في مرحلة معيّنة من مراحل التطوّر السياسي للدولة، خاصة في حالة وجود أزمة في المجتمع، حيث تكون الحاجة إلى زعيم قوي تلتف الجماهير حوله، ويساعدها على تجاوز الأزمة، لكن هذا المصدر بطبيعته مصدر مؤقتا، ينتهي أثره بوفاة الزعيم، الأمر الذي يستلزم ضرورة تطوير مصادر أخرى للشرعية.[3]

فتشترك جميع الدول العربية وبصفة أساسية حول مسألة شخصنة السلطة، أي اختزالها إلى شخص أو فرد واحد،وهذا مالا يعكس نظريا حقيقة السلطة السياسية، التي تعبّر عن إرادة جماعية كلية، فإن شخصنتها تعني اختصار إرادة الجماعة إلى إرادة وحيدة، الأمر الذي يرد إلى مجتمع أبوي لا علاقة له بالمجتمعات السياسية الحديثة.[4]

[1] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص: 34.

[2] مها سامي فؤاد المصري، مرجع سابق، ص: 81.

[3] على الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ص: 62-63.

[4] فيصل دراج،" الحركة الشعبية في الوطن العربي" من مؤلف: عبد العزيز بلقزيز ،المعارضة والسلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص: 96.

المطلب الثالث: المصدر العقلاني القانوني.

على غرار المصادر الأخرى نجد المصدر العقلاني القانوني الذي يرمي، إلى وجود مجموعة من المؤسسات والقواعد القانونية التي من خلالها يتم تنظيم السلطة السياسية، وتضبط حركة العملية السياسية.

فهذا النوع من مصادر الشرعية، مغيّب في أنظمة الحكم العربية إذا حاولت الأنظمة السياسية العربية،الاستناد إلى هذا النوع من المصادر من خلال وضعها لمجموعة من الدساتير،والقواعد القانونية خاصة بعد دخولها في فترة التحوّل الديمقراطي، فهذا المصدر هو الذي يحدد حقوق وواجبات كل من الحاكم والمحكوم، ويعبر عن هذه الشرعية اليوم، أو بما يعرف بالديمقراطية الليبرالية.[1]

ولكن نظرا لطبيعة تلك الأنظمة، التي تحصّلت على شرعيتها بأساليب غير ديمقراطية، وظلّت هذه الأنظمة متقوقعة حول نفسها ومنغلقة ومحافظة على المصادر التقليدية، التي تكرس الاستبداد والحكم الدكتاتوري، وتؤمن بنظام الحزب الواحد، وشخصنة السلطة حيث أدى كل ذلك، إلى إقصاء أي نوع من أنواع الحراك الديمقراطي فأساس وجود السلطة فيها هو التسلّط والتفرّد بالسلطة واحتكارها واستعمال العنف لاعتلائها، وعليه فيقول ماكس فيبر: أن امتلاك أي نظام سياسي للقوة و القدرة لا تكفي لاستقرار النظام، لأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم قلقة وغير مستقرة، ومصدر ضعف للنظام حتى يستطيع النظام إقناع المحكومين بحقه في الحكم وتمتعه بالكفاءة التي تضمن له أن ينوب على الجماهير، فمتى اقتنع الشعب بكفاءة السلطة القائمة وأحقّيتها في الحكم بلغ النظام جوهر الشرعية التي تعد أساس استقرار النظام.

[1] مها سامي فؤاد المصري، مرجع سابق، ص: 81.

فالمؤسسات السياسية في هذه الدول تفتقر إلى الشرعية، عندما تكون هذه المؤسسات امتداد للمؤسسات التي كانت قائمة في عصر الاستعمار، كما حتى ولو تمتعت بالشرعية قد تقع في أيدي فاسدة، أو عندما تواصل إصدار مخرجات غير مقبولة جماهيريا أو غير قادرة على مواجهة المطالب التي تطرحها الأمة، وعدم قدرتها على التكيّف مع المستجدات فغالبية الحكومات التي تتولى السلطة غداة الاستقلال، تتمتع بالشرعية نظرا لتاريخها النضالي.

لكن مع مرور الوقت يكتشف ،أن الحكومات القائمة ليست قادرة على تحسين الأوضاع فكل هذه الأمور قد تفقد الحكومات شرعيتها،[1]وبدت العلاقة بين الأنظمة السياسية العربية وشعوبها، تقوم على الشّك وعملت هذه الأنظمة على إحاطة نفسها بالأجهزة الأمنية والجيوش منفقة عليها ما يتجاوز الإنفاق على مشاريع التنمية لشعوبها، لهذا عمدت هذه الأنظمة المهزوزة الشرعية على إتباع " سياسية الإستراتيجية الوقائية" من خلال اعتمادها على:

- ✓ قوة عسكرية كبيرة لقمع من يعارض النظام أو يحاول تغييره.
- ✓ نشر إيديولوجيا مقبولة جماهيريا ولو من حيث الشكل الخارجي.
- ✓ الاعتماد على الاتصال ووسائله كأداة من أدوات النظام لترويج شرعيته.
- ✓ الاعتماد على العون الخارجي الداعم لشرعيتها و استمراريتها والاحتماء به.[2]

فغياب المشاركة السياسية في الأقطار العربية، ناتج عن غياب حقيقي و فعلي لدور المؤسسات السياسية، وشخصنة السلطة في الدول العربية أدى إلى اهتزاز ثقة المواطنين بالنظام السياسي القائم،

[1] أحمد وهبان، مرجع سابق، ص: 35.

[2] مها سامي فؤاد المصري، مرجع سابق، ص ص: 81-83.

كون هذه السلطة لا تستند إلى مبادئ قانونية دستورية، وتخدم أهداف نخبة معيّنة داخل المجتمع، وهذا ما أدى إلى تراجع شرعية تلك الأنظمة.

وعليه فقد حاولت الأنظمة السياسية العربية التحوّل لهذا النوع من المصادر من خلال وضعها لمجموعة من الدساتير والقوانين الوضعية، التي تؤكد في موادها على قيام الدولة على فصل السلطات والسيادة الشعبية خصوصا خلال فترة التسعينات، أين باشرت العديد من الدول العربية إصلاحات سياسية وقانونية ودستورية، من أبرز أمثلتها الحالة الجزائرية أين تم تعديل الدستور عدّة مرات من بينها سنة 1989، 1996، 2008 وكذلك مشروع التعديل الحالي.

كما تشهد الساحة العربية في وقتنا الحالي ثورات واحتجاجات شعبية تطالب بإقامة الشرعية الدستورية ومن بينها ما تم إسقاط الأنظمة السياسية فيها ونذكر منها: تونس، مصر، ليبيا، وهناك دول لم تحسم أمرها مثل: سوريا.

المبحث الثالث: أسباب فقدان الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.

من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة السياسية العربية هو فهم أسباب التي تؤدي إلى التباعد بين الأنظمة القائمة والجماهير العربية أو بالأحرى شرعية الحكم، التي تؤدي في النهاية لاقتناع الجماهير بجدارة وقدرة السلطة القائمة، بتجسيد تطلعات الشعب وتمثّل القيم والمبادئ القومية التي تؤمن بها، فالشرعية في الأقطار العربية ضعيفة إن لم نقل منعدمة، ففي كثير من الأحيان يقاس ضعف أو تفسّخ الدول بمدى قوة الشرعية فيها أو انحلالها، ومن مظاهر ذلك في الأقطار العربية، انعدام التجاوب في بناء سياسية الحكم في كثير من الدول العربية على اعتبارات شخصية وفردية، ولهذا فإن السياسات العربية تتغير دون معرفة المبررات والتقلّبات التي تطرأ على الاتجاهات السياسية، ومما أدى ذلك إلى

انعدام الثقة بالسلطة، ووجود فجوة بين رغبات الأفراد وطبيعة الأنظمة التي تجسد الوحدة والإرادة الشعبية، مما خلق هوة فاصلة وتباعد بين سلوك الحاكم وإرادة الشعب، وعليه سنتطرق في المبحث إلى النقاط التالية:

- ✓ الأسباب الاقتصادية لانهيار الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.
- ✓ الأسباب القانونية لانهيار الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.
- ✓ الأسباب السياسية لانهيار الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.

المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية لانهيار الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.

هناك العديد من العوامل ذات الصيغة الاقتصادية، التي أدت إلى تراجع الشرعية في أنظمة الحكم العربية ومن بينها:

أولا: تأثيرات البترول في المجتمعات العربية وعلى الواقع السياسي.

فقد جعل إنتاج البترول والغاز،والاحتياطات الضخمة في منطقة الخليج، الصراع من أجل السيطرة السياسية والعسكرية على دولة هدفا للولايات المتحدة الأمريكية، فأثّر البترول على السياسة في العالم العربي ويمكن تقسيم الآثار إلى:

1- صراع القوى الخارجية للسيطرة على منطقة الخليج.

2- الحروب والنزاعات المحليّة بين دول الخليج ذاتها.

3- تعاظم دور الدول المنتجة للبترول في المحافل الدولية.

4- دور أموال النفط في دعم القضايا السياسية الإسلامية.

5- اتجاه دول الخليج للتكتّل السياسي والاقتصادي بتكوين مجلس التعاون الخليجي.[1]

أي أن هذا العامل ساهم في نشوء نزاعات وصراعات بين القوى الداخلية والخارجية، وتزعزع واهتزاز استقرار النظام، إذ أصبحت المنطقة العربية وخاصة منطقة الخليج محطّة أطماع الغرب.

فاعتماد الدول العربية على البترول مما جعلها دول ذات طابع ريعي بحت فمعظم صادراتها تتمثل في البترول والغاز، فأسهم هذا النوع من الاقتصاد بترسيخ الدولة الريعية في تدعيم التسلطية السياسية وتعطيل إمكانية المشاركة السياسية والتطوّر الديمقراطي في الدول المعنية،ولكن مع منتصف الثمانينيات تضافرت مجموعة من العوامل التي أدت إلى تراجع الاقتصاد الريعي ووضع الدولة الريعية في أزمة وأبرز هذه العوامل هي:

- ✓ تدهور أسعار النفط، وتراجع عائدات الدول النفطية.
- ✓ إخفاق الدول الريعية وبدرجات متفاوتة في تنويع مصادر الدخل ووضع الأسس لتنمية حقيقية تقوم على توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاديات الوطنية، على الرغم ما حققته بعض مؤشرات التنمية البشرية كالتعليم والصحة وما إلى ذلك. [2]
- ✓ كارثة الخليج الثانية التي تفجرت في عام 1990، على إثر احتلال العراق لدولة الكويت، وما ترتب عن ذلك من تداعيات، وقد كشفت هذه الكارثة عن هشاشة الدول الريعية في الخليج،فقد عجزت الدول العربية مثل: مصر، المغرب، السعودية، وسوريا عن إقناع العراق بسحب قواته من الكويت ولكن رغم المحاولات العديدة ولكن باءت بالفشل وزادت الضربات التي حاقت بعلاقات العالم العربي الداخلية منذ الحرب العالمية الثانية، و انتهى الأمر بتكوين تحالف دولي طرد القوات العراقية من

[1] سامية محمد جابر ،قضايا العالم العربي، بيروت: دار النهضة العربية، 2003، ص ص: 159-160.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

الكويت و تم تحطيم القوات العسكرية العراقية، والعديد من المنشآت المدنية داخل العراق،[1] فالسبب الراجع لتدهور الأوضاع السياسية والأمنية للعديد من الدول العربية وزاد من حدّة الصراعات خاصة الداخلية منها، مردّه إلى الطبيعة السوسيواقتصادية وطبيعة التكوينات والهياكل الاقتصادية والاجتماعية العربية القائمة التي جعلت مواضيع العطب تتسع في بنيتها بشكل واضح وجلي، فهيمنة الدولة على الاقتصاد والتبعيّة الهيكلية للخارج ساهما بشكل أو بآخر في تجسيد التسلطية في هذه الدول.[2]

ثانيا: الموارد الاقتصادية.

تتحكم الموارد الاقتصادية، إلى حد بعيد في سياسات الدول على الصعيدين الداخلي والخارجي، فشرعية النظام السياسي في الداخل تتوقف على قدرته على استيعاب مطالب القوى والفئات الاجتماعية المختلفة، حيث تعرف السياسة بأنها التخصيص السلطوي للقيم السياسية والاقتصادية، أما على الصعيد الدولي في إطار المنظمات العالمية وفي التأثير في السياسات الخارجية للدول وفي النشاطات والقضايا الدولية يرتبط بحجم الموارد التي يتمتع بها.

فالدول النفطية تتمتع بنوع من الاستقرار السياسي مرده ما توفره من رفاه لمواطنيها، فتوازن موازين مدفوعاتها، يجنبها تدخل هيئات التمويل الدولية،وهذا التدخّل يثير حفيظة المواطنين في الدول ونجد الصعوبات الاقتصادية في دول كمصر،المغرب،تونس، السودان كانت مسؤولة عن مظاهر عدم الاستقرار السياسي فيها.[3]

---

[1] نفس المرجع، ص: 161.

[2] سمير الحمادي. " قبل الثورات وبعدها: أزمة الديمقراطية العربية"، معهد العربية للدراسات،متحصّل عليه من الموقع:http:/www.Aarabnewal.com ، بتاريخ 20فيفري 2014، على الساعة: 18:00.

[3] على الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ص: 115-116.

فلعبت الطفرة النفطية في السبعينات دورا كبيرا في تحصين الأنظمة العربية الريعية، والغير ريعية التي سمح لها ارتفاع أسعار النفط بتدعيم شرعيتها عبر إشباع حاجيات الشعب المادية، وهكذا أدت الحقبة النفطية إلى غض النظر عن الممارسات القمعية للدولة، فلم يهتم المجتمع بحقوقه السياسية والمطالبة بتقييد السلطة وانفرادها بالشأن السياسي العام، فظهور الدولة النفطية أو تحقيق الرفاهية أصبح أداة لكسب الولاء السياسي كما في بلدان الخليج، فلولا وجود النفط لما حدث الولاء.

أي هناك علاقة طردية بين المداخيل النفطية والانفتاح السياسي، إذ كلما انخفضت العائدات النفطية شرعت الأنظمة في إجراءات الإصلاح السياسي و العكس صحيح[1] وهذا ما يكرّس هيمنة الدولة بشكل كامل على الاقتصاد العام، فهيمنة الدولة الخليجية مثلا مرهونة بقدر كبير بارتفاع عائدات النفط، فالاضطرابات التي وقعت في المنطقة، انحصرت في الدولتين الخليجيتين ذات العائدات النفطية الأقل في المنطقة،[2] أي هناك يكون الاستقرار السياسي رهين الاستقرار الاقتصادي، فلا تتحقق شرعية النظام السياسي، في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية و الهيمنة واحتكار الدولة للاقتصاد.

إذ ما يميز الأنظمة السياسية العربية أنها أنظمة ليبرالية اقتصادية، وتسلطية سياسية، إذ يشهد الوطن العربي انفتاحا ليبراليا أو اقتصاد السوق، لكن الحقل السياسي شبه مغلق.

فبحلول السبعينات بدأت النظم العربية تتراجع عن الإيديولوجيات الاشتراكية فقد عدلت تونس منذ عام 1970 عن الاشتراكية وتبنّت الليبرالية الاقتصادية، وأفسحت المجال أمام رأس المال الخاص والاستثمارات الأجنبية، وسلكت مصر مسلكا مشابها من خلال سياسة الانفتاح الاقتصادي في عهد

---

[1] عبد النور بن عنتر، " إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"،من مؤلف: ابتسام الكتيبي،الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص: 57.

[2] نفس المرجع، ص:58.

السادات، وليبيا سنة 1988، والجزائر عام 1989، فترافقت هذه الإصلاحات الاقتصادية جملة من الإصلاحات السياسية التي وسعت مجال المشاركة السياسية والحرية في صنع القرار[1] لكن لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية، في ظل وجود الاستبداد و عدم الاستقرار السياسي و غياب العدالة التوزيعية، و هذا ما غلب على جميع الأنظمة العربية، وفشل الإصلاحات الاقتصادية تجهض بسبب المعاملات الغير قانونية كالرشوة و الفساد الذي أصبح مؤسسة في هذه الدول ومس أعلى مستويات الدولة.[2]

المطلب الثاني: الأسباب القانونية لانهيار الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.

هناك العديد من العوامل القانونية التي ساهمت في تآكل الشرعية في الأنظمة السياسية العربية خاصة القانونية منها:

أولا: وضعية الدساتير العربية.

إذ أن أغلب البلدان العربية بعد نيل استقلالها، سعت القيادات السياسية فيها إلى تبرير حكمها وإيجاد الشرعية لها، وإحكام قبضتها كذلك على البقاء لمدة أطول في الحكم، مما دفعها إلى كتابة الدساتير التي تركز السلطات بيد الحاكم، وتدخله من خلال الصلاحيات الممنوحة له من طرف الدستور في عملية التشريع، وتركّز كذلك كل السلطات بيد الحاكم، مما أدى في النهاية إلى تهميش دور القضاء.[3]

[1] على الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص: 156.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص: 69-70.

[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي،العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2013، ص: 100.

فهناك خلل فيما يخص العلاقة ما بين السلطات، إذ تعبر الدساتير العربية، في إدارة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لمصلحة الأخيرة، مع تركيز خاص على دور رئاسة الدولة، أي الدور الكبير الذي يتمتّع به رئيس الدولة في إدارة العملية السياسية.[1]

فهناك دول لا يوجد فيها برلمانات كالبحرين والسعودية وقطر، ودول يوجد فيها برلمانات لكن من غير صلاحيات تشريعية، وعادة ما تكون بغية سيطرة الحزب الحاكم كما في العراق وفي عهد النظام السابق في مصر وسوريا وتونس.

وكذلك ظاهرة المرشح الواحد في الأنظمة العربية التي تؤكد مدى شكلية وعدم فاعلية المشاركة السياسية،والأمر لا يخص الحزب الواحد حتى النظم التي تأخذ الشكل الثنائي وتدعي التعددية.[2]

عدم وضوح القواعد القانونية و الدستورية المنظمة لشؤون الحكم والإدارة، فالدستور في الدول العربية، عبارة عن مجموعة من النصوص المنقولة من الدساتير الغربية الغير منسجمة مع ظروف و طبيعة المجتمعات العربية، مما أدى إلى إيقاف كثير من نصوصه، إلا أن هذه الدساتير تظهر في أصلها توازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، إلا أن الواقع يعكس حالة من سيطرة الحاكم على كافة المناحي، ومؤسسات الدولة ومن ضمنها المؤسسات التشريعية، ومن الأمور المفصلية في هذه الدساتير هو ضرورة صياغة نصوص القوانين بما يجعلها قابلة للتكيّف وطبيعة وخصوصية كل دولة.

نجحت النظم الحاكمة العربية في تجريد الدستور من أي محاسبة سياسية، حيث قامت السلطات التنفيذية بكتابة الدساتير وملاحقها التفسيرية، وتشكيل اللجان القانونية المتخصصة بتأويل النصوص

[1] على الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ص: 141-142.

[2] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق، ص: 104.

الدستورية وفقا لما يخدم احتياجاتها.[1]

ثانيا: قانون الطوارئ في الدول العربية.

إن العديد من الأنظمة العربية، علقت العمل بالدستور ورفعت حالات الطوارئ، ومن بين الدول التي تعمل بقانون الطوارئ مصر، منذ اغتيال السادات، والأردن والجزائر طبقتا القانون نفسه لسنوات عديدة، إذ تعددت الأنظمة العربية خلال سنوات على المعالجة الأمنية لمشاكل البلاد السياسية والاجتماعية، مما جعل السياسة تغيب عن الواجهة، تاركة المجال لقوى الأمن، لمواجهة الاحتجاجات الشعبية[2]وخلال ما سبق يمكن القول أن هناك عارضين أساسيين يعطلان إعمال الحقوق والحريات العامة في الوطن العربي هو:

1- **الإعمال الفعلي القانوني لقوانين الطوارئ:** فهناك دولا تعلن العمل بها رسميا مثل سوريا منذ 1963، مصر 1981، الجزائر 1992، وهناك دول تزاول العمل بها دون إعلان فعليا بها مثل: العراق والبحرين، إذ يتم تشكيل محاكم استثنائية، مع عدم توفر ضمانات العدالة لمحاكمتها، وتقييد حريات الرأي والتعبير، والمنطق الداعي للعمل بهذا القانون، على أساس هشاشة الوضع الأمني والخوف من عدم الاستقرار، بالقول إن ترسانة القوانين الاستثنائية والعقوبات من شأنه أن يتكفل بتحقيق الهدف من فرض حالة الطوارئ بشكل رسمي أو غير رسمي.

2- **عدم بيان حالة الدول العربية اتجاه الاتفاقيات المتصلة بحقوق الإنسان التي تنظم إليها الدول العربية:** فعلى الرغم من انقضاء أكثر من ثلاثة عقود على إصدار المعاهدة الدولية الخاصة بالحقوق

[1] خميس حزام والي، مرجع سابق، ص: 250.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص ص: 69-70.

المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلا أن نحو ثلث الدول العربية مازال يرفض الانضمام إليها.[1]

المطلب الثالث: الأسباب السياسية لانهيار الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.

هناك العديد من العوامل السياسية التي أدت إلى تآكل الشرعية في الأقطار العربية خاصة السياسية منها:

أولا: عدم اكتمال البناء المؤسسي للدولة العربية.

فمفهوم الدولة إلى حد الساعة كمفهوم لو يضبط ولم يستقر بعد، في الوعي المجتمعي ولقطاعات كثيرة من المجتمع العربي، خاصة في ظل ضعف استقلاليتها عن صاحب السلطة أو الشخص الحاكم، أي أنها مازالت في حالة تبعية للشخص الحاكم، الذي يعتبر بدوره مجسدا لفكرة الدولة، هذا الوضع خلق نوعا من الفجوة ما بين الشخص الحاكم والدولة ككيان سياسي، إذ تحولت هذه الأخيرة بمثابة الأداة في يد الأول[2]أي تكون السلطة مجسدة في شخص القائد وهذا ما ميّز السلطة العربية.

فظاهرة القادات الكاريزمية من أهم الأسباب التي أدت إلى فقدان الشرعية في أنظمة الحكم العربية، كأن القيادات ربطت نفسها بالقضايا الوطنية، الأمر الذي قاد إلى أن تتمحور كافة القضايا الوطنية حول شخص الحاكم، الذي أصبح كل ما يفعله صائب، وكل من يخالفه الرأي هو ضد المصلحة العامة للبلاد، إذ سعت هذه القيادات الكاريزمية إلى تكريس حكمها وتقويته، من خلال تقلدها أغلب المناصب السياسية وسيطرتها على كافة الأجهزة الأمنية والجيش والشرطة، وبالتالي أصبحت قراراتها التي تصدرها لا تخضع

[1] على الدين هلال، نيفين مسعد، مرجع سابق، ص ص: 147-168.

[2] Michael H. Bernhard, Charismatic leadershpe and democratization a weberian perapective, Cambtidge, MA: Minda de cunzburg center of European studies. Harvard University, 1997, p p: 310-311.

إلى الطرق المؤسسية في صنع القرار[1] فمن أسباب عدم اكتمال الدول القطرية العربية، هو أنها لا تمتلك مقومات الدولة بمعناها الحديث، وضعف امتلاكها لاستقلالية عن الشخص الحاكم، وما يترتب على ذلك من تداعيات كثيرة أبرزها:

- ✓ تتحول الدول إلى أداة في يد نخبة حاكمة تستند في ممارستها للسلطة إلى أساس قبلي أو طائفي أو ديني أو تأخذ شكل الديمقراطية الشكلية، وفي معظم الحالات يعتبر القمع وليس الشرعية هو الضمانة الرئيسية لتأمين النظم الحاكمة وضمان استمراريتها في السلطة[2] فخضوع القرارات لطبيعة الشخص الحاكم، يقلل من مستوى المؤسسية داخل النظام سياسي، وتصبح عملية صناعة القرار رهينة صاحب السلطة، وهذا ما أفقد هذه القيادات السياسية شرعيتها في البقاء في الحكم.[3]
- ✓ و كذلك أن الفعل السياسي في الدول العربية مازال مفهوما ملتبسا سواء على صعيد الفكر أو الممارسة، ولهذا أسباب تاريخية أجملها محمد جابر الأنصاري في قوله:" تبدو السياسة في العالم العربي مفهوما بعيدا عن الخبرة السياسية العربية فالعربي إما "مناضل" ضد الاستعمار و السلطة، وإما متسلط مستبد في الغلبة، وأما مضطهد ومنفي في المعارضة، وإما صامت مقهور، ضمن الأغلبية الصامتة في أكثر الأحوال، لكن من النادر أن نراه سياسيا يأخذ ويعطي، ويشارك في إطار جماعة سياسية منظمة من أجل تحقيق هدف سياسي متفق عليه" فغياب الكيان السياسي العربي راجع لظروف مجتمعية تاريخية معينة، مما شكل عائق أمام السياسة، وهنا يقول

[1] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق، ص: 101.
[2] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص: 58.
[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق، ص: 101.

ابن خلدون: " أن طباع العرب قد بعدت عن سياسة الملك"، نظرا لغياب وجود الدولة المستقرة والثابتة والمستمرة في تاريخهم.[1]

ثانيا: ضعف وهشاشة الدولة على الرغم من تضخم أجهزتها ومؤسساتها.

من المؤكد أن مؤسسات الدولة القطرية العربية، قد تضخمت خلال العقود الخمسة الماضية، سواء من حيث عددها أو إجمالي العاملين فيها، أو نصيبها من الإنفاق العام، وما ترتب عليه تمدد دور الدولة، في الاقتصاد والمجتمع، ففي كثير من الحالات الدولة القطرية ليست دولة قوية بالمعنى الايجابي، بل هي دولة ضعيفة وهشة، سواء تعلق الأمر بقدرتها على خلق علاقة صحيحة مع مجتمعها، وإيجاد إجماع عام حول القضايا العامة وقدرتها على تعبئة الموارد لمواجهة التحديات المجتمعية.[2]

فقد أفرزت حرب التحرير و الاستقلال، في غالب البلاد العربية عناصر قيادية حركية تمثل جل نشاطها في مواجهات عسكرية ميدانية و بمجرد أن أصبحت القيادات الحربية قيادات سياسية وطنية تكون لديها شعور العداء ضد العناصر الوطنية، حيث فرضت هذه الطبقة الحاكمة نفسها على الشعب بمعونة الاستعمار بإقامة دولة قطرية مبنية على التسلط و الإفقار، مقابل العمل على ترسيخ أفكار الغرب، وثم أصبح التخلف في البلاد العربية عبارة عن علاقة جدلية بين المجتمعات العربية التي تفتقر للمواطنة الحقيقية في المجتمع الوطني، فمازالت البنى السياسية تعاني الهشاشة و الضعف و أنظمة حكم قائمة على القبيلة و العشائرية، وفي ظل غياب أي مشروع وطني يحصل على إجماع سياسي عام لإنهاء الخلافات[3] و لذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن الدولة القطرية العربية قد أخفقت في تحقيق

[1] سمير الحمادي، مرجع سابق، ص: 56.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ص: 58-59.

[3] رمضان أبو ضاوية، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية، ليبيا: دار الرواد للنشر والتوزيع، (د س ن)، ص ص: 84-86.

طموحات العرب المتمثلة في التنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والاستقلال الوطني، وهكذا تبدو المفارقة كبيرة بين أجهزة الدولة القطرية العربية وتمدد دورها في الاقتصاد والمجتمع من ناحية، وضعفها وهشاشتها البنيوية من ناحية أخرى، و هذا ما أدى إلى تواضع معدّل انجازاتها.[1]

فنظرا لغلبة الطابع التسلطي على بنية الدولة القطرية، فإنها تولي اهتماما كبيرا لبناء مؤسسات القهر، والقمع، مما يجعلها أكثر المؤسسات تطورا، فعلى الرغم من بعض الخطوات التي اتخذتها بعض الدول العربية عن طريق التعددية السياسية و التحول الديمقراطي، و لكن هناك من يؤكد على أن الدولة ستظل مهددة بعدم الاستقرار[2] لم تنجح أن تتحول إلى دولة وطنية ديمقراطية، ومن المهم أن تنجح المجتمعات في السيطرة على الدولة والقضاء على التسلطية، وتطوير الدولة كأداة شرعية تنظم وتجسد الإرادة العامة.

ثالثا: استعصاء التداول على السلطة سلميا.

وعلى الرغم من الخبرة التاريخية العربية الغنية بالصراعات على السلطة وظهور حركات سياسية معارضة، إلا أن الواقع السياسي العربي تميز، بالسلطة الشديدة تجاه قضية التداول على السلطة إذ تحدث ابن خلدون عن نوع من الطباع العربية في التمسك بالحكم مما يؤدي إلى انهيار العمران، الذين يتنافسون في الرياسة[3] فعملية التداول على السلطة لم يعرفها التاريخ العربي، وتبقى حلقة مفقودة في مسار التحوّل الديمقراطي وإضفاء الشرعية في الوطن العربي، فكانت السلطة المطلقة لشخص الحاكم، وكان التغيير عن طريق العنف[4] ميزة أساسية للمشهد السياسي العربي، فلم يكن لأية قيادة عربية تخلت

[1] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص ص: 59-66.

[2] ميشيل شيخة،" إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 22، العدد: 01، 2006، ص: 321.

[3] عبد النور عنتر، مرجع سابق، ص: 59.

[4] صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق، ص: 121

عن السلطة بمحض إرادتها باستثناء لبنان بسبب تعددها الطائفي، إذ لا يحدث التغيير إلا من خلال ثلاثة وسائل: الموت الطبيعي للحاكم، الانقلابات العنيفة في معظم الحالات أو سلمية مثل: خلع أمير قطر لوالده، الأزمات السياسية الحادة كما في الجزائر أربعة رؤساء في عام 1992، فكل هذا الغياب عن التداول على السلطة والمشاركة السياسية فتح المجال لنتائج انتخابية خيالية في حدود 99% من أصوات الناخبين لصالح مرشح السلطة

رابعا: ضعف واهتزاز مصادر الشرعية وإشكالاتها السياسية.

فمن أخطر الأزمات التي تصيب النظام السياسي هو أزمة الشرعية،وهو ما تعاني منه أغلب الدول العربية المعاصرة، ومن بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى ذلك هي:

- ✓ عدم قدرة الدولة لتثبت قيم الشرعية من جهة، وعدم قدرتها على جعل نفسها بؤرة الولاء الأكبر للفرد.
- ✓ تنامي نفسية وذهنية الولاء الفردي لكيانات ما قبل الدولة مثل الانتماء الجهوي والطائفي والقبلي.
- ✓ عجز الدولة أن تكون وعاء لسياسة تعكس المصالح الوطنية العامة.
- ✓ عجز الدولة كذلك على إشاعة الدولة الديمقراطية والقانونية كإطار لمفهوم المواطنة وتجاوز كل أصناف الولاء التقليدي، إلى مصاف الولاء للدولة والقانون.
- ✓ إخفاق الدولة في تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعدالة التوزيعية فيما يخص السلطة والثروة.

وهناك بعض الدراسات أرجعت أزمة الشرعية في الأنظمة العربية إلى ما تشترك فيه الدول، ولو بدرجات مختلفة، هو تشرذم أساسها اجتماعي واغترابها، الأمر الذي يدل عليه مؤشرين هما[1]

- ✓ عجز في الشرعية السياسية.
- ✓ الأساس الأبوي للسلطة السياسية.

أي أن أزمة الدولة العربية تتعدى نظامها السياسي، إلى نمط علاقتها الاجتماعية القائمة على ثقافة سياسية أبوية.[2]

وكذلك من بين الأسباب السياسية أيضا أدت لفقدان الشرعية هو استغلال أغلب هذه النظم، القضية الفلسطينية والمعارك التي خاضتها مع إسرائيل، كذريعة لتعطيل الديمقراطية، ووقف وراء شعارات التحرير وقومية المعركة لتكسب الشرعية وتطيل عمرها السياسي[3]

وإذا تكلمنا عن بناء الشرعية في الدولة العربية في ظل ما تشهده من ثورات أو كما يطلق عليه " بالربيع العربي"، فإن المتتبع لطبيعة الوطن العربي السياسية والقانونية، نقسم الأنظمة العربية في الوقت الراهن إلى ثلاثة أنواع وهي:

1- أنظمة ملكية شمولية تستمد شرعيتها من الحق المزعوم بالوراثة ومن مبادئ الخطاب الديني كدول مجال التعاون الخليجي، الأردن، المغرب.

2- أنظمة دستورية استبدادية حرمت الوطن العربي من المشاركة الايجابية الفاعلية في صياغة الدستور، وجعل المواطن العربي مجرد متلقي لنصوص الدستور والتي تم صياغتها بطريقة

[1] أشواق عباس، مرجع سابق، ص ص: 4-5.
[2] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق، ص: 72.
[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق، ص: 105.

كرست الاستبداد والظلم، وحرمت الأمة من حق مساءلة نظامها السياسي كالنظام العراقي والجزائري والنظام السوري.

أنظمة ثورية فرضت نفسها من خلال قيام ثورة شعبية جماهرية على نظام الحكم القائم، فأسقطته ووضعت بديلا له سلطة ثورية كما حدث في تونس وليبيا ومصر.[1]

[1] فيصل محمد حمد، " الشرعية السياسية في حقبة الثورة العربية، أزمات وحلول 4،متحصل عليه من الموقع: hptt://www.ommahparty.com، بتاريخ: 05 مارس 2014، على الساعة: 22:38.

خلاصة الفصل

تزامن ظهور الدولة العربية مع بداية استقلال تلك الدول وخروجها من وطئه الاستعمار، فما يميّزها أنها دول حديثة العهد لذلك تبقى الأنظمة السياسية العربية على اختلاف أنظمة الحكم فيها شرعيتها تمتاز بعدم الثبات إن لم نقل معدومة، كون الشرعية فيها مصطنعة من كيان اجتماعي متطور هو الأمة، فهي دول حديثة مرتكزة على عصبيات وعلاقات قرابة وعشائرية، وعلى أسس شخصانية، فطبيعة السلطة العربية أنها تتصف بالقطيعة بين الدولة و المجتمع، وانعدام الثقة بين كل من الحكام والمحكومين وتنامي العنف.

الأمر الذي أدى إلى تآكل الشرعية في تلك الدول فنجد لا وجود لفصل بين السلطات، فهناك مركزية السلطة في الأنظمة السياسية العربية وهيمنة رئيس الدولة على كافة السلطات، والدور المتضخّم للجهاز الإداري في تلك الدول، الأمر الذي يؤدي إلى ابتعاد المواطن من المشاركة السياسية و يحد منها، وذلك راجع لسبب وهو عدم وجود مؤسسات سياسية تضمن لهم حقوقهم و حاجياتهم، وتتراجع الثقة في النظام القائم.

وحتى المصادر التي تستمد منها الأنظمة العربية شرعيتها هي مصادر تقليدية ترتكز على خلفيات دينية وطائفية وعشائرية وثورية، الأمر الذي يكرس حرمانها المتزايد من مقومات الشرعية المتمثل في الولاء للدولة والطاعة للقوانين والتأييد للأهداف، لا الولاء للشخص الحاكم، أو لأيديولوجيته، وأن تكون

الدولة فاعلة، لا دولة تستمد قوتها وشرعيتها بالقوة والعنف، بل بمؤسسات سياسية تكون سيّدة أمرها، وأن تجعل الإرادة الشعبية فوق كل اعتبار.

في ظل الحراك الشعبي التي تشهده المنطقة العربية وجملة الاحتجاجات الشعبية الرافضة لكافة أشكال القمع والاستغلال والتسلط، الذي ميّز الأنظمة السياسية العربية على العموم، والنظام السياسي المصري على وجه الخصوص إذ أن مصر اليوم تعاني من أزمة عميقة من أجل إعادة بناء دولة مدنية قوية تستمد سلطتها وشرعيتها بالطرق القانونية الدستورية، فمصر منذ عام 2011 شهدت ثورة شعبية عارمة، قادها وأشعل فتيلها الشباب الذي كان أول من ثار ضد النظام الجائر، وكذلك وسائل الإعلام التي كان لها الدور الأساسي هي الأخرى في قيام الثورة المصرية، فمواقع التواصل الاجتماعي فتحت متنفّس آخر ضمن له نوع من الحرية للتعبير عن آرائهم والمطالبة بالتغيير والانتقال إلى الديمقراطية.

ولكن مصر ستواجه جملة من التحدّيات بعد الثورة من أجل إعادة بناء دولة وطنية مدنية، خاصة بعد التغيرات الحاصلة على مستوى القوى السياسية التي حكمت عقب الثورة، وفي ظل تصاعد التيار الإسلامي السياسي الذي وصل إلى سدة الحكم بعد غيابه لفترات طويلة، وهو ما خلق بلبلة في الشارع المصري بين مؤيد لحكم مدني في ظل توجه إسلامي، وبين معارض لذلك وعليه ومما سبق سنتطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

1- خلفية تاريخية للنظام السياسي المصري قبل الثورة (ثورة 2011).

2- أسباب سقوط النظام السياسي المصري.

3- حالة مصر خلال المرحلة الانتقالية والتأسيسية.

المبحث الأول: خلفية تاريخية للنظام السياسي المصري قبل الثورة (ثورة 2011).

إن النظام السياسي المصري مر بعدّة مراحل مهمة ساهمت بتغيير مواقع القوى السياسية داخل النظام وكذلك في طبيعة الخارطة السياسية، حيث تعاقب على النظام السياسي المصري عدّة رؤساء كلا حسب أيديولوجيته وأفكاره، إذ ساهم كل واحد منهم في تكوين مسار التحوّل في النظام السياسي المصري، وعليه سنتطرّق في هذا المبحث للنقاط التالية:

- النظام السياسي المصري قبل حقبة الرئيس حسني مبارك.
- النظام السياسي المصري في فترة حكم الرئيس حسني مبارك.

المطلب الأول: النظام السياسي المصري قبل حقبة الرئيس حسني مبارك.

لقد تولى حكم مصر عدد من الضباط الأحرار ومن بينهم جمال عبد الناصر الذي حكم البلاد عام 1952، حيث برز بشخصية القائد الكاريزمي لدولة مصر، واكتسب هذه الشخصية من الإنجاز وتحويل مسار التاريخ، وكان مؤتمر باندونج بداية لبروز القائد جمال عبد الناصر على المستوى العالمي وأصبح الرجل الذي يدافع عن السلام في العالم،[1] فكانت التجربة التي بدأ بها الرئيس عبد الناصر منذ عام1952 تجربة بالغة الصعوبة والتعقيد، فبدأ نشاطه الثوري على الجماهير دون وجود إطار تنظيمي سياسي، فبرزت الحرية والقومية العربية في فكر الرئيس عبد الناصر وحرية الوطن والمواطن ومقاومة الأحلاف والارتباطات العسكرية.

[1] مصطفى كامل السيد، " أضواء على النظام السياسي في مصر"، من مؤلف: أمين فوزي قاسم، النظام السياسي العربي والديمقراطية، الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001، ص ص: 57-58.

فكان نجاح الرئيس عبد الناصر الحقيقي، هو ربط حرية الإنسان بحرية بلده هذا ما عكس التفاعل التام بين القائد وشعبه.[1]

فكانت مصر تعيش في حالة من الفوضى في فترة الحرب العالمية الثانية وفي عام 1952، قاد الرئيس جمال عبد الناصر السلطة ومجلس قادة الثورة إذ قدم هذا الأخير التعهدات التالية:

- نهاية الإمبريالية وعملائها.
- نهاية الإقطاع.
- نهاية الاحتكار والسيطرة الرأسمالية.
- إنشاء جيش قوى.
- وضع عدالة اجتماعية.[2]

وبرز دوره بشكل مركزي أثناء تأميمه الفوري لقناة السويس التي من خلالها استطاع إثبات تحديه للغرب.

وكذلك في الجانب الاقتصادي قام بمشاريع أهمها مشروع بناء السد العالي، وكذلك تسخير المياه من أجل التنمية الزراعية واستصلاح الأراضي، وتوليد الطاقة الكهرومائية.[3]

وفي 28 سبتمبر 1970 توفي الرئيس عبد الناصر، وخلفه الرئيس أنور السادات في الحكم بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر في سنة 1971، وعلى إثر ذلك شهدت مصر عدة تحولات من بينها الإقرار بالتحول إلى نظام التعددية السياسية، الأمر الذي يوفر مزايا دبلوماسية، وذلك من أجل استعادة أراضيها

[1] إسماعيل عبد الفتاح، محمود منصور هيبة، النظم السياسية وسياسة الإعلام، القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب، 2004، ص: 20.

[2] K. V. Nagarajan, "Egypt's political economy and the downfall of the Mubarak regime", international journal of humanities and social science, Vol: 03,N:10, May 2013, p: 23.

[3] K. V. Nagarajan, ibid, p: 24

التي احتلتها إسرائيل عام 1967، إذ أصبح الرأي العام أكثر تعاطفا مع مصر التي تحوّلت إلى الليبرالية الاقتصادية الرأسمالية.[1]

بعدها صدر قانون الأحزاب السياسية في سنة 1977 بشأن تنظيم إنشاء وتكوين الأحزاب السياسية في مصر، والذي تحول بمقتضاه النظام السياسي المصري رسميا إلى التعددية الحزبية وتزايد عدد تكوين الأحزاب السياسية من 05 أحزاب سياسية إلى 19 حزب في سنة 1981.[2]

وفي فترة حكمه تم إصدار دستور واحد هو دستور 1971، الذي أطلق عليه " الدستور الدائم"، وقد استمر العمل في هذا الدستور بالعديد من خصائص دستور العهد الناصري، وخاصة في مجال هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات السياسية الأخرى، إذ يتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة،[3]هذا ما أكده الباب الخامس من الدستور المتعلق بنظام الحكم، حيث نصت المادة "137" على أن رئيس الجمهورية هو الذي يتولى السلطة التنفيذية، كما نصت المادة "138" من الدستور أن الرئيس هو الذي يضع السياسة العامة للدولة مع الاشتراك مع مجلس الوزراء.

أما في المجال الاقتصادي فشرع الرئيس أنور السادات بالدعوة إلى تشجيع الاعتماد على رأس المال الخاص، والاستثمار الأجنبي لتنمية وتطوير البلاد وذلك باسم الانفتاح الاقتصادي بدلا من مواصلة إتباع الطريق العربي المكرس للاشتراكية والذي كان يدعو إليه الرؤساء السابقين الذين حكموا مصرفي فترات سابقة.

---

[1] مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص: 59.

[2] إسماعيل عبد الفتاح، محمود منصور هيبة، مرجع سابق، ص: 25.

[3] علي الدين هلال، " تطور النظام السياسي المصري"، متحصل عليه من الموقع:
http://www.elayosi.com/artical.detail.ASpx?id=700، بتاريخ: 13 أفريل 2014، على الساعة: 20:05.

فما يمكن قوله فيما يخص النظام السياسي المصري في فترة حكم الرئيس أنور السادات عرفت مصر نوعا من الانفتاح سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي والخروج من الراديكالية والاشتراكية، إذ تم القضاء على النخبة الحاكمة التي كانت مصممة على المحافظة على السياسة الراديكالية داخليا وخارجيا ففي تلك الفترة كانت بداية لعملية لبرالية اقتصادية وسياسية في النظام السياسي المصري، على خلاف الفترة التي حكمها الرئيس جمال عبد الناصر، الذي اثبت وفي كل مرة على تدعيمه القضايا القومية العربية وتمسكه بالمذهب والإيديولوجية الاشتراكية.[1]

وفي جانفي 1977 شهدت مصر انتفاضة شعبية واحتجاجات واسعة النطاق، وذلك ناتج عن الزيادة المفاجئة في أسعار السلع الاستهلاكية الأساسية، مما أدى إلى تراجع في السياسات الليبرالية الاقتصادية والسياسية معا.

ففي الفترة ما بين 1977-1981 نجد أن حدّة التوترات زادت وكان ذلك ناتج عن تقلّص المجال السياسي والاقتصادي، وبلغت الانتفاضة الشعبية ذروتها، وبعدها انتهت فترة حكم الرئيس أنور السادات وذلك بعدما اغتيل في أكتوبر 1981 وبعدها خلفه الرئيس حسني مبارك.[2]

المطلب الثاني: النظام السياسي في فترة حكم الرئيس حسني مبارك.

فبعدما اغتيل الرئيس السابق لمصر أنور السادات، تولى الرئيس حسني مبارك الحكم سنة 1981، فالرئيس مبارك منذ وأن ترك المؤسسة العسكرية، وصار نائبا للرئيس أنور السادات، ودخل في النظام الحاكم في ذلك الوقت، وبعد وفاة الرئيس السادات استلم الرئيس حسني مبارك منصب رئيس الجمهورية، وأصبح رئيس الدولة المصرية، فتحوّلت مصر من نظام الحزب الواحد الممثل في الاتحاد الاشتراكي إلى

[1] K. V. Nagarajan, opcit, p : 25

[2] مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص: 380.

نظام التعددية الحزبية في فترة السادات، و لكن تلك الفترة كان مجال الإعلام شبه منغلق، وتم فصل العديد من الكتاب والصحافيين بسبب آراؤهم السياسية، التي اختلفت مع آراء الرئيس الراحل أنور السادات، ولكن في فترة حكم الرئيس مبارك شهد الإعلام نوعا من التحرر النسبي بالمقارنة بالمرحلة السابقة، بعدما كانت وسائل الإعلام ملكا للدولة، أصبحت في عهد الرئيس مبارك القنوات الخاصة لها المتنفس الواسع، ولأول مرة في تاريخ مصر تكون هناك العشرات من الفضائيات المصرية ذات الملكية الخاصة والتي أصبحت بمثابة المنابر الإعلامية للمعارضة السياسية المصرية[1].

وشهد النظام السياسي المصري في الفترة ما بين 1981-1991 التي تميّزت بالعودة إلى اللبرالية السياسية، مع إطلاق سراح السياسيين المحتجزين خلال حكم السادات، وتوسّع مجال الليبرالية السياسية في ظل حكم الرئيس حسني مبارك، وفي الفترة ما بين 2001-2006 شهدت توسّع في مجال الحريات السياسية خاصة مع القرار الشهير، الذي أصدرته المحكمة الدستورية العليا سنة 2000 التي فسرت المادة "88" من الدستور بمعنى الإشراف المباشر للقضاء على الانتخابات الوطنية، وتعديل الدستور عام2005 للسماح بالانتخابات الرئاسية التنافسية،[2] ولكن طيلة فترة حكم الرئيس مبارك للسلطة، والذي دام 30 سنة، لا يمنع أنه تميّز أيضا ببعض الجوانب السلبية، إذ تشكلت في النهاية نخبة فاسدة تحمي مصالحها، بقبضة أمنية قوية، إذ صنّفت دورية فورين بوليسي الأمريكية الرئيس مبارك، المركز 15 في قائمة أسوء الرؤساء لعام 2010 و اتسمت الدولة المصرية في تلك الفترة، بأنها دولة رخوة بحسب نظرية عالم الاقتصاد والاجتماع السياسي السويدي جنار مردال (Mirdal) ويقصد بالدولة الرخوة هي الدولة التي تصدر القوانين ولا تطبقها، وعليه ساهمت سمات شخص الرئيس حسني مبارك، في زيادة فساد الدولة

[1] رمزي بولس، " مصر في عهد مبارك" جريدة الحوار المتمدن، العدد: 3003، 13 ماي 2013.

[2] جودة عبد الخالق، مصطفى السيد، " التنمية والديمقراطية مصر في مصيدة الحكم الأوتوقراطي" من مؤلف: إبراهيم بدوي، سمير المقدسي، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص: 383.

وضعف الثقافة وقلة التجارب السياسية، و يمكن رصد أهم سمات النظام السياسي المصري في تلك الفترة فيما يلي:

- ✓ تمثل الفئة الحاكمة الشريحة العليا من الطبقة الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ تأثير النخبة الحاكمة في الغالبية أكثر من تأثرها بها بحيث سياسات هذه الأخيرة لا تعكس مطالب الغالبية.

وعليه فانعكس فساد النخبة على آلية اختيار المسؤولين في الجهاز التنفيذي، فأصبحت العلاقات الشخصية العامل المحوري في تولي المناصب الحساسة بدل معيار الكفاءة[1] و ما زاد من بؤرة الفساد النخبوي مع دخول ابني الرئيس – علاء و جمال مبارك– حيث أصبح النظام مركز تجمع و إدارة لمنظومة الفساد في مصر، و فكرة توريث السلطة لابنه جمال مبارك، الذي زاد من حدّة الاستبداد على الرغم من أن النظام السياسي المصري نظام جمهوري[2] فكل ذلك الاحتقان و الاضطهاد الممارس ضد الشعب حسب رأي الشعب المصري هو الذي قاد إلى قيام ثورة 25 يناير 2011، والمطالبة بإسقاط النظام السياسي القائم والانتقال إلى نظام ديمقراطي، يراعي ويضمن حاجيات الشعب ويكفل حقوقهم الأساسية، والدعوة بالمطالبة بتنحي الرئيس حسني مبارك من السلطة.

المبحث الثاني: أسباب سقوط النظام السياسي المصري وأهم انعكاساته.

تشهد المنطقة العربية عامة، ومصر خاصة شهدت حراكا وموجة من الاحتجاجات، من طرف فئات مجتمعية مختلفة من الشعب من أجل المطالبة بحقوقهم الوظيفية والمهنية، وكذلك امتدت الاحتجاجات لتشمل المطالبة بالحقوق والحريات الأساسية، والعدالة الاجتماعية وغيرها من المطالب، مدعومة بغضب

[1] أنور محمود زناتي، مصر 2013، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص ص: 03-04.

[2] مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص: 62.

شعبي متصاعد جراء كل أشكال التسلط والاستبداد، وغلاء المعيشة والفقر، إذ يبدو أن هذه الاحتجاجات التي مسّت كل النواحي والمواقع العمالية والوظيفية في مصر، وكانت محصلة هذه الاحتجاجات هو بداية شرارة الثورة 25 جانفي 2011، وعليه انطلاقا مما سبق نوضح أهم الأسباب التي أدت لقيام الثورة والإطاحة بالنظام السياسي المصري في النقاط التالية:

- الأسباب السياسية التي أدت لسقوط النظام السياسي المصري.
- الأسباب الاجتماعية التي أدت لسقوط النظام المصري.
- الأسباب الاقتصادية التي أدت لسقوط النظام المصري.

المطلب الأول: الأسباب السياسية التي أدت لسقوط النظام السياسي المصري.

هناك العديد من العوامل السياسية التي ساهمت في إسقاط النظام السياسي المصري، ومن بين تلك الدوافع التي قادت إلى ثورة الشعب المصري نذكر:

أولا: الأزمة البنائية في النظام السياسي.

والتي تتمثل أهم مظاهرها التي يعاني منها النظام السياسي المصري خصوصا، شخصانية السلطة أو شخصنة الدولة، فهذه المشكلة التي عانت منها الدولة والنظام السياسي في حد ذاته ممّا أثر على أدائه وفعاليته كون هذه المشكلة تعد المهدد الأساسي لاستمرار كفاءة واستقرار الدولة، وكذلك المسبب الأساسي لانهيار أسسها وقوامها التي تقوم عليه.[1]

فالاستبداد والتسلّط، والانفراد بالسلطة أحد الملامح الرئيسية للنظام السياسي المصري في عهد الرئيس حسني مبارك، والأمر الذي زاد من رغبة المواطنين بالثورة ضد النظام السياسي الجائر، وتحقيق نوع من

[1] محمد مختار قنديل، محمود خليفة جودة، " أبعاد وتداعيات الثورة المصرية داخليا وخارجيا"، جريدة الحوار المتمدن، العدد: 3404، 22 جوان 2011.

الديمقراطية، فعلى الرغم من مضي أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال إلى التعددية الحزبية في مصر – حتى ولو بشكل مقيّد–إلا أنها لم تشهد تحولا ديمقراطيا حقيقيا، حيث أفضت مسألة الانتقال تحت تصرف إدارة السلطة الحاكمة، وبالتالي فهو لا يستند إلى أسس دستورية وقانونية، تجسّد ما يعرف بالقانون الديمقراطي[1].

والاستبداد كذلك يظهر، من خلال المكانة الكبيرة التي تملكها السلطات الدستورية، المتمثلة في رئاسة الدولة ورئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية، وبحكم رئاسته للحزب الوطني الديمقراطي الذي يحتكر الحياة السياسية في مصر، منذ تأسيسه في أواخر القرن" 20"، فرئيس الجمهورية يسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية.[2]

فرئيس الجمهورية له قيادة الحزب الحاكم، تضمن له السيطرة على التنظيم السياسي الذي لا توجد فواصل واضحة، بينه و بين الدولة و كذلك تضمن له السيطرة على السلطة التشريعية، و كذلك مما يدعم مركز رئيس الدولة هو انتماؤه في الأصل إلى القوات المسلحة، مع أن ذلك ليس شرطا دستوريا، و لكن من تولوا منصب الرئاسة في مصر هم ضباط سابقون، و بالتالي يحرص الرئيس على الحفاظ على ولاء القوات المسلحة ولا يتردد بالاستعانة بهم في حالة الخطر، و يظهر ذلك الصراع بين الرئيس أنور السادات و قيادات الاتحاد الاشتراكي في عام 1971 [3] و إضافة إلى حالة الاختناق السياسي الذي نهجه النظام السياسي عبر التحكّم في تعديلات الدستور، و السيطرة على وسائل الإعلام إذ أدى إلى تعطيل الحياة السياسية، و أصبحت محصورة بيد الأسرة الحاكمة و رجال الأعمال المهيمنة و المستنزفة لثروات البلاد.

---

[1] سعيد خالد الحسن، " الحراك الاحتجاجي بمصر الأسباب والتداعيات" متحصل عليه من الموقع: http://www.MarocDroit.com، بتاريخ: 28 مارس 2014، على الساعة: 15:03.

[2] زياد حافظ، " ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 385، مارس 2011، ص: 12.

[3] مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص: 70.

فمنظومة السلطة المصرية، عانت العديد من المشكلات خاصة الفساد الذي أصبح يسيطر على كافة المؤسسات والسياسات الخاصة بالدولة وأصبح مؤسسة قائمة بذاتها، والسلطة أصبحت تحكمها نخب فاسدة مما زادت في بؤر الفساد، وكذلك القبضة الأمنية التي مثلت جدار الحماية للنخبة الفاسدة، حيث تتجل القبضة الأمنية التسلطية في مصر كالآتي:

- استعراض القوة واستخدامها
- تطور مفهوم أمن الدولة
- فلسفة اهانة المواطن
- ظاهرة البلطجة السياسية[1]

ثانيا: هيمنة رجال المال على السلطة.

فيعد مالكو منشآت الأعمال الكبيرة، الطبقة الاجتماعية الوحيدة التي تدعم النظام الأوتوقراطي، نجد رجال أعمال بارزين في مصر، في الهيئات القيادية في الوطن الديمقراطي، إذ يحتل ستة من أصحاب الأعمال مناصب وزارية، في فترة انتخاب الرئيس حسني مبارك لفترة رئاسية خامسة سنة 2005، وتتضمن المؤشرات التي تبين التأثير القوي لرجال الأعمال في ظل نظام مبارك وهي:

- عدد جمعيات الأعمال الجديدة: فازداد عدد جمعيات الأعمال في فترة حكم الرئيس مبارك، بالإضافة للمنظمتين الرئيسيتين: اتحاد الصناعات المصرية، و الاتحاد العام للغرف التجارية، بما في ذلك المركز المصري للدراسات الاقتصادية، و المنتدى الاقتصادي العالمي في مصر إذ تضم الأمانة العامة للحزب الحاكم، عددا من رجال الأعمال المؤثرين في صنع السياسات الخاصة بالدولة، ولجنة السياسات في الحزب التي يترأسها جمال مبارك ابن الرئيس التي تشكّلت سنة 2002، أصبحت أقوى جهاز في الحزب،

[1] أحمد فهمي، " دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها مشكلاتها سيناريوهات المستقبل" متحصل عليه من الموقع: http://www.dorar.net/art/1267.html، بتاريخ: 29 مارس 2014، على الساعة: 15:59.

عند منتصف عام 2008 كان في هذه اللجنة ما لا يقل عن 25 رجل أعمال من بين أعضائها 125 و هو ما يشكّل خمس مجموع الأعضاء، ازداد عدد رجال الأعمال الأعضاء في مجلس الشعب من 37 عضو سنة 1995 إلى 77 عضو سنة 2000 و 83 عضو سنة 2005، و يرأس هؤلاء عدد من اللجان الهامة[1] ونجد أن تأثير رجال الأعمال في النظام السياسي المصري مس جميع مراكز القوى داخل الدولة وكل السلطات، ومس كذلك حتى الجانب الإعلامي، فينشط رجال الأعمال في مجال تشكيل الرأي العام من خلال وسائل الإعلام التي يمتلكونها، فالصحيفتان اللتان شرعت في النشر في السنوات الثلاث الأخيرة، صحيفة " نهضة مصر" و " المصري اليوم" يمتلكها رجال أعمال، و ثلاث محطات تلفزيونية مستقلة و هي قناة " المحور"، "دريم" و " Otv" [2].

في حيث نجد أغلبية بسيطة من رجال الأعمال، الذين ينظمون إلى الأحزاب والحركات السياسية المعارضة، وهم في الغالب ممن يتبعون الولاءات التقليدية، كحزب الوفد الجديد، إذ يعتبر حزب ليبرالي محافظ على كلا من أفكار وزعماء وقادة حزب الوفد لفترة تعود إلى ما قبل ثورة 1952، الذي كان يضم الحركة الوطنية من مختلف الطبقات المجتمعية وعليه أصبح رجال الأعمال يمثلون أساسا قويا لدعم نظام أوتوقراطي، بدلا من يأخذوا وجهة تدعم و تعزز ديمقراطية النظام السياسي المصري.[3]

ثالثا: العمل بقانون الطوارئ.

[1] جودة عبد الخالق، مصطفى السيد، ص ص: 393-394.

[2]Moheb Zaki, Egyptian Business Elite : Their vision an a investment behavior, Cairo Aden over stiftung and the Arab center for Development and future research, 1999,pp: 331-332.

[3] جودة عبد الخالق، مصطفى السيد، ص: 395.

والذي تسبب في سيطرة الجهاز الأمني على مصر، هو القانون المعمول به باستثناء فترة انقطاع لمدة 18 شهرا في أوائل ثمانينات[1] بموجبه توسعت أجهزة الشرطة، وعلقت الحقوق الدستورية وفرضت الرقابة، و قيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل: تنظيم المظاهرات، أو تنظيمات سياسية غير مرخصة، و بموجب هذا القانون احتجز ما يزيد عن 17000 شخص، ووصل عدد السجناء السياسيين كأعلى تقدير إلى 30000 سجين، يمنح هذا القانون الحكومة الحق في أن تحتجز أي شخص ولفترة غير محددة، و أن تبقي الشخص في السجن دون محاكمة وعليه و في ظل قانون الطوارئ، عانى الشعب المصري من الظلم وانتهاك حقوقه[2] ومن أشهر الأحداث التي ساهمت في اندلاع الثورة هي مقتل الشاب الاسكندري خالد محمد سعيد، الذي توفي على يد رجال الشرطة، في منطقة "سيدي جابر"، في 6 جويلية 2010، و كذلك وفاة شاب آخر هو السيد بلال أثناء احتجازه في مباحث أمن الدولة بالإسكندرية، بعد تعذيبه في أعقاب أحداث تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية، إذ يصل إجمالي ضحايا عنف وزارة الداخلية المصرية، لنحو 350 شهيد في آخر ثلاث سنوات، حسب تقديرات المنظمات المعنية بحقوق الإنسان.

رابعا: حقيقة المجتمع المدني في ظل نظام مبارك.

فنجد أن مؤسسات المجتمع المدني، لا تأخذ حقها بالكامل، باعتبارها حلقة الوصل بين المواطن والدولة، فنجد مصر وبحلول نهاية عام 2008 كان هناك حوالي 30000 منظمة من منظمات المجتمع المدني في مصر، أي منظمة لكل 2800 من السكان المصريين، و هناك منظمات مشرعة و تعاونيات،

---

[1] Klaus segbers,"cascades of collective action? Analyzing the impact of protest history and social media on regime change in the contact of the 2011 uprisings in Egyptian and Syria', Centre for global politics, university berlin, 2013, p : 55.

[2] حسام رمضان، " أسباب قيام الثورة: أسباب ثورة 25 يناير" متحصل غليه من الموقع: http// :www.macbry.com/home/tahrir-egypt/révolution-causes، بتاريخ: 08 أفريل 2014، على الساعة: 20:02.

فهناك 115 غرفة تجارية وصناعية، 24 نقابة مهنية، و 22 نقابة مهتمة بأمور العمال، و 24 حزب سياسي مسجل قانونيا، وحقيقة لا يمثلون القوة الحقيقية لواقع المجتمع المدني المصري ، وحتى إن وجدت هذه المنظمات تكون حبر على ورق[1]فنجد أن الدور المركزي و الرئيسي لمؤسسات الدولة فقط، إذ تهيمن على كافة المجالات ولا تفسح المجال للفواعل الغير الرسمية للدولة، في المشاركة في صنع القرار السياسي للدولة، وأهم الأجهزة المسيطرة هي أجهزة الأمن والشرطة.

خامسا: اللاتوازن بين السلطات.

حيث نجد أنه لا فصل بين السلطات وكذلك هيمنة سلطة على حساب أخرى، وهذا ما ميّز الأنظمة العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، فالسلطة التنفيذية هي مركز القرار ولها جميع السلطات و الاختصاصات، وتأتي السلطة التشريعية كسلطة تابعة للسلطة التنفيذية، مما قلل ذلك من مكانة البرلمان، ففي ظل النظام الذي منح للرئيس صلاحيات غير عادية، جعلته متحكما في جميع الأمور التي تخص العملية السياسية، فهو يمثل رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، واستغلاله أيضا لأدوات أمنية مثل جهاز أمن الدولة كالشرطة الأمر الذي زاد من درجة السيطرة والهيمنة.[2]

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية التي أدت لسقوط النظام السياسي المصري.

يشير المحللون الاقتصاديون فيما يخص الشأن المصري، بأن الأوضاع الاقتصادية في تدهور، خاصة في فترة حكم مبارك، وهذا التراجع في المستوى الاقتصادي مس العديد من المجالات الاقتصادية وخلق مجموعة من الأزمات نذكر منها:

أولا: في مجال تصدير الغاز لإسرائيل.

ففي عام 2004 أبرمت أربعة عقود تقوم بموجبها مصر بتصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل، و يمتد هذا إلى غاية عام 2030، إذ تسببت هذه العقود في أزمات عدّة بسبب معارضة خبراء بترول وسفراء

[1]Hamdy hassan," civil society in Egypt under the Mubarak regime', afro Asian journal ofsocial sciences, vol :02, No : 22, 2011, p : 03.

[2] أنور محمود زناتي، مرجع سابق، ص: 05.

سابقين، خاصة أن التصدير لا يجب أن يبدأ إلا في حالة وجود فائض، وهو مالا يتوفر في مصر، و اعتبرت تلك العقود إهدار للمال العام، و مجاملة لإسرائيل، فضلا على ما يشوبها من فساد وعدم وجود شفافية، وهذا ما دعا المحكمة الإدارية العليا لإصدار أحكام ببطلان قرار وزير البترول " سامح فهمي" لتكليفه مدير شركات عامة لبيع الغاز لشركة " حسين سالم" التي بدورها تصدره إلى شركات الكهرباء الإسرائيلية[1] و كان ذلك في فترة حكم الرئيس مبارك.

ولعل كذلك من أخطر الجرائم التي اكتشفت في هذا النظام، هي تلك العقود والتعاملات في مجال النفط والغاز كما ذكرنا مع إسرائيل وغيرهما من البلدان فقد كشف هذا الملف بوضوح مقدار العبث بمقدرات مصر وشعبها لصالح الرئيس السابق مبارك وبعض المحيطين به، ووفقا لأكثر التقديرات تحفظا فإن ما ضاع على مصر وشعبها من جراء سياساته يتجاوز منذ عام 2000 حوالي 05 إلى 08 مليارات دولار سنويا ذهبت إلى أشخاص محددة من بينهم وعلى رأسهم الرئيس السابق[2]

ثانيا: تصاعد حدّة الأزمات الاقتصادية.

ففي ظل حكم نظام مبارك، تزامنت معه الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالنظام، إذ قام بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي، برعاية صندوق النقد الدولي (SAP) الذي يرى في أنها تساعد على نجاح قضايا الاقتصاد الكلي، ولكن كان العكس فقد أثر ذلك سلبا على الاقتصاد والمجتمع، وكذلك الجهود الرامية إلى خصخصة القطاع الاقتصادي في عام 2000، ولكن سياسات الصندوق الدولي لم تنجح.[3]

وكذلك من بين الأزمات الاقتصادية أيضا، تلك التي ظهرت عام 1991 إذ أصدرت الحكومة المصرية، قانون قطاع الأعمال رقم "53" الخاص بالشركات القابضة، ثم أصدرت في عام 1993، القانون رقم "93" الخاص بالقطاع نفسه ثم تقدم الحكومة بموجبه على بيع شركات القطاع العام التي هي

---

[1] حسام رمضان، مرجع سابق.

[2] عبد الخالق فاروق، " الاقتصاد السياسي للثورة المصرية"، مجلة الديمقراطية، العدد: 49، جانفي 2013، ص: 58.

[3] K,V.Nagaraja, opcit, p : 29.

ملك الشعب بغرض توقفها عن التدخل في العملية الإنتاجية، مما يفتح باب أمام الاستثمار الأجنبي في مصر، واتخاذ الإجراءات القانونية التي تقضي على تحرير الاقتصاد المصري.[1]

ففي ظل التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي، الذي انجر عنه آثار جدّ سلبية على تلك السياسات، خاصة فيما يخص الفقراء ومحدودي الدخل بصفة أساسية وتلك الإجراءات المتخذة فيما يخص، إلغاء الدعم السلعي وزيادة أسعار السلع والخدمات، وزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام على القطاعات الاجتماعية، وغيرها أدت إلى تدهور أوضاع هذه الفئة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

فالسياسة الاقتصادية للرئيس لمبارك موجهة لخدمة الطبقة الرأسمالية الكبيرة المحلية والأجنبية، على حساب الطبقة الوسطى والفقراء، وعليه فمن الأسباب الاقتصادية المؤدية للثورة هما:

- ✓ البؤس الفعلي لجماعات فقيرة في المجتمع المصري.
- ✓ إحساس الجماعات بأن كل الظروف السائدة تمثل عائق أمام أي نشاط اقتصادي، فالجماعات الطبقة الوسطى صاحبة المشاريع تفتقر لأدنى الحقوق وأدنى الفرص من أجل كسب دخل يمكنها من تحقيق احتياجاتهم الضرورية.[2]

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية التي أدت لسقوط النظام السياسي المصري.

هناك العديد من العوامل الاجتماعية، التي أدت لسقوط النظام السياسي المصري السابق، وخلق جملة من المشاكل الاجتماعية، ونذكر من بينها النقاط التالية:

---

[1] سارة عبد الحميد، إبراهيم الديب، " الحركات الاحتجاجية في مصر 2005، 2010 دراسة في الأسباب والنتائج" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية، متحصل عليه من الموقع:
http:/www.democratic.de/wordpress/ ?page id=31، بتاريخ: 10 أفريل 2014، على الساعة: 10:05.

[2] حسام رمضان، مرجع سابق.

أولا: ارتفاع نسبة البطالة.

إذ أنتجت هذه السياسات التي انتهجها، الرئيس السابق مبارك وجماعات رجال المال والأعمال طوال ربع قرن الماضي، أدى إلى تزايد أعداد العاطلين عن العمل عموما والشباب وخريجي المعاهد والجامعات خصوصا، حيث تجاوز هذا العدد وفقا لبعض التقديرات من الباحثين أن حوالي 09 ملايين عاطل يشكلون حوالي 22% من حجم القوى العاملة و ذلك كان في عام 2010، مما جعلت سياسة الرئيس السابق أن تحول هذه الطاقة البشرية العظمى إلى عبء على طموحهم و رغباتهم في الحياة[1] فعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية في عام 2000 إلا أن مستويات البطالة في زيادة.

وعليه فتعتبر بطالة الشباب هي السمة الغالبة على شكل البطالة في مصر، وأكثر أنواع إقصاء الشباب خطورة، فحوالي 90% من العاطلين عن العمل يقل عمرهم عن 30 سنة، ولذلك تعتبر بطالة الشباب في مصر مرتفعة بكل المقاييس، إذ تشير تعدادات عام 2006 إلى أن إجمالي عدد العاملين في القطاع غير منظّم ارتفع إلى 7،9 مليون عامل من 5 مليون عام 1996.

العمل بنحو الثلث، أي من 32% عام 1998، إلى 24% عام 2009، لكن هذا لا ينفي أن البطالة مازالت مؤشرا لوجود مشاكل يواجهها الشباب عند الدخول لسوق العمل.[2]

ثانيا: زيادة معدلات الفقر.

الزيادة الكبيرة في عدد السكان في مصر، والذي وصل عددهم 92 مليون مصري، يعيش منهم أكثر من 82 مليون داخل البلاد وأصبحت الدولة المصرية من أكبر الدول قمعية واستبدادية، وتراجعت سياساتها الاجتماعية و اتسعت دوائر الفقر و التهميش الاجتماعي والسياسي داخلها[3] إذ أثبتت الدراسات

[1] عبد الخالق فاروق، مرجع سابق، ص ص: 58-59.

[2] سلمى الفوال، تقرير التنمية البشرية في مصر 2010، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص: 04.

[3] نبيل عبد الفتاح، " الثورة والاندماج الوطني"، مجلة الديمقراطية، العدد: 51، 2013، ص: 89.

في أواخر عام 2010 على أنه وصل إجمالي سكان مصر الذين يعيشون تحت خط الفقر بنحو 40%، ووصل إجمالي دخل الفرد منهم نحو 02 دولار في اليوم.

فكل هذا يستلزم إعادة تجديد دور الدولة القومية في مصر، وإعادة إصلاح هياكلها وسلطاتها، وتطوير وإعادة صياغة سياساتها الاجتماعية.[1]

ثالثا: وجود أزمة توزيع في سياق عملية النمو.

واجهت مصر أزمة توزيع حقيقية خاصة بعد فترة 1990-1991، و كانت هذه الأزمة تمس القطاع الحضري بشكل خاص، لأن المؤشر في ارتفاع من 34،1 في عام 1991/1990 إلى 37،5 في سنة 2005/2004، و لا توجد أدلة على زيادة عدم العدالة في القطاع الريفي بعد سنة 1991/1990، و لكن الرمز الكبير لأزمة التوزيع في هذا القطاع هو قانون 96 لعام 1992، التي كلفت ثبات الإيجار، و أمنت استقرار العلاقة الايجارية في الزراعة، وتبين الأدلة أن نسبة مالكي الأراضي نزلت من 6،1% سنة 1960 إلى 5،8% عام 2000، و هو ما يضمن تزايد سوق البائعين بالنسبة للأراضي الزراعية.[2]

رابعا: ارتفاع الأسعار وتدني الأجور.

إضافة لما سبق يعد ارتفاع الأسعار بالنسبة للمواد الغذائية من بين الأسباب التي أدت لقيام الثورة في مصر، إذ شهدت المواد الغذائية خاصة والمواد واسعة الاستهلاك ارتفاع محسوس، وأصبح المواطن لا يستطيع أن يوفر حتى أبسط احتياجاته الضرورية، وكان هذا السبب الحدث المركزي في إضراب عمال

[1] Anderyv korotaye, Julia zikina, "Egypt revolution: a democraphic structural analysis', entelequia revista interdisciplim, No: 13, 2011, p: 147.

[2] مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ص: 390-391.

مصنع الغزل النسيج، للمطالبة بزيادة الأجور والحوافز،وكذلك المطالبة بالمساواة في الأجور مع الفئات المجتمعية الأخرى.[1]

المبحث الثالث: حالة مصر خلال المرحلة الانتقالية والمرحلة التأسيسية.

عادة ما يعقب قيام أي ثورة، هو دخول الدولة في فترة انتقالية من خلالها، يتم فيها الإعلان عن دستور جديد، وعرضه للاستفتاء الشعبي وهذا ما حدث بالضبط في مصر، وعليه ومن خلال ما تقدّم سنتطرّق في هذا المبحث إلى النقاط التالية وهي:

- ✓ مصر خلال المرحلة الانتقالية.
- ✓ مصر خلال المرحلة التأسيسية.

المطلب الأول: مصر خلال المرحلة الانتقالية.

فبعد الثورة المصرية وما حققته من أهداف خاصة فيما يتعلق بمسألة الإطاحة بنظام حكم مبارك، نجد أنه بعدها مباشرة ظهرت صراعات واختلافات مسّت جميع الجوانب، وساهمت في خلق نوع من اللاتوازن داخل النظام السياسي المصري نذكر من أهمها:

أولا: الصراعات السياسية.

وهي تلك التي نتجت عن هامش أحداث سياسية، ككتابة الدستور والانتخابات والاستفتاءات وغيرها، من المسائل ذات الصيغة السياسية وقد ظهر ذلك بين تيارين هما:

[1]Anderyv korotayev, Julia zikina,opcit, p : 145.

التيار الأول: وهو التيار الإسلامي والذي يشير إلى تيارات الإخوان المسلمين والسلفيين والجهاديين، والذين يعتبرون الدين الإسلامي مرجعية لتأسيس نظام سياسي، فنجد أن هناك تحولات على خارطة القوى الإسلامية ويمكن رصدها بعد ثورة 25 يناير 2011[1] في مصر في التالي:

- ✓ أصبحت الأحزاب الإسلامية جزءا من النظام السياسي للدولة.
- ✓ ظهور التيار السلفي كقوة اجتماعية وسياسية، ارتبط ظهوره بما أطلق عليه (بالظاهرة المشيخية) من ناحية، ومن ناحية أخرى تعدد الأحزاب التي تعبر عنه.
- ✓ استطاعت القوى الإسلامية ولأول مرة، في تشكيل حكومات استنادا إلى أغلبيتها البرلمانية بنسبة 70% بعد الثورة[2].
- ✓ جاءت هذه القوى الإسلامية للسلطة عن طريق صناديق الانتخابات والتي تعد إحدى آليات الديمقراطية، وهو ما يثير جدلا متناقضا في مسيرة التحولات السياسية.[3]
- ✓ إذ عرفت خريطة القوى الإسلامية ما بعد الثورة في مصر، تنافسا سياسي على أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية، حيث تنافس وبقوة على المقاعد التيار السلفي وتيار الإخوان.
- ✓ انتقال القوى الإسلامية التي مارست العنف في التسعينات كالجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد، إلى المشاركة السياسية وتأسيس أحزاب إسلامية وأصبح لها مكانة في البرلمان ووجود سياسي كذلك على

---

[1] أحمد عبد ربه، " الصراعات في مصر بعد الثورة محاور ومألات" مجلة الديمقراطية، العدد: 51، 2013، ص: 112.

[2] فيفيان فؤاد، " الأقباط والعمل الاجتماعي في مصر آليات الاندماج والحضور المجتمعي"، من مؤلف: علي ليلة، عصام عبد الله و آخرون، الأقباط في مصر بعد الثورة، الإمارات العربية المتحدة: مركز المسبار للدراسات و البحوث، 2012، ص: 94.

[3] كمال السعيد حبيب، " تحت التشكيل: خارطة القوى الإسلامية بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد: 47، العدد: 188، أفريل 2012، ص: 12.

الساحة السياسية بعد الثورة، وأصبحت الفرصة متاحة لكل القوى المتمردة داخل الخريطة السياسية الإسلامية للتعبير من خلال الأحزاب المنشقة عن الإخوان المسلمين على وجه الخصوص.[1]

التيار الثاني: أو بما يسمى بالتيار الليبرالي وكذلك عرف بالتيار المدني أو العلمانية أو اليسارية، التي لم تنكر الدين وأهميته في المجتمع، لكن أرادت أن تختار المرجعية المدنية التي تستند لها الدولة.[2]

ودار الصراع حول مسألة هوية الدولة، ومرجعيتها وعلاقتها المؤسسية وكذلك عن هوية المجتمع و أفراده في مواجهة الدولة خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة والأقباط[3] وهذا الأخير وما يعانيه من مشكلات على المستويين السياسي والاجتماعي، وخاصة ما تعلق بمشكلة الاندماج بعد الثورة، فيعد صعود بما يعرف بتيارات الإسلام السياسي،[4] وتواتر الأحداث الطائفية كان آخرها أحداث الخصوص، وما تبعها من مواجهات في محيط الكاتدرائية المرقسية بالعباسية وكذلك تبدل العلاقة بين الدولة والمؤسسات الدينية بوجه عام، والكنيسة بوجه خاص ثم – برلمان غير دستوري– ذو أغلبية إسلامية، ثم يليه انتخابات رئاسية أفرزت صعودا إسلاميا إلى سدة الحكم، كلها معطيات تؤثر على الاندماج السياسي والاجتماعي للأقباط[5] ولكن رغم تكتيك " التوافق الوطني" قد استخدم بواسطة الطرفين المتصارعين إلا أن في النهاية انتهى الأمر بدستور غير توافقي، كون أن أساس الصراعات هو صراع مرجعيات وهويات ومن الصعب وجود حلول وسط فيما بينهما فما بالك بالتوافق.[6]

---

[1] نفس المرجع، ص: 13.

[2] السيد ولد أباه، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير، بيروت: جداول النشر والتوزيع، 2011، ص ص: 123-124.

[3] أحمد عبد ربه، مرجع سابق، ص: 112.

[4] ستيفن بروك، "السياسة الأمريكية حيال الحركات الإسلامية"، من مؤلف: الحكومات الغربية والإسلام السياسي بعد2011، الإمارات المتحدة العربية: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2013،ص:4

[5] مي مجيب، " الأقباط في الصراع السياسي والاجتماعي"، مجلة الديمقراطية، العدد: 51، 2013، ص: 115.

[6] نفس المرجع، ص: 116.

والمتتبع لواقع النظام السياسي المصري، يمكن رصد أربعة ملامح أساسية للمجتمع المصري بعد الثورة:

1- أهمية دور المثقّف التقليدي والذي ساد طوال القرن "20" والذي كان يقوم على أساس تبني رؤية نقدية، لأحوال المجتمع والاهتمام بالشأن العام من خلال تبني إيديولوجيات متعددة، قد سقط لحساب دور جديد ناشئ يطلق عليه الناشط السياسي، ونجد هذا الأخير ممثلا في كافة الأعمار وليس من الضروري أن يصدر عن إيديولوجيا محددة، وما يميزه هو قدرته على تحريك الشارع في اتجاه معارضة السلطة، سواء في ذلك السلطة السابقة أو السلطة الحالية في المرحلة الانتقالية.

2- ظهور فئة الحشود الجماهيرية الهائلة والتي حلت محل فئة الجماهير التقليدية التي خرجت للشارع للمعارضة والتظاهر.

3- بروز التناقض بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية.

4- إصرار الجماهير على المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار من أول المستوى المركزي إلى أدنى مستوى، وكذلك الرقابة الفعالة على تنفيذ القرار والاعتراض إن لم يكن يخدم المواطنين.[1]

ثانيا: بداية المرحلة الانتقالية.

فبعد الثورة والإطاحة بنظام مبارك السابق، والتي بدأت بخروج ملايين المصرين في مظاهرات حاشدة في 25 يناير 2011، واستمرت إلى غاية تخلي رئيس الجمهورية السابق عن منصبه يوم 11 فيفري 2011 و تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسؤولية إدارة شؤون البلاد ودخلت مصر في مرحلة انتقالية، التي امتدت إلى أن أجريت الانتخابات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد للبلاد، وأسقطت بقايا

[1] السيد ياسين، " النخبة والثورة: أسباب انهيار الأنظمة السياسية"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، متحصل عليه من الموقع، http://www.crssmideaat.org/artical/detail-asp-xid=238، بتاريخ: 11 أفريل 2014، على الساعة: 16:00.

نظام الحكم السابق وإلقاء القبض على العديد من رموزه في مقدمتها رئيس الجمهورية ونجلاه ورئيس الوزراء، ورئيس مجلس الشورى والشعب، ومجموعة قيادات الحزب الوطني الحاكم أنداك، وبعض رجال الأعمال و السياسيين والموالين للسلطة الذين اتهموا بالفساد وسوء استغلال النفوذ.[1]

كما شهدت هذه الفترة تفكيك للإطار الدستوري والقانوني لدولة مصر، وعطل الدستور، واستبدل به إعلان دستوري مكون من 63 مادة، وإعلان دستوري مكمل في شهر جوان 2012، وكذلك الاستفتاء حول التعديلات الدستورية في مارس 2012، و كذلك الاستفتاء حول مشروع الدستور في ديسمبر 2012 حيث أجريت هذه الانتخابات، في ظل مواجهات عنيفة بين كل من السلطة و قوى الثورة، والقوى السياسية نفسها التي كانت تشارك في الثورة ثم تفرقت بعد تنحي الرئيس مبارك عن الحكم.[2]

ففي فترة قيام الثورة في مصر، شهدت جملة من الاحتجاجات شكلت موجات متصاعدة في اتجاهات ثلاثة هي:

1- **الاحتجاجات السياسية:** و قد حمل لواءها تيارات ليبرالية تمثلت في حركة "كفاية"، و جريدة البديل للمفكر السيد سعيد، و كذلك صحيفة الدستور التي تمثلت في مناوشات الصحافي إبراهيم عيسى الذي تجرأ على مقام الرئاسة بمقالته الشهيرة " الآلهة لا تمرض"، ساخرا من احتجاج الدولة الرسمي على كونه يتساءل عن صحة الرئيس، ومحمد البرادعي الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، و اندماجه في الجمعية الوطنية للتغيير، الشخصية الوحيدة التي تخرج عن النظام، والمطالبة بالتغيير الفوري وكذلك إصراره على حمل المسألة المصرية إلى محافل دولية عديدة.[3]

---

[1] محمد شريف بسيوني، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع،2012، ص: 82.

[2] عبد الغفار شكر، " انتخابات المرحلة الانتقالية والتحول الديمقراطي"، مجلة الديمقراطية، العدد: 49، جانفي 2012، ص ص: 19-20.

[3] فتحي العفيفي، " الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المؤلمة دراسة في صناعة المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 390، أوت 2011، ص ص: 160-161.

2- **الاحتجاجات الاجتماعية:** فإن تحريك هذا الثبات قد شجّع الجماعات الفئوية على التعبير عن مطالبها والتظاهر، في ظل التعسّف التي تمارسه الدولة في حق مواطنيها، ومما زاد الاحتقان وتصعيد التصميم، هو المعالجة الأمنية و لاسيما عندما تطاول رجال الشرطة على أهل القضاء و تعدّو عليهم بالضرب والإهانة، وعليه فإن الحركات الاجتماعية في فترة الثورة تتسم بالتجديد[1] على مستوى: الفاعلية، التكتيكات، الأدوات، و الدليل على ذلك حركة 06 أفريل شباب من أجل التغيير، فهي حركة سليلة حركة كفاية وتكوّنت من مجموعة من الشباب المصري، وما يميّز هذه الحركة هو أنها تضم أطياف متعددة، إذ انظم إليها الذين انشقوا على الحزب الوطني، أو حزب الغد أو الإخوان المسلمين إلى جانب عدد من الأحزاب الأخرى، إذ نجد أن هذه الفئة العمرية لم تجد ضالتها في الأحزاب السياسية فانضمت إلى هذه الحركة، إذ هذه الأخيرة تقدم ما يتوافق وتطلعات الشباب، و هذا ما أكدته الثورة المصرية من خلال بروز تلك الظاهرة الجيلية.[2]

3- **النضال الإلكتروني:** فالشبكات العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتويتر وغيرها، ساهمت بشكل مركزي، في التعبئة والتنظيم وتدجين الخطاب الثوري، وكذلك لا ننسى مساهمة فئات الشباب في عمليات النضال الإلكتروني، إذ حظيت هذه الفئة بالنصيب الأوفر.[3]

وفي ظل كل المشاكل والانسداد الذي يعاني منه المجتمع المصري من جراء سياسة الرئيس السابق، قام شباب مصر على اختلاف مستوياتهم بمسيرة مليونية هي الأكبر من نوعها منذ بدء ثورة 25 يناير حيث احتشد ما يزيد عن مليوني مصري في ميدان التحرير، و ذلك عقب الخطاب الذي ألقاه الرئيس عبر

---

[1] عمرو شوبكي، " الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 314، 2011، ص ص: 113-114.

[2] سمية متولي، " الحركات الاجتماعية الجديدة وإعادة تعريف سياسي"، من مؤلف: إكرام بدر الدين، الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية، القاهرة: أعمال المؤتمر السنوي الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس، 2011، ص: 226.

[3] فتحي العفيفي، مرجع سابق، ص ص: 161-162.

التلفزيون الحكومي، و كان شعار المتظاهرين هو المطالبة بسقوط نظام مبارك و تنحيه عن الحكم، و كذلك عمر سليمان، و طالبو الجيش بإنقاذ مصر، و في 11 فيفري 2011، خرج اللواء عمرو سليمان نائب الرئيس ليعلن رسميا عن تنحي الرئيس مبارك[1] وأنه سوف يتم تفويض السلطات إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي سيتولى إدارة مصر في الفترة المقبلة، وكذلك ضمان الانتقال السلمي للسلطة بعد تعديلات دستورية وانتخابات حرّة، وذلك تمهيدا لاختيار حكومة مدنية.[2]

وتم إصدار إعلان دستوري جديد، يتضمّن المواد التي تم الاستفتاء عليها في 19 مارس 2011، وهكذا انتهى دستور 1971، و أصبحت السلطة خالصة في يد المجلس العسكري برئاسة المشير طنطاوي و نائبه الفريق عنان رئيس الأركان و حدد طريقة للانتقال إلى نظام سياسي بمؤسسات دستورية[3] و بعدها بدأت انتخابات مجلس الشعب و الشورى في أكتوبر، و ديسمبر 2011، و ثم بعدها تشكيل جمعية تأسيسية لوضع مشروع الدستور، ثم انتخابات رئاسية غير محددة التوقيت، و منذ ذلك الحين و مصر تحت حكم المجلس العسكري ورئاسته، إلى غاية انتخاب الرئيس و توليه المسؤولية في 30 يونيو 2012، و حتى بعد تولي الرئيس المنتخب بقى المجلس العسكري في المشهد السياسي، بناءا على إعلان دستوري مكمل أصدر فور حل مجلس الشعب، وقبل وصول الرئيس المنتخب للسلطة، وجعل السلطة التشريعية في يد المجلس العسكري بل وفرض وصاية على الرئيس وعلى الجمعية التأسيسية للدستور إلى غاية أوت 2012، و في أعقاب الجريمة الإرهابية التي استهدفت موقع عسكري للقوات المسلحة، و راح ضحية الجريمة 16 جندي من قوات حرس الحدود، و بعدها أعلن الرئيس المنتخب إعلانا دستوريا ألغى بموجبه الإعلان المكمل و أنهى دور المجلس العسكري السياسي[4]، فقيام ثورة 25 يناير، كانت حقيقة ثورة

[1] عبد القادر شهيب، الساعات الأخيرة في حكم مبارك، الشارقة: مكتبة أخبار اليوم، (د س ن)، ص: 31.
[2] حمادة إمام، أبناء الرؤساء من القصور إلى السجون، القاهرة: دار كنوز للنشر والتوزيع، 2012، ص ص: 156-157.
[3] عادل سليمان، " الجيش وثورة يناير"، مجلة الديمقراطية، العدد: 03، 2013، ص ص: 34-35.
[4] جمال جبريل، " الدستور بين الصناعة والمضمون"، مجلة الديمقراطية، العدد: 02، 2013، ص ص: 34-35.

على إسقاط الدستور، فشكلت لجنة لإدخال بعض التعديلات على دستور 1971، و أجري استفتاء ووافق الشعب على التعديلات، إلا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة باعتباره السلطة الحاكمة، اكتشف أن عودة دستور 1971، و بالتعديلات التي أقرت بأن من يتولى حكم البلاد رئيس المحكمة الدستورية العليا، فقاموا بإصدار إعلان دستوري متضمنا 60 مادة، و نصت المادة الأخيرة منه على وضع دستور جديد للبلاد، وأن يعقد مؤتمر مشترك من الأعضاء المنتخبين، بمجلس الشعب والشورى لانتخاب جمعية تأسيسية لوضع مشروع دستور جديد خلال 6 أشهر، ثم يطرح للاستفتاء خلال 15 يوما من الانتهاء من وضع المشروع، و قد حدث ذلك.

وبدأت الجمعية التأسيسية جلساتها في 11 يونيو 2012 بمقر مجلس الشورى واستمرت في عملها حتى بداية عملية التصويت، إذ أجري التصويت على مواد الدستور والتي بلغت 236 مادة، وجاء مشروع الدستور مكونا من ديباجة وخمسة أبواب، جاء الباب الأول تحت عنوان مقومات الدولة والمجتمع، و الفصل الأول عن المقومات الأساسية وأهم ما استحدث في هذا الباب الإشارة في المادة الثانية، والتي كانت محل جدل بين التيار الإسلامي خاصة وحزب النور السلفي ، وتفسير المحكمة الدستورية العليا في أحكامها لمبادئ الشريعة الإسلامية بأنها أحكام قطعية الثبوت، قطعية الدلالة مما يخرج الأحكام الواردة في النصوص الضنيّة الثبوت.[1]

وعليه فإن الفترات الانتقالية غالبا ما تنتهي بوضع دستور جديد للبلاد ويتم الاستفتاء عليه، وذلك تمهيدا لإقامة نظام سياسي جديد، محل النظام الذي قامت الثورة للتخلص منه، إذ شهدت المرحلة الانتقالية في مصر التي بدأت في فيفري 2011، و انتهت في ديسمبر 2012، استفتاءين أولهما في مارس 2011، حول تعديل 09 مواد في دستور 1971 و كانت الموافقة عليه بنسبة 77 % تحت تأثير

[1] نفس المرجع، ص: 68.

دعاية التيار الإسلام السياسي، ومع ذلك فقد تفاجأ رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير الطنطاوي وذلك بحكم القرار بقانون رقم 04 لسنة 68 بإصدار إعلان دستوري وليس العمل بالدستور 1971 المعدّل، ففي ظل عودة دستور 1971[1] فمعناه تخلي المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن السلطة، وعودته إلى مهامه الأصلية في القوات المسلحة لأنه لا مكان له طبق لذلك الدستور خاصة في ظل دعوات لتشكيل مجلس رئاسي يتولى الحكم مؤقت لحين بناء مؤسسات الدولة.

المطلب الثاني: مصر خلال المرحلة التأسيسية.

شهدت الساحة السياسية المصرية، خصوصا بعد إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية مجموعة من التطورات أهمها:

أولا: الانتخابات الرئاسية وصعود الإسلام السياسي في مصر.

فبعد انقضاء المرحلة التي بدأت بسقوط نظام مبارك السابق وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة، إدارة شؤون البلاد، انتهت بإعلان فوز محمد مرسي في 20 جويلية 2012 بالانتخابات الرئاسية[2]، و بعد فوز " حزب الحرية والعدالة" الذراع السياسية لحركة الإخوان المسلمين، وحزب " النور" السلفي، بأغلبية المقاعد في الجمعية التأسيسية بعد انقضاء حكم المجلس العسكري، جعل ذلك الإسلاميين في موقع المهيمن على مشهد الحكم في البلاد، و ذلك في ظل غياب حكومة ائتلافية حيث بدا الصراع حادا بين العلمانيين و الإسلاميين في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية[3] وقد استطاع حزب العدالة والحرية أن يحصل على 47% من أصوات الناخبين، وأن يصبح رئيس البرلمان منه، كما سيطر الحزب على أغلب لجان مجلس الشعب المصري.

---

[1] عبد الغفار شكر، مرجع سابق، ص: 64.

[2] أحمد زايد، " الشرعية جدل الهدم والبناء" مجلة الديمقراطية، العدد: 02، 2013، ص ص: 35-36.

[3] أنور الجمعاوي، " الثورات العربية الوعد والإنجاز والمآلات"، مجلة الديمقراطية، العدد: 05، 2013، ص: 106.

وفي انتخابات مجلس الشورى المصري (الغرفة الثانية للبرلمان) حصل الإخوان على نسبة أعلى من الأصوات، تمثّلت في 58,3% وكما في مجلس الشعب، فإن مجلس الشورى لجماعة الإخوان المسلمين[1] ولعل أهم حدث سياسي شهدته الحياة السياسية في مصر خلال العهدة القصيرة للرئيس محمد مرسي، الذي تولى الحكم بصفة رسمية في 20 جويلية 2012، وبعد توليه الحكم أصدر الرئيس مرسي في 21 نوفمبر 2012 إعلان دستوري[2] وأهم ما ميّزه هو أنه:

- ✓ أعطى صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية
- ✓ التغيير الجوهري الذي مس المؤسسة العسكرية، إذ أثبتت هذه الأخيرة ومنذ بداية الثورة في مصر، عن انحيازها وعدم تدخلها بين الأطراف السياسية لكن تدعم الشعب قادة الثورة، ولكن ما حصل هو دعمها للرئيس مرسي، لعل تأمين الجيش للاستفتاء على الدستور وإعطاء ضباطه حق الضبطية القضائية خير دليل على هذا الدعم.

ولكن في النهاية بقيت المؤسسة العسكرية خارج دائرة التدخّل المباشر في الصراع السياسي بين قياداتها وقيادات الإخوان ومؤسسة الرئاسة وهذا ما جعل في النهاية توافق سياسي مستمر منذ المرحلة الانتقالية[3] إلاّ أن هذا الإعلان الدستوري قد نال تأييدا من قبل الداعمين لسياسة مرسي ونظامه، وظهور طرف أخر رافض ومستاء ومعارض لمرسي ونظامه، بحجة أن الفترة التي حكم فيها الرئيس مرسي وجملة القرارات التي اتخذها في تلك الفترة ، تخدم مصلح جماعة معينة على حساب المصلحة العامة، وتدعم التيار الإسلامي الأمر الذي دفع بالمعارضين للاحتشاد مجددا في الميادين، ومطالبة القوات المسلحة

[1] كمال السعيد، مرجع سابق، ص ص: 13-14.

[2] محمد الشيوخ، " منحى الدراسات لظاهرة الصعود الإسلام السياسي" متحصل عليه من الموقع: http://www.rasid.com/?act/.id=50966، بتاريخ: 11 أفريل 2014، على الساعة: 23:00.

[3] زياد عقل، " تغيرات في الخريطة السياسية المصرية"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، متحصل عيه من الموقع: http://www.acpss.org.eg/review-aspx?serial=112، بتاريخ: 11 أفريل 2014، على الساعة: 22:40.

للتدخّل، ويرى المعارضون لنظام مرسي أن الأزمة البنائية التي عانى منها النظام السياسي المصري قد زادت حدتها في فترة حكم الرئيس مرسي، ويلخصوا أهم ما ميز تلك الفترة بما يلي:

- ✓ استمرار عملية التآكل المؤسسي في أجهزة الدولة ومؤسساتها، بحيث أصبحت عاجزة عن القيام بوظائفها بكفاءة وفعالية، خاصة إذ كان الأمر يمس أبرز مؤسستين منوط بهما فرض الأمن والنظام وتحقيق العدالة وهما المؤسسة الأمنية والقضائية، وكل ذلك يؤكد على فشل النظام الجديد في وضع استراتيجيات خطط مدروسة، لإعادة هيكلة إصلاح أجهزة الدولة مؤسساتها مما يشكل ذلك خطر على مستقبل الدولة والمجتمع[1]
- ✓ اتساع نطاق حالة الانفلات الأمني بشكل يكاد غير مسبوق في تاريخ مصر الحديث ويتجلى ذلك في مظاهر عديدة أهمها: انتشار ظواهر العنف، وممارسات الاعتداء على المال العام، وانتشار أنواع من الجرائم كانت قليلة الحدوث في المجتمع المصري السابق، كالسطو المسلّح على أقسام الشرطة، و البنوك و الشركات، فكل هذه الأعمال الغير مشروعة، خفضت من أهمية الدولة، وسيادة القانون و تجلى هذا الوضع المأساوي بوضوح، في عملية خطف الجنود السبعة في "سيناء" في ماي 2012[2] في طريقة تعامل الرئاسة ومؤسسات الدولة مع هذه المشكلة، و في هذه الحالة، تصبح دولة مصر ضعيفة في ظل انعدام الأمن وبالتالي لا يمكن الحديث عن تنمية أو ديمقراطية أو حقوق الإنسان[3]
- ✓ تفاقم حدة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى ارتفاع مستمر في أسعار السلع الخدمات، والنقص الحاد في حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي، وفي معدلات الاستثمار وكذلك نقص في

[1] حسنين توفيق إبراهيم، " فجوة الإنجاز وأزمة الشرعية السياسية"، مجلة الديمقراطية، العدد: 51، جويلية، 2013، ص ص: 48-49.

[2] حسنين توفيق إبراهيم، " التحول الديمقراطي من منظور عربي"، مجلة الديمقراطية، العدد: 01، 2013، ص: 84.

[3] أحمد زياد، مرجع سابق، ص: 34.

عائدات السياحة ممّا جعل البلاد تواجه معضلات اقتصادية قد تؤدي بها للانهيار الاقتصاد الكلي للدولة

- ✓ تزايد الانقسامات السياسية في البلاد، إذ انقسم المجتمع إلى قسمين أو معسكرين:
  - معسكر الأحزاب والقوى الإسلامية.
  - معسكر القوى الموصوفة بالمدنية من ليبرالية قومية سياسية.
- ✓ ويدور الانقسام بين المعسكرين حول مجموعة من القضايا التي تتمحور حول: الدستور، وقانون الانتخابات، وأداء مؤسسة الرئاسة، والانتخابات المبكرة وغيرها، فكل هذه الانقسامات في النهاية قد تؤدي إلى حدوث مواجهات عنيفة داخل المجتمع المصري.[1]
- ✓ شيوع حالة الانفلات الإعلامي وحالة الفوضى التي تعيشها البلاد مما يؤدي إلى تراجع المسؤولية في العمل الإعلامي لحساب ممارسات غير قانونية، وممارسة التحريض السياسي الإعلامي.
- ✓ تزايد التوظيف السياسي للدين، خاصة في فترة ما بعد الثورة، فالمساجد تحوّلت إلى منابر للحشد السياسي والتعبير عن المواقف السياسية.
- ✓ انكشاف الأمن القومي المصري، في الوقت الذي تعرف فيه السلطة الحاكمة وقوى المعارضة، وائتلافات الثورة في تجاذبات وصراعات لا تنتهي بشأن مشكلات داخلية.[2]
- ✓ بالنسبة للسلطة الحاكمة والمعارضة التي تعاني هي الأخرى من أزمة جراء الانقسامات والخلافات السياسية، وضعف قواعدها الجماهيرية، مما جعل فجوة كبيرة بين السلطة والمعارضة، وأصبحت جبهة الإنقاذ حالة نموذجية لأزمة المعارضة السياسية، فالأحزاب والقوى المنضوية تحت لوائها، لم

[1] حسنين توفيق إبراهيم، " فجوة الإنجاز وأزمة الشرعية السياسية"، مرجع سابق، ص ص: 49-50.

[2] زياد عقل، مرجع سابق.

تستطع التنسيق فيما بينها من أجل الخروج ببرنامج متكامل يؤهلها لطرح نفسها كبديل قوي ومقنع للحكم القائم.[1]

ثانيا: عزل الرئيس محمد مرسي.

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى عزل الرئيس محمد مرسي، ويرجع ذلك إلى إخفاقه في تحقيق إنجازات ملموسة، تعزز شرعيته الدستورية إلى الفشل في تأسيس منظومة الإنجاز، والتي تتضمن عناصر أساسية وهي:

- ✓ ترسيخ المصداقية السياسية.
- ✓ بناء توافق وطني حول القضايا الكبرى وفي مقدمتها أسس وقواعد عملية التحول الديمقراطي.
- ✓ بلورة رؤية تنموية متكاملة تستند إلى أولويات محددة يتم ترجمتها إلى استراتيجيات وخطط وبرامج عملية.
- ✓ إصلاح الأجهزة والمؤسسات التنفيذية، وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة عن عملية التنفيذ، وتعزيز مبدأ الشفافية[2] وحسب بعض المحللين الذين يرون أنه من بين أسباب تآكل شرعية واهتزاز مصداقية الرئيس، وهو تدني أداء مؤسسة الرئاسة وضعف قدرة النظام على الإنجاز، والسبب الذي أدى كذلك لبروز أزمة مؤسسة الرئاسة هو غياب المؤسسية والمهنية، إذ لم يستطع الرئيس أن يحكم عمل مؤسسة الرئاسة، ويضبط طريقة صنع واتخاذ القرار الرئاسي.[3]

فبالرغم من أنه اختير رئيسا عن طريق الانتخابات، واستمد شرعيته بطريقة دستورية قانونية، إلا أن ذلك لو يمنع الشعب المصري في الوقوف ضد مرسي وسياسته، والتي تكرس الفئوية والجهوية، وتدعم

[1] حسنين توفيق إبراهيم، " فجوة الإنجاز وأزمة الشرعية السياسية"، مرجع سابق، ص ص: 49-50.
[2] سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص ص: 50-51.
[3] أحمد زايد، مرجع سابق، ص: 31.

الأقلية على حساب رأي الأغلبية، وهذا مالا يتوافق ومبادئ وأسس الديمقراطية الحقة، ويعلل المحللون هذا الإطار رأيهم عما جاء في تصريحات الرئيس مرسي التي تضمنت مفردات أكّد من خلالها أن توجهه في المقام الأول هو إلى جماعة الإخوان المسلمين وليس الأمة.

وفي يوم 30 جوان 2013، ثار العديد من المصريين لإسقاط حكم حركة الإخوان، الذين صعدوا للحكم بعد 84 سنة، من تأسيس الجماعة التي مرت بمواجهات طويلة مع السلطات التي حكمت مصر، فسقوط الإخوان أحدث اضطرابا في مخططات إقليمية ودولية تخص منطقة الشرق الأوسط الكبير.[1]

ويعتبر الإخوان المسلمون أن الإطاحة بمرسي انقلابا عسكريا، بينما يؤكد الجيش المصري ومعارضو الإخوان، أن عزل الرئيس مرسي جاء استجابة لإرادة شعبية عبرت عن نفسها في تظاهرات حاشدة، شارك فيها الملايين للمطالبة برحيل مرسي الرئيس المنتخب بعد عام كامل من ولايته، واستكمال مسار الثورة[2] فما ميّز تلك التظاهرات هو خروج جميع الفئات والشرائح الاجتماعية بما فيهم الشرطة، وكذلك مساندة القوات المسلحة لها جاد دليلا على تعثر حكم الإخوان، ولكن كان تعامل الرئيس مرسي هو الاستخفاف بالمتظاهرين، ويفسر تلك التظاهرات بأنها عبارة عن مؤامرة، فهذا الرد السلبي لمؤسسة الرئاسة على احتجاجات 30 جوان، ألزم المؤسسة العسكرية للتحرك، بإعلانها في بيانها يوم 01 جويلية و إمهالها 48 ساعة للاستجابة لمطالب المتظاهرين في إطار حمايتها للشرعية الشعبية، ولكن ظل الرئيس يؤكد تمسكه بالشرعية الانتخابية، كبديل للشرعية الثورية و رفضه لإنذار الجيش، وتلويحه بالعنف اتجاه الرافضين لشرعيته، مما زاد ذلك من تأزم الوضع، ودفع القوات المسلحة واستبقت انتهاء المهلة، باجتماعها

[1] عمر نجيب، " مصر و تحديات المرحلة الانتقالية في زمن الفوضى الخلاقة"، متحصل عليه من الموقع: www.chabakatalbasra.com/art/492.html: //http، بتاريخ: 12 أفريل 2014، على الساعة: 16:05.

[2] مكرم خوري، " مصر: الحكم بالإعدام على 529 من أنصار مرسي وتوقعات بإلغائه أمام النقض"، جريدة الحياة، العدد: 6601، الثلاثاء 25 مارس 2014، ص: 18.

بالقوى الوطنية والسياسية ومؤسسة الأزهر، لتتخذ قرارات 03 جويلية التي أسست لمرحلة جديدة في الثورة المصرية.[1]

كما أورد المحللون أنه منذ عزل الرئيس مرسي من قبل الجيش، تم إحالة الرئيس للعدالة من أجل محاكمته جراء الانتهاكات التي ارتكبها في حق الشعب المصري، والتجاوزات التي ميّزت فترة حكمه خاصة في المجال السياسي والمؤسساتي والقانوني،[2] وشنّت كذلك السلطات المؤقتة حملة قمع بحق أنصار الرئيس مرسي وأسفرت بحسب "منظمة العفو الدولية"، عن سقوط 1400 قتيل على الأقل، وأكثر من نصفهم سقطوا في فض اعتصامي للإسلاميين، في رابعة العدوية والنهضة واعتقلت السلطات الآلاف من الإسلاميين، وإحالتهم للمحاكم[3] و كذلك ازدياد العنف بين مؤيد و معارض للإسلاميين، والهجمات المتكررة على مواقع الجيش والشرطة، خاصة في سيناء، وقتل واختطاف الجنود واستعمال السلاح إضافة إلى بروز "أنصار الشريعة"، التي اعتقدت ما جرى في مصر إعلانا للحرب على معتقداتها، وبتأكيدها على حمل السلاح، إضافة إلى أحداث الحرس الجمهوري، الذي أودى بحياة أكثر من 50 شخص الأمر الذي يستدعي من القيادة الجديدة في مصر العمل بصورة إستعجالية على أربعة نقاط أساسية وهي:

- إطلاق عملية مصالحة حقيقية من دون أي إقصاء على آليات الديمقراطية.
- اتخاذ قرارات ومواقف ذات صبغة ثورية، سواء تعلق الأمر بالمسائل التي تخص الجماهير، أو القضايا المصيرية والوطنية بغية تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي.

[1] محمد مسعد العربي، " ما بعد مرسي: أبعاد التغيرات السياسية في مصر بعد 03 جوان" مجلة السياسة الدولية، العدد: 25، 2014، ص: 25.

[2] مكرم خوري، مرجع سابق، ص: 18.

[3] سعد قرش، " محاكمة مرسي... مطلوب قائمة بجرائم الإخوان لإعادة بناء مصر"، جريدة العرب، العدد: 9393، سبتمبر 2013، ص: 07.

- العمل على إيقاف الخطاب التحريضي، من قبل كل الأطراف خاصة على المستوى الإعلامي وتأسيس لخطاب وطني جامع.[1]

وما ميّز المؤسسة في هذه المرحلة، وهو دخولها في مواجهات مع المتظاهرين وهي التي أدت إلى تآكل في شعبيتها لدى قطاعات من المجتمع ويبدو أن المؤسسة العسكرية ممثلة في قياداتها الحالية، الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع، قد عملت على تلاشي الدخول في أية مواجهة مع قوى الثورة، واختارت دعم مظاهرات 30 جوان، العامل الذي سيبعد تدخل الجيش، وهو ما يؤكد سيناريو استمرار دور الجيش، في أي نظام سياسي مدني مقبل، بمعنى غياب فعالية السلطة السياسية المدنية، والحاجة إلى جهاز قوي متمثل في الجيش يفرض النظام.[2]

إضافة لما سبق قد أعلن وزير الدفاع والنائب الأول لرئيس الوزراء في مصر المشير عبد الفتاح السيسي، ترشحه للرئاسيات في 25 مارس 2014، وستجرى الانتخابات الرئاسية يومي 26 و 27 ماي،[3] ويتم إعلان نتائج التصويت في الجولة الأولى كحد أقصى في 5 جوان، وفي حالة إعادة الانتخابات إذا اقتضت الحاجة ستجرى في يومي 16 و17 جوان وتعلن النتائج النهائية في موعد أقصاه 26 جوان المقبل، إذا انحصرت المنافسة في الانتخابات الرئاسية في مصر، بين قائد الجيش عبد الفتاح السيسي والناشط اليساري حمدين صبّاحي الذي يقول أنه ممثل قيم ثورة 2011،[4] وعليه فالنظام السياسي

---

[1] محمد الخليفي، " قراءة في تداعيات عزل الرئيس المصري محمد مرسي"، جريدة القدس العربي، العدد: 25، 10 جويلية 2013، ص: 18.

[2] محمد مسعد العربي، مرجع سابق، ص: 26.

[3] محمد السنهوري، أحمد عبد الفتاح، " مواعيد الانتخابات الرئاسية من فتح باب الترشح حتى إعلان النتيجة"، جريدة المصري اليوم، متحصل عليه من الموقع: http://www.almasryaloum.com/news/details/419838، بتاريخ: 24 أفريل 2014، على الساعة: 14:30.

[4] إبراهيم سباعي، " الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية المصرية 26 و 27 ماي"، جريدة الرياض، العدد: 16716، 31 مارس 2014، ص: 01.

المصري، يعيش مجددا مرحلة جديدة تجعله يراجع من سيحكم البلاد، كون في اعتقادات البعض أن الحكم في المراحل التي مضت لم يكرس ما يطلق عليه "شرعية الانجاز" وعدم قدرة قادة النظام مواجهة الصعوبات، وهذا ما يجعل المشهد السياسي المصري ولحد الساعة نوع من الضبابية وعدم الثبات حول مستقبل النظام السياسي المصري.

خلاصة الفصل

إن الثورة المصرية استطاعت أن تثبت نجاحها في إسقاط نظام حكم مبارك السابق، وأظهرت هذه الثورة نمط جديد تستمد منه شرعية النظام السياسي وهو الثورات الشعبية، فيكون الشعب هو صاحب

السيادة و القرار الأول، وله القدرة الكافية في التغيير، فمصر شهدت جملة من الأحداث والتطورات بعد الثورة مباشرة و دخولها في مرحلة انتقالية التي تميّزت بعدّت تطورات إذ تم إجراء عدّة استفتاءات، وأجريت انتخابات الذي نتج عنها في النهاية فوز مرشح جماعة الإخوان، وهو الرئيس مرسي الذي حكم السلطة لكن لفترة قصيرة، ثم جاء الانقلاب العسكري الذي غير موازين القوى، ودخلت مصر مرة أخرى في مرحلة جديدة، التي يشوبها نوع من الضبابية وعدم اكتمال البناء المؤسسي مما زاد من عمق الأزمة البنائية لدولة مصر، ومصر في الفترة الحالية تواجهها تحديات، تجعلها تحدد موقعها من خلال مايلي:

إما الرجوع إلى المرجعية الدينية وجعل الدين كمصدر لكسب الشرعية، أو العودة للنظام السياسي القديم، والرجوع للمؤسسة العسكرية والجيش كمصدر للشرعية ولو وضعنا احتمالات حالة مصر خلال الفترة الحالية ورصد أهم الصراعات لوجدناها تدور حول:

- إما انحياز الجيش ضد أو مع نتائج الانتخابات عبر الصناديق هذا بالنسبة للوضع السياسي.
- أما بالنسبة للوضع الاقتصادي فسيبقى رهين الأوضاع إما بزيادة تحسنه أو زيادة تدهوره وسيكون ذلك حاسما في تحديد وجهة ومستقبل النظام السياسي والصراعات القائمة حول السلطة السياسية في مصر.

خاتـــــمـــــــة

في ختام هذه الدراسة التي تضمنت عرض أهم ما ورد في موضوع الشرعية في الأنظمة السياسية العربية إذ تواجه هذه الأخيرة، جملة من الأزمات السياسية والمتمثلة في أزمة الشرعية التي عانت ومازالت تعاني منها الأنظمة السياسية العربية،وإلى حد الساعة على عدم قدرتها على خلق مصادر شرعية جديدة تحقق رضا كل الأطراف السياسية، وتكرس سياسة الإنجاز، وعليه ومما تقدم نستنتج جملة من النتائج التي يمكن إيجازها في النقاط التالية: فمن الناحية النظرية أثبتت الشرعية بأنها:

ـــ الشرعية تعكس حقيقة وجود علاقة انسجام وتناغم وتلاحم بين السلطة الحاكمة والجماهير

ـــ الشرعية تحمل بعدين أولهما يراعي الشق القانوني أي تكون كل الممارسات التي تقوم بها الدولة تتوافق مع ما نص عليه القانون والدستور والشق الثاني الذي يفسر ويعكس لنا البعد القيمي، أي أن تكون العلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم مبنية على التوافق ومنه يتحقق التأييد والرضا العام ومنه تكتسب السلطة شرعيتها.

ـــ تتحقق شرعية السلطة في ظل وجود جملة من الشروط تكون بمثابة اللبنة الأساسية لبناء نظام سياسي شرعي، وذلك يكون في إطار وجود مشاركة سياسية فعالة مبنية على أسس قانونية ودستورية مع وجود آلية الانتخابات التي بدورها تحدد صاحب السلطة الذي يكون من اختيار الشعب، ومنه تحظى السلطة بالتأييد إزاء النظام السياسي القائم، مما يعزز ذلك من كفاءة وفعالية النظام السياسي.

ـــ رغم الاختلاف الحاصل بين مفهومي الشرعية والمشروعية كون أن الشرعية مصطلح سياسي والمشروعية مصطلح قانوني لكن هذا لا يمنع من وجود علاقة متلازمة ومتداخلة بين المفهومين حيث لا تتحقق الشرعية في ظل غياب المشروعية والعكس صحيح.

أما إذا تكلمنا عن الشرعية من الناحية العملية نجد أن:

ـــ الأنظمة السياسية العربية تتسم بجملة من الخصائص التي كانت بمثابة العائق أمام تحقيق شرعية أنظمتها إذ تميزت السلطة في الوطن العربي بطابع القوة كون أن بداية تكوينها مبني بالأساس على القوة وليس بفعل الشرعية فهذا ما زاد من عمق الفجوة بين السلطة الحاكمة والمحكومين حيث أدى كل ذلك إلى تنافي كل أشكال المشاركة في عملية صنع القرار في تلك الدول.

ـــ إن أغلب الأنظمة السياسية العربية تعاني أزمة شرعية كونها تفتقر لقيادة سياسية فعالة تحظى بالقبول الجماهيري فبالرغم من كل ذلك فإن تلك القيادات تستمر في الحكم،وفي إصدار قرارات ومخرجات سياسية غير مقبولة شرعيا.

ـــ كذلك يرجع سبب ضعف الشرعية في الدول العربية هو فقدان أغلب السلطات العربية لمصادر شرعية حديثة تتلاءم والمتغيرات الحاصلة على مستوى الساحة السياسية إذ أن تاريخ تكوين تلك السلطات أساسا امتداد للسلطة التي كانت قائمة في الحقبة الاستعمارية، إذ أصبحت كأداة للهيمنة الخارجية ومن مظاهر ذلك حرمانها المتزايد من مقومات الشرعية المتمثلة في الولاء والتأييد للدولة والطاعة للقوانين.

ـــ والأمر الذي أدى هو الأخر من زيادة حدة مشكلة الشرعية، في الأنظمة السياسية العربية هو الاحتكار والاستبداد والتسلط الممارس من قبل السلطات العربية، إذ شكل كل هذا عائق أمام عملية البناء المؤسسي في تلك الأنظمة، إذ أصبحت الدول العربية عاجزة أمام هذه المشكلة وأثبتت عدم قدرتها على ترسيخ وتثبيت قيم الشرعية من جهة، وعدم قرتها على إثبات نفسها باعتبارها مركز الولاء للفرد من جهة ثانية.

فمصادر الشرعية في الأنظمة السياسية العربية اتسمت بالتقليدية وعدم الثبات الأمر الذي أدى إلى اهتزاز استقرار النظام السياسي فيها إذ نجد أن السلطة في تلك الأنظمة، دائما تسعى لكسب شرعيتها انطلاقا من شخصيات كاريزمية وزعامات سياسية سابقة أو تجعل من الين كذريعة لتبرير شرعيتها في الوقت نفسه

نجد أن هناك غياب شبه كلي للمصدر العقلاني القانوني، الذي يعتبر الأساس في عملية استقرار النسق السياسي وثباته.

أما فيما يخص الحالة المدروسة والمتمثلة في النظام السياسي المصري، باعتباره أحد الأنظمة السياسية العربية إذ تميز هو الأخر بجملة من الخصائص، التي كانت بمثابة بداية لموجة تغيير وحراك شعبي واسع النطاق مس جميع الفئات المجتمعية وذلك بغية الإطاحة بالنظام السياسي، وإقامة نظام ديمقراطي حقيقي يراعي ضمن أولوياته المطالب الشعبية ويكرس الحرية الكرامة والعدالة الاجتماعية وهذا ما أثبتته الثورة المصرية ويمكن إيجاز أهم التطورات التي مر بها النظام السياسي المصري في فترة الثورة وما بعدها في النقاط التالية:

ـــ أفرزت الثورة المصرية في النهاية بروز تيارين يتنافسان حول السلطة تيار علماني وتيار ليبرالي.

ـــ شهدت مصر خلال المرحلة الانتقالية جملة من التطورات السياسية مما أحدثت تغييرا على مستوى خارطة القوى السياسية الحاكمة، وانتهت بفوز وصعود التيار الإسلامي لسدة الحكم بعد غياب طويل على الساحة السياسية.

ـ دخول النظام السياسي المصري مرحلة جديدة من بعد الانتخابات التي أعلن فيها عن فوز مرشح من جماعة الإخوان المسلمين ، الرئيس محمد مرسي والذي حكم لفترة قصيرة ثم جاء الانقلاب إذ يعتبر الرئيس المنتخب و الشرعي وتم في تلك المرحلة اختيار الشرعية الدينية كبديل لإضفاء الشرعية على النظام السياسي الجديد لكن المرحلة لم تدم طويلا ودخلت مصر معترك آخر، اثر الانقلاب على نظام مرسي فكل هذه الأحداث جعلت مصر تدخل في مرحلة يشوبها نوع من الضبابية وعدم الثبات في مسائل عديدة أهمها حول من يحكم السلطة ومن أي مصدر تستمد السلطة شرعيتها ،بحيث يتكون في النهاية رضا كل الأطراف المجتمعية.

ـــ بروز دور ومكانة المؤسسة العسكرية كفاعل أساسي ومحوري في العديد من المحطات التي مر بها النظام السياسي المصري سواء في فترة الثورة وخلال المرحلة الانتقالية، وحتى في بداية المرحلة التأسيسية.

وعليه فيمكن القول بأن ضعف الدول أو تفسخها يقاس الكثير من الأحيان، بمدى قوة الشرعية فيها أو انحلالها ففي معظم الأقطار العربية نجد الشرعية شبه غائبة ولكن في ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية أو بما يعرف بالربيع العربي أعطى رؤى جديدة سمحت للقوى الشعبية في أن تظهر تفرض نفسها من أجل إيجاد وصياغة أنماط شرعية جديدة تدعى بالثورات الشعبية، وذلك من أجل بلوغ شرعية السلطة القائمة، وهذا ما أكدته الثورة المصرية. فمصر مطالبة اليوم بفتح المجال أمام الشعب ليختار من يحكمه ويحظى بالتأييد العام من أطراف المجتمع ككل، مع إيضاح العلاقة ما بين ما هو سياسي وما هو عسكري وجعل حد فاصل بين المسائل العسكرية والسياسية، وإبعاد كل البعد المجال العسكري عن المجال السياسي وذلك بغية تجسيد إرادة الشعب دون أي ضغط أو تهديد من أي طرف.

قائمة المراجع

I) المراجع باللغة العربية:

1- القواميس والمعاجم:

- الكيالي (عبد الوهاب)، موسوعة السياسة، ج3، ط2، عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1993.

2- التقارير:

- الفوال (سلمى)، تقرير التنمية البشرية في مصر، 2010، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010.

3- الكتب:

- أبو ضاوية (عامر رمضان)، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري دراسة تحليلية للمرتكزات الوظيفية للتنمية السياسية، ليبيا: دار الرواد للنشر و التوزيع، (د س ن).
- الأصغر اللحام (أحمد)، مكونات الواقع العربي الراهن و أزمة ممارسة الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
- إمام (حمادة)، أبناء الرؤساء من القصور إلى السجون، القاهرة: دار كنوز للنشر والتوزيع، 2012.
- بروك (ستيفن)، " السياسة الأمريكية حيال الحركات الإسلامية"، من مؤلف: الحكومات الغربية و الإسلام السياسي بعد 2011، الإمارات المتحدة العربية: مركز المسار للدراسات و البحوث، 2013.
- بسيوني (إبراهيم حمادة)، وسائل الإعلام والسياسة دراسة في ترتيب الأولويات، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1996.
- بسيوني (محمد شريف)، هلال (محمد)، الجمهورية الثانية في مصر، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2012.
- بشارة (عزمي)، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- بلقزيز (عبد الإله)، الموسوي (نواف) وآخرون، المعارضة والسلطة في الوطن العربي أزمة المعارضة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- بن عنتر (عبد النور)، "إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في الوطن العربي"، من مؤلف: الكتيبي (ابتسام)، الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

- بوشعير (سعيد)، القانون الدستوري والنظم السياسية، ج2، ط8، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.
- ـــــــــــــــ ، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة، ج1، ط8، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.
- التميمي (رعد سامي عبد الرزاق)، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع، 2013.
- توفيق إبراهيم(حسنين)، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- حسن النقيب (خلدون)، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر دراسة بنائية مقارنة، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- دبور (أمين محمد)، نظم سياسية مقارنة، غزة: الجامعة الإسلامية، 2013.
- دراج (فيصل)، "الحركة الشعبية في الوطن العربي"، من مؤلف: بلقزيز(عبد الإله)، المعارضة والسلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- راغب الحلو (ماجد)، النظم السياسية و القانون الدستوري، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000.
- زرنوقة (صلاح سالم)، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
- زناتي (أنور محمود)، مصر2013، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- سكران (راغب جبريل خميس راغب)، الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009.
- سلامة (غسان)، نحو عقد اجتماعي عربي جديد، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، (د س ن).
- السيلسيلي (نادر)، "مستقبل القيادة في فلسطين"، من مؤلف: زرنوقة (صلاح سالم)، شادي (عبد العزيز)، تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربية، القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، 2004.
- شهيب (عبد القادر)، الساعات الأخيرة في حكم مبارك، الشارقة: مكتبة أخبار اليوم، (د س ن).
- الصواني (يوسف)، القومية العربية والوحدة في الفكر السياسي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

- طاشمة (بومدين)، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب وقضايا و إشكاليات، الجزائر: دار المجد للنشر والتوزيع، 2004.
- عبد الخالق(جودة)، السيد(مصطفى)، " التنمية والديمقراطية في مصر مصيدة الحكم الأوتوقراطي"، من مؤلف: بدوي (إبراهيم)، المقدسي (سمير)، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- عبد الفتاح(إسماعيل)، محمود منصور(هيبة)، النظم السياسية وسياسة الإعلام، القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب، 2004.
- عبد النور (ناجي)، المدخل إلى علم السياسة، عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.
- عروب (هند)، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، الرباط: دار الأمان للنشر والتوزيع، 2009.
- عواد المساقية(أمين)،علوي(المعتصم بالله داود)،الإصلاح السياسي والحكم الراشد إطار نظري، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012.
- غليون (برهان)، طرابيشي(جورج)، الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية المواقف والمخاوف المتبادلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- فؤاد عبد الله (ثناء)، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.
- فيفيان (فؤاد)، "الأقباط والعمل الاجتماعي في مصر آليات الاندماج والحضور المجتمعي، من مؤلف: علي (ليلة)، عبد الله (عصام)، وآخرون، الأقباط في مصر بعد الثورة، الإمارات العربية المتحدة: مركز المسار للدراسات و البحوث، 2012.
- القصبي (عبد الغفار رشاد)، التطور السياسي والتحول الديمقراطي: بناء الأمة، القاهرة: (ددن)، 2006.
- ـــــــــــــــــــــ ، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات، القاهرة: مكتبة الآداب للنشر والتوزيع، 2004.
- كامل السيد (مصطفى)، " أضواء على النظام السياسي في مصر"، من مؤلف: فوزي (قاسم أمين)، النظام السياسي العربي والديمقراطية، الأردن: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2001.

- متولي (سمية)، "الحركات الاجتماعية الجديدة وإعادة تعريف سياسي"، من مؤلف: بدر الدين (إكرام)، الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية، القاهرة: أعمال المؤتمر السنوي الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس، 2011.
- المجذوب (محمد)، الوحدة والديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز منشورات العويدات، 1980.
- محمد جابر (سامية)، قضايا العالم العربي، بيروت: دار النهضة العربية، 2003.
- المحمداوي (علي عبود)، ناظم محمد (حيدر)، مقاربات في الديمقراطية والمجتمع المدني دراسة في الأسس والمقومات والسياق التاريخي، دمشق: دار صفحات للدراسات والنشر، 2011.
- المخادمي (عبد القادر)، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناءة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.
- المختار (مطيع)، القانون العام مفاهيم ومؤسسات، الرباط: دار العلم للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
- مرابط (فدوى)، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي دراسة قانونية مقارنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- المشاقبة (أمين)، التربية الوطنية و النظام السياسي، ط8، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2010.
- نعمة (عصام إسماعيل)، النظم الانتخابية دراسة حول العلاقة بين النظام السياسي والنظام الانتخابي دراسة مقارنة. ط2، الأردن: مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2011.
- نعيم (إبراهيم)، إدارة الأزمات، الأردن: عالم الكتب الحديث، 2009.
- هلال (علي الدين)، مسعد (نيفين)، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- هلال (علي الدين)، إبراهيم (سعد الدين) وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.
- هلال (علي الدين)، المجتمع العربي والتعددية السياسية في الواقع العربي وتحديات قرن جديد، الأردن: مؤسسة عبد الحميد تومان، 1999.
- هيكل (محمد حسنين)، مصر إلى أين؟ ما بعد مبارك وزمانه، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2012.
- والي (خميس حزام)، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.

- ولد أباه (السيد)، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير، بيروت: جداول للنشر والتوزيع، 2012.
- وهبان (أحمد)، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، 2000.

4- المجلات و الدوريات:

أ- المجلات:

- أبراش (إبراهيم)، " الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق مقاربة للتجربة المغربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 249، نوفمبر 1999.
- بريون (فوزية)، " في سيسيولوجيا الثقافة العربية حول أزمة الثقافة والمثقفين العرب"، مجلة المنتدى الليبي، العدد: 02، 2002.
- بلقزيز (عبد الإله)، " الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوائق والممكنات"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 219، ماي 1997.
- توفيق إبراهيم (حسنين)، "التحول الديمقراطي من منظور عربي"، مجلة الديمقراطية، العدد: 01، 2013.
- ـــــــــــــــــــ، "فجوة الإنجاز وأزمة الشرعية السياسية"، مجلة الديمقراطية، العدد: 51، جويلية 2013.
- جمال جبريل، " الدستور بين الصناعة والمضمون"، مجلة الديمقراطية، العدد: 02، 2013.
- الجمعاوي(أنور)، " الثورات العربية الوعد و الإنجاز والمآلات"، مجلة الديمقراطية، العدد: 05، 2013.
- حافظ (زياد)، " ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 385، مارس 2011.
- حبيب (كمال السعيد)، " تحت التشكيل خريطة القوى الإسلامية بعد الثورات العربية"، مجلة السياسة الدولية، المجلد: 47، العدد: 188، أفريل 2012.
- رفيق(عبد السلام)، " الانتخابات العربية أولويات خاطئة"، مجلة الديمقراطية، العدد: 11، فيفري 2014.
- زايد (أحمد)، " الشرعية جدل الهدم و البناء"، مجلة الديمقراطية، العدد: 02، 2013.
- سليمان (عادل)، " الجيش و ثورة 25 يناير"، مجلة الديمقراطية، العدد: 03، 2013.
- شكر(عبد الغفار)، " انتخابات المرحلة الانتقالية والتحول الديمقراطي"، مجلة الديمقراطية، العدد: 49، 2012.

- الشوبكي (عمرو)، " الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد: 384، 2011.
- شيخة (ميشيل)، " إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 22، العدد: 01، 2006.
- عبد الفتاح (سيف الدين)، " رؤية إسلامية لمفهوم الشرعية"، مجلة الديمقراطية، العدد: 03، 2013.
- عبد الفتاح (نبيل)، " الثورة و الاندماج الوطني"، مجلة الديمقراطية، العدد: 51، 2013.
- عبد ربه(أحمد)، " الصراعات في مصر بعد الثورة محاور ومألات"، مجلة الديمقراطية، العدد: 51، 2013.
- العزاوي(وصال)، " الثورات العربية واستحقاقات التغيير"، مجلة الديمقراطية، العدد: 02، فيفري 2013.
- العزباوي (يسرى)، " حول مفهوم الإصلاح"، مجلة الديمقراطية، العدد: 33، 2009.
- العفيفي(فتحي)، " الحرب على الفوضى الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المعولمة دراسة في صناعة المستقبل "،مجلة المستقبل العربي ، العدد: 390، أوت 2011.
- علي داود(وفاء)، " التأصل النظري لمفهوم الثورة والمفاهيم المرتبطة بها"،مجلة الديمقراطية، العدد: 275، 31 جانفي 2013.
- ـــــــــــــــ ، " حول معنى ومؤشرات الثقة السياسية"، مجلة الديمقراطية، العدد: 01، أكتوبر 2011.
- فاروق(عبد الخالق)، " الاقتصاد السياسي للثورة المصرية"،مجلة الديمقراطية، العدد: 49، جانفي 2013.
- فرحاتي (عمر)، " النظم السياسية العربية بين سلبية الثبات وإيجابية التغيير"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 02، جوان 2002.
- لعجال أعجال (محمد لمين)، " إشكالية المشاركة السياسية وثقافة السلم"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد: 12، نوفمبر 2007.
- ماشطي (شريفة)، " المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي"، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة قسنطينة، العدد: 01، سبتمبر 2010.
- مجيب(مي)، " الأقباط في الصراع السياسي والاجتماعي"، مجلة الديمقراطية، العدد: 51، 2013.
- ناصوري(أحمد)، " النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية"، جامعة دمشق، المجلد: 24، العدد: 02، 2008.

- العربي محمد(مسعد)، " ما بعد مرسي: أبعاد التغيرات السياسية في مصر بعد 30 جوان"، مجلة السياسة الدولية، العدد: 25، 2014.

ب- الجرائد:

- الأعرجي(هاتف)، " مفهوم الشرعية والمشروعية في أبحاث الفقهاء"، جريدة الاتحاد اليومية السياسية، الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني، 2005.
- بولس (رمزي)، " مصر في عهد مبارك"، جريدة الحوار المتمدن، العدد: 3003، 13 ماي 2013.
- حاتم (لطفي)، " النظم السياسية العربية و انهيار شرعيتها السياسية"، جريدة الحوار المتمدن، العدد: 3277، 14 فيفري 2011.
- الخليفي(محمد)، " قراءة في تداعيات عزل الرئيس المصري محمد مرسي"، جريدة القدس العربي، العدد: 25، 10 جويلية 2013.
- خوري(مكرم)، " مصر: الحكم بالإعدام على 529 من أنصار مرسي و توقعات بإلغائه أمام النقض"، جريدة الحياة، العدد: 6601، الثلاثاء 2014.
- سباعي(إبراهيم)، " الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية المصرية 26 و 27 ماي"، جريدة الرياض، العدد: 16716، 31 مارس 2014.
- السيد (ياسين)، " الشرعية السياسية على الطريقة العربية"، جريدة الأهرام اليومية، 21 مارس 1994.
- قرش(سعد)، " محاكمة مرسي... مطلوب قائمة بجرائم الإخوان لإعادة بناء مصر"، جريدة العرب، العدد: 9393، سبتمبر 2013.
- قنديل(محمد مختار)، جودة(محمود خليفة)، " أبعاد و تداعيات الثورة المصرية داخليا وخارجيا"، جريدة الحوار المتمدّن، العدد: 3404، 22 جوان 2011.

5- الدراسات الغير منشورة:

أ- المذكرات:

- الخلايلة(هشام سلمان حمد)، " أثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999"، مذكرة ماجستير: (جامعة الشرق الأوسط، قسم العلوم السياسية، 2012).
- سامي فؤاد المصري(مها)، " دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء مجتمع معرفة عربي"، مذكرة ماجستير، (كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005).

- عباش(عائشة)، " إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي مثال تونس"، مذكرة ماجستير: (جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2007، 2008).

ب-**المحاضرات**:

- عبد القادر (عبد العالي)، " محاضرات النظم السياسية المقارنة"، (جامعة سعيدة، ملاي عبد طاهر، كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2007، 2008).

II)المراجع باللغة الأجنبية:

1- الكتب:

-Berhard (Michael),charismatiqueleadership anddémocratisations ,Cambridge ma:mind de cunzburg, center forEuropéen studies,harvand university,1997.

-Lipset(symor),political man:the social bases ofpolitics, newYork:Doubleday and companyinc,1960.

-Zaki(mohib),Egyptian business elite, their vision and the Arab Centre for development and future research,1999.

2- المجلات :

-Phillip(Abbott),lyke(Thompson) ,morgue(sarbaugh), "the social construction of a legitimate presidency",studies in American political development, vol:16,no:02,october 2002.

-Marccoicaud (jean),"legitimacy and politics", translate and edited by:Ames Curtis(David), Cambridge university press, united king Dom ,2002.

-K.V nagarajan, "Egypt's political economy and the downfall of the Mubarak régime", international journal of humaties and social science,vol:03,No:10,may 2013.

-Segbers(Klaus),"cascades of collective action analyzing the impact of protest history and social media on regime change in the contest of the 2011 uprisings in Egypt and Syria", Centre for global politics,universite,berlin,2013.

-Hassan(hamdy),"civil society in Egypt under the Mubarak regime", afro Asian journal of social science ,vol :02,No :22,2011.

-Korotayv(Andreyev),zinkina(Julia)," Egypt revolution demographic structural

III) الأنترنيت:

- الحسن(سعيد خالد)،" الحراك الاحتجاجي بمصر : الأسباب والتداعيات"، متحصل عليه من الموقع :http://www.marocdroit.com،بتاريخ:28مارس2014،على الساعة :15:03.

- الحمادي(سمير)،" قبل الثورات العربية وبعدها :أزمة الديمقراطية العربية"، معهد العربية للدراسات، متحصل عليه من الموقع:http ://www.arab newal.com، بتاريخ:20فيفري2014،على الساعة:18:00 .

- الشيوخ(محمد)،"منحى الدراسات لظاهرة الصعود الإسلامي"، متحصل عليه من الموقع: http://www.rasid.com/act/id=50966، بتاريخ: 11 أفريل 2014، على الساعة: 23:00.

- المقاطع (محمد عبد المحسن)،"الشرعية السياسية و الشرعية الدستورية" ،متحصل عليه من الموقع: http://www.alquabas.com/news/artical :byauthor/242/44289 ?، بتاريخ: 06 ديسمبر2014،على الساعة :15:48.

- حمد(فيصل محمد)،"الشرعية السياسية في حقبة الثورة العربية: أزمات وحلول" ،متحصل عليه من الموقع: http://www.ommah party.com،بتاريخ:05 مارس 2014، على الساعة :22:38.

- خضر صالح(سامية)،"المشاركة السياسية والديمقراطية اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة" ،متحصل عليه من موقع:http://www.kotobarabia.com،بتاريخ:03 جانفي، على الساعة :15:48.

- عبد الحميد (سارة)،الديب إبراهيم ،" الحركات الاحتجاجية في مصر 2005، 2010،دراسة في الأسباب والنتائج"،المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية ، متحصل عليه من الموقع: http://www.democratic de/word press/, page id=31، بتاريخ:10أفريل 2014، على الساعة :10:05.

- نجيب (عمر)،"مصر وتحديات المرحلة الانتقالية في زمن الفوضى الخلاقة "، متحصل عليه من الموقع: http://www.chabakat albasra.com/art.1492.html ،بتاريخ:12أفريل2014،على الساعة :14:05.

- ياسين(السيد)،" النخبة و الثورة : أسباب انهيار الأنظمة السياسية "،متحصل عليه من الموقع :http://www.crssmidest.org/article/detail.aspxid=238، بتاريخ: 11 أفريل 2014، على الساعة: 16:00.

- رمضان(حسام)،"أسباب قيام الثورة :أسباب ثورة 25 يناير" ،متحصل عليه من الموقع :

http://www.machy.com/tahrir-revolution_causes.، بتاريخ:08أفريل 2014،على الساعة: 22:05.

- حسين(محمد بسام)،"حال الديمقراطية في البلدان العربية" ، متحصل عليه من الموقع:http://www.anabaa.org/nabaa/news/32/036.html، بتاريخ: 01 مارس 2014.

- رمضان(حسام)،"أسباب قيام الثورة :أسباب ثورة 25 يناير" ،متحصل عليه من الموقع :

- السنهوري(محمد)،عبد الفتاح (أحمد)،" مواعيد الانتخابات الرئاسية من فتح باب الترشح حتى إعلان النتيجة "، متحصل عليه من الموقع:http://wwwalmasryaloum.com/news/details/ :419838،بتاريخ:24أفريل2014، على الساعة :14:30.

- عقل (زياد)،" تغيرات في الخريطة السياسية المصرية "، مركز الأهرام للدراسات والإستراتيجية، متحصل عليه من الموقع:

http://www.acpss.ahramdijital.org.eg/review.aspx,serial=112،بتاريخ:11أفريل 2014،على الساعة :22:40.

- فهمي(أحمد)،"دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر :مراحلها مشكلاتها وسيناريوهات المستقبل" ،متحصل عليه من الموقع :http://www.dorar.net/art/1267.html،بتاريخ:29مارس 2014 ، على الساعة : 15:59.
- هلال(علي الدين)،" تطور النظام السياسي المصري" ،متحصل عليه من الموقع: http://www.alsyasi.com/artical.details.aspx?id، بتاريخ: 13 أفريل 2014، على الساعة: elsyasi.com/artical.detail.aspx ?id=700.20:05

الفـــهـــــــــرس

مقدمة.....أ-و

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي للشرعية.....8

المبحث الأول: مفهوم الشرعية.....9

المطلب الأول: تعريف الشرعية.....9

المطلب الثاني: العلاقة بين مفهومي الشرعية والمشروعية.....15

المطلب الثالث: مؤشرات بناء الشرعية.....19

المبحث الثاني: مصادر وأنواع الشرعية.....30

المطلب الأول: مصادر الشرعية.....31

المطلب الثاني: أنواع الشرعية.....37

المبحث الثالث: أسباب فقدان الشرعية.....43

المطلب الأول: انهيار فعالية النظام السياسي.....43

المطلب الثاني: المشاكل الدستورية والمؤسسية.....47

المطلب الثالث: الأزمة التغييرية.....50

الفصل الثاني: محددات أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.....54

المبحث الأول: خصائص الأنظمة السياسية العربية.....55

المطلب الأول: الخصائص التاريخية للأنظمة السياسية العربية.....55

المطلب الثاني: الخصائص الاقتصادية للأنظمة السياسية العربية..... 58

المطلب الثالث: الخصائص السياسية للأنظمة السياسية العربية.....60

المبحث الثاني: مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية.....71

المطلب الأول: المصدر التقليدي.....71

المطلب الثاني: مصدر الشخصية الكاريزمية.....75
المطلب الثالث: المصدر العقلاني القانوني.....77
المبحث الثالث: أسباب فقدان الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.....79
المطلب الأول: الأسباب الاقتصادية لانهيار الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.....80
المطلب الثاني: الأسباب القانونية لانهيار الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.....84
المطلب الثالث: الأسباب السياسية لانهيار الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.....87
الفصل الثالث: الأزمة البنائية ومعضلة الشرعية في النظام السياسي مصر " نموذجا".....96
المبحث الأول: خلفية تاريخية للنظام السياسي المصري.....97
المطلب الأول: النظام السياسي المصري قبل حقبة حسني مبارك.....97
المطلب الثاني: النظام السياسي المصري في فترة حكم الرئيس حسني مبارك.....100
المبحث الثاني: أسباب سقوط النظام السياسي المصري وأهم انعكاساته.....102
المطلب الأول: الأسباب السياسية التي أدت لسقوط النظام السياسي المصري.....103
المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية التي أدت لسقوط النظام السياسي المصري.....108
المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية التي أدت لسقوط النظام السياسي المصري.....110
المبحث الثالث: حالة مصر خلال المرحلة الانتقالية و المرحلة التأسيسية.....113
المطلب الأول: مصر خلال المرحلة الانتقالية.....113
المطلب الثاني: مصر خلال المرحلة التأسيسية.....121
خاتمة.....132
قائمة المراجع.....137
الفهرس.....149

ملخص الدراسة:

لقد تم في هذه الدراسة التعرض إلى الجانب المفاهيمي للشرعية محاولين في ذلك إبراز أهم المصادر التي تستمد منها الشرعية ، مع تبيان حقيقة الشرعية في الأنظمة السياسية التقليدية والديمقراطية وإعطاء الفارق بين كل منهما، وكذلك توضيح أهم الأسباب المؤدية لفقدان الشرعية، مخصصين في ذلك الأنظمة السياسية العربية، وإبراز أهم الخصائص التي تحظى بها هذه الأخيرة ، سواءا كان ذلك من ناحية تاريخية أو اقتصادية أو سياسية، معرجين في ذلك على الطرق التي تكتسب فيها الشرعية وأهم مصادرها على اختلاف أنظمة الحكم فيها، وفي نفس الوقت تم إيضاح أهم العوامل التي ساهمت في فقدان واهتزاز الشرعية في الأنظمة السياسية العربية من ناحية سياسية وقانونية واقتصادية مثل:ضعف وهشاشة الدول العربية على الرغم من تضخم أجهزتها ومؤسساتها مما انعكس ذللك سلبا حتى على طبيعة مصادر الشرعية فيها، تجميد العمل بالدستور وإعلان حالة الطوارئ في العديد من الدول العربية، أما من الجانب الاقتصادي فأغلبها أنظمة اقتصادية ريعية تعتمد بالدرجة الأولى على النفط كمصدر أساسي لاقتصادياتها مما جعلها دولا خاضعة ومرتبطة بشكل شبه كلي بالاقتصاد الأجنبي الخارجي.

كما تطرقنا في النهاية لدراسة نموذج مصر مبينين أهم الأسباب التي أدت لسقوط النظام السياسي المصري، خاصة في فترة حكم مبارك وما بعدها، والوقوف على أهم المراحل التي مرت بها مصر بعد الثورة والمستجدات الحاصلة،خاصة فيما يتعلق بالمجال السياسي مع إعطاء نظرة حول الانتخابات المترقب إجرائها في شهر ماي 2014المقبل.

Résumé

A travers ces recherches ,on a exposer les notions de la légitimité, on essayant de mettre en évidence les sources les plus principaux d'ou est tiré la légitimité, en exposant la vérité sur la légitimité ,dans les systèmes politiques traditionnelles et démocratiques, en soulignant leurs différences et aussi démontrer d'une manière claire les principaux causes qui engendrent la légitimité.

en focalisant notre étude sur les systèmes politiques arabes , en mettant en valeur les caractéristiques les plus en vue de ces systèmes, que ce soit du coté historique, économique ou du coté politique.

en passant par les manières d'où on peut tirer la légitimité et leurs principaux sources, sans tenir compte, expliquer les facteurs essentielles qui ont participer à la perte, et la démonstrations de la légitimité dans les systèmes politiques arabes du coté politique juridique et économique exemple: la faiblesses des pays arabes malgré, ses services secrétaires et l'établissements militaire, ce qui a influé sur les sources de la légitimité

-la suspension de la constitution

-la déclaration de l'état d'urgence dans la majorité des pays arabes.

Mais du coté économique les pouvoirs arabes sont des pouvoirs rentiers qui ont un systèmes économique dépondant de la rente du pétrole, ce qui les rend dépendant de l'économie étrangère.

Nous avons aussi dans nos recherches, exposer le cas égyptien en mettant bien en évidence les causes qui on permettre la chute de ce régime surtout, l'époque Moubarak et l'après Moubarak , et faire halte devant les principaux stades qui a connus l'Egypte après la révolution du 25janvier, et les no votés qui se déroulent actuellement là bas dans le domaine politique en émettant un point de vue sur les élections qui vont avoir lieu en mai 2014.